أزمة الحدود العراقية ـ الكويتية
من استقلال الكويت حتى انضمامها للأمم المتحدة
١٩ يونيه ١٩٦١ ـ ١٤ مايو ١٩٦٣

دكتور/ فطين أحمد فريد على

أستاذ التاريخ الحديث المساعد

كلية التربية – جامعة قناة السويس

أزمة الحدود العراقية ـ الكويتية
من استقلال الكويت حتى انضمامها للأمم المتحدة
١٩ يونيه ١٩٦١ ـ ١٤ مايو ١٩٦٣

الحقـــيقة أن أزمـــة الحدود العراقية – الكويتية لم تبدأ من فراغ ، فقد أصدر الملك غـــازى ملك العراق فى أوائل شهر فبراير عام ١٩٣٩ أمرا ملكيا لرئيس أركان الجيش العـــراقى : الفـــريق حسين فوزى باحتلال الكويت فى غسق الليل ، كما اتصل الملك غـــازى بمتصـــرف لـــواء البصـــرة – على محمود الشيخ على – وأمره أن يضع كافة الإمكانات الإدارية تحت تصرف الجيش لاحتلال الكويت حالا[١] .

وتمكن ناجى شوكت – نائب رئيس الوزراء ورئيس الوزراء بالوكالة لغياب نورى الســـعيد إضافة لمنصبه كوزير للداخلية – أن يصرف الملك غازى عن تفكيره العاجل باحتلال الكويت[٢] .

وعـــلى الرغم من عمق روابط العلاقات الكويتية / العراقية – بحكم صلات الجوار والاختلاط بينهما ؛ فأهالى العراق يرحـــلون إلى الكويت ويقيمون بها كما أن للكثير مـــن الكويتـــيين أملاكا ومصالح حيوية فى العراق – إلا أن العلاقات كثيرا ما شهدت

---

(١) السيد عبد الرازق الحسنى ، تاريخ الوزارات العراقية ، الجزء الخامس ، ص ص ٩٢ – ٩٣ .

(٢) المصدر السابق ، ص ٩٣ .

فـــترات توتـــر وقلـــق لاسيما منذ إعلان الاستقلال العراقى فى الثلاثينيات من القرن العشـــــرين ، وكثيرا ما أثارت الحكومات العراقية المتاعب لحكام الكويت لاسيما بعد تدفـــق النفط بها ، ولقد عجز الحكام العراقيون عن ضم الكويت إلى بلدهم بالأساليب الدبلوماســـية وبالتودد إلى الحـــكومة البريطانية إبان فترة تولى نورى الســـعيد للوزارة العراقـــية . ففى الخمسينيات فشلت فى ضمها إلى حلف بغداد كما فشـــلت فى ضمها إلى الاتحاد العربى الهاشمى والذى ضم فى عضويته كلا من العراق والأردن عام ١٩٥٨ ، ولقد أرجع الســـبب فى رفض شيوخ الكويت الانضـــمام إلى هذا الاتحاد إلى تخوفهم مـــن أن تكـــون هذه خطة لدمج العراق فى الكويت على اعتبار أن الأخيرة جزء من الأولى[١] .

لكـــن فكرة هذا الاتحاد قضى عليها وهى فى المهد بقيام ثورة ١٤ يوليو ١٩٥٨ فى العـــراق بقـــيادة اللواء عبد الكريم قاسم والتى تمكنت من القضاء على الملكية وإعلان النظام الجمهورى ، ومنذ بداية الثورة عمل الشيخ عبد الله السالم – حاكم الكويت – عـــلى تأكيد تأييده لها وسعى لتوثيـــق صلته بالنظام الجديد[٢] ، وفى الوقت نفسه فإن عـــبد الكريم قاسم فى بداية حكمه حرص بدوره على توثيق الروابط بين البلدين[٣] ، فلقد ساندت الحكومة العراقية مطالب الكويت حتى قبل استقلالها بالانضمام إلى العديد من المنظمات والمؤسسات العربية والدولية استكمالا لشخصيتها الدولية[٤] .

وظلت قضية الحدود العراقية / الكويتية ، كما ظلت قضية الكويت ، وضمها إلى العـــراق ، تـــراود الملك غازى حتى يوم وفاته فى حادث سيارة مساء الثلاثاء ٤ إبريل ١٩٣٩ . كما ظلت هذه القضية تراود كل حكام العراق الذين تولوا حكم العراق بعد ذلك وحتى مجىء عبد الكريم قاسم .

---

(١) فكـــرت نـــامق عبد الفتاح ، سياسة العراق الخارجية فى المنظمة العربية ١٩٥٣ – ١٩٥٨ ، ص ص ٤٨٠- ٤٨٣ .

(٢) ميمونة الخليفة الصباح ، الكويت فى ظل الحماية البريطانية ، ص ص ٤٥٤ – ٤٥٥ .

(٣) جمال زكريا قاسم ، الخليج العربى : دراسة لتاريخه المعاصر ١٩٤٥ – ١٩٧١ ، ص ص ٨٨- ٨٩ .

(٤) حكومة الكويت ، دائرة المطبوعات والنشر ، حقيقة الأزمة بين الكويت والعراق ، ص ٢٣ .

بريطانيا واستقلال الكويت

مما لا شك فيه أن الحركات التحررية ، التى ظهرت فى بعض دول الخليج العربى ، فى الخمسينيات والستينيات ، ولّدت قناعة لدى بريطانيا ، مفادها أن المعاهدات التى عقدتها مع إمارات الخليج ، منذ القرن التاسع عشر ، أصبحت عاجزة عن المحافظة على الأمن فى الخليج، أو استمرار سيطرة لندن عليه . وأدركت أن علاقاتها أمست لا تنشأ، كما كان عليه الحال من قبل ، بينها وبين الحكام فقط ، بل مع أطراف أخرى ظهرت فى الخليج ، تتمثل فى أبنائه ، وفى تيار القومية العربية ، الزاحف إلى هذه المنطقة[١] .

وهكذا ، تزعزعت مقولة اللورد جورج ناثانيل كيرزون ، حاكم الهند ونائب الملكة فيها ، عام ١٩٠٣ ، عن منطقة الخليج ، « إن سلطانة الحكومة البريطانية ، ينبغى أن يكون هو الأقوى » كما أصبح هارولد ديكسون ، الوكيل السياسى البريطانى فى الكويت ، يعترف علنا بتأثير التيارات القومية فى الكويت ، ومنطقة الخليج العربى بأسرها ، فى النفوذ البريطانى ، حتى أصبح الشعار السائد فى الكويت ، أن «الجزيرة للعرب» ، و « الكويت للكويتيين » . وفى ذلك إشارة واضحة إلى ضرورة التخلص من النفوذ البريطانى . ولقد أرجع ديكسون قوة المدّ القومى العربى فى دول الخليج ، والكويت على وجه الخصوص ، إلى محاولات شعب مصر للتحرر ، وإلى قضية فلسطين ، والثورة فى الجزائر ، والعدوان الثلاثى على مصر ، عام ١٩٥٦ ، والوحدة بين مصر وسورية ، التى أيّدتها شعوب الخليج ، وطالبت بعض الدول العربية بالانضمام إليها[٢] .

وإزاء هذه التطورات الداخلية ، والمتغيرات الإقليمية ، بدأت المطالبة الكويتية بالاستقلال ، منذ أواخر الخمسينيات ، وفى مطلع عام ١٩٦١ ، كشف الشيخ عبد الله

---

(١) نازلى معوض أحمد وآخر ، « الكويت من الإمارة إلى الدولة »، مركز البحوث والدراسات، القاهرة : نوفمبر ١٩٩٣ ، ص ٤٥٦ .

(٢) ميمونة خليفة الصباح ، « علاقات الكويت الخارجية خلال القرن الثامن عشر » ، المؤرخ العربى ، عدد ٣٤ سنة ١٩٨٨ ، ص ص ٤٣٨ – ٤٤٣ .

السالم الصباح ، أمير الكويت ، ضغوطه لتأمين الاستقلال الدائم . مما يوضح تأثير المد القومى فى الضمير الشعبى العام فى الكويت ، بما هيأها ، مجتمعا ونظام حكم لإعلان استقلالها[١] .

ولقد أخذت بريطانيا المطالبة الكويتية بشكل جدى ، إذ أعدَّ إدوارد هيث Edward Richard George Heath ، المسئول عن مكتب الشئون الخارجية فى الحكومة البريطانية ، آنذاك مذكرة سرية ، تدارستها الحكومة البريطانية ، فى ٦ أبريل ١٩٦١ ، فى شأن ما يجب عمله تجاه مطالب أمير الكويت . وجاء فى المذكرة : « إن العلاقات بين الكويت والمملكة المتحدة تستند إلى الاتفاقية الخاصة ، لعام ١٨٩٩ . وإن الاتفاقية فى حدّ ذاتها ، لا تعنى أن الكويت تحت الحماية البريطانية » ، لكن موضوع الحماية ، أشير إليه فى ٣ نوفمبر ١٩١٤ ، ضمن رسالة من المقيم السياسى البريطانى فى الخليج ، لدى اندلاع الحرب العالمية الأولى ، حملت اعتراف الحكومة البريطانية بأن مشيخة الكويت ، هى حكومة مستقلة ، تحت الحماية البريطانية . وقد جرى تأكيد ذاك ، فى رسالة غير منشورة ، فى ٢١ أكتوبر ١٩٥٨ ، من الوكيل السياسى البريطانى فى الكويت إلى أميرها ، تقول : « إننا سوف نظل مستعدين ، كما كنا فى الماضى ، لتوفير أى دعم ، قد يكون ضروريا فيما يتعلق بعلاقات الكويت بالدول الأخرى ، وجرت الإشارة فى البرلمان البريطانى فى ٤ فبراير ١٩٥٩ ، إلى أن مشيخة الكويت هى دولة مستقلة ، تلتزم حكومة صاحبة الجلالة بحمايتها »[٢] .

وينتقل إدوارد هيث ، فى الجزء الثانى من مذكرته ، إلى مناقشات جرت فى مجلس الوزراء ، فى نوفمبر ١٩٥٨ ، وصدر بعدها بيان فى مارس ١٩٦٠ يشير إلى أن الكويت أصبحت مسئولة تماما عن إدارة علاقاتها الدولية . وقد ألغى ذلك الإعلان مفعول اتفاقية عام ١٨٩٩ ، ويشير هيث إلى أن وزير خارجية بريطانيا ، اقترح فى مايو

---

(١) صلاح العقاد ، « التيارات السياسية فى الخليج العربى » ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة : ١٩٧٤، ص ص ٢٤٩ – ٢٥٠ .

(2) Heath, Eldward. Kuwait: Future Relation with the united kingdom, BD,C (16) Copy. No. 32, 6th, April 1961, pp. 28 – 31.

١٩٦٠ نتيجة هذا الإعلان ، أنه « إذا أثار أمير الكويت موضوع إعادة النظر فى الاتفاقية الخاصة ١٨٩٩ ، فإننى أرى منح المقيم السياسى فى الخليج ، أو الوكيل السياسى فى الكويت ، صلاحية الإجابة بنفسه وتأكيد أن حكومة صاحبة الجلالة ستكون مستعدة لدراسة هذا الأمر »(١) .

ويشير هيث ، فى الجزء الثالث من مذكراته إلى أن أمير الكويت ، أثار هذا الموضوع بالفعل ، وهو يرغب فى الحصول على الاستقلال التام . وأبلغ ذلك إلى المقيم السياسى البريطانى فى الخليج فى ٤ يناير ١٩٦١ . وذكر الشيخ عبد الله السالم ، أمير الكويت « أن الظروف شهدت تغيرات أساسية عما كانت عليه عندما وضعت اتفاقية عام ١٨٩٩ ، وأنه لم يبق من تلك الاتفاقية إلا علاقات الصداقة القوية ، التى تربط بين البلدين « ولذا ، فإنه يرغب فى عقد اتفاقية مع حكومة صاحبة الجلالة الآن تستبدل اتفاقية عام ١٨٩٩ ، وتؤكد هذه الصداقة ، استعداد بريطانيا لمساعدة الكويت . وذكر هيث أن أمير الكويت تواق إلى إتمام هذا المطلب قبل أن يغادر المقيم السياسى البريطانى منطقة الخليج فى مايو ١٩٦١ »(٢) .

وحدد هيث ، فى مذكرته مجموعة من النقاط التى يجب على الحكومة البريطانية أن تأخذها فى الحسبان وهى(٣) :

(أ) إن اتفاقية ١٨٩٩ ، لا تتفق مع مسئولية الكويت عن شئون علاقاتها الدولية.

(ب) إن استمرار الوصول لى موارد النفط الكويتية وبالأسعار الأفضل هو أمر حيوى، بالنسبة إلى المصالح البريطانية . وأن هذه المصالح سوف تتعرض للخطر إذا خسرت الكويت استقلالها ، فمن الواضح أنه بينما تنمو الشخصية الدولية للكويت ، فإنها سوف ترغب بوسائل شتى ، فى إظهار أنها باتت لا تعتمد علينا .

---

(1) Ibid, pp. 34- 35.

(2) Ibid, pp. 37- 38.

(3) Ibid, pp. 39- 44.

لكن يجب أن نستغل الفرص التى يوفرها لنا دورنا فى الحماية ، وذلك حتى نضمن قدر الإمكان ألا ترفض الكويت وتفشل ترتيباتنا المالية ، وتظل حاملة بشكل جيّد للجنيه الاسترليني .

(جـ) إن الاتفاقية الجديدة بين المملكة المتحدة والكويت التى ذكرت أن حكومة بريطانيا ملتزمة بمساعدة الكويت على صيانة استقلالها ، سوف تُعرض طرق الاتفاقية لهجوم، على أساس أنها تمثّل « علاقة إمبريالية » ، ولا تتفق مع التطورات الجارية فى أماكن أخرى ، لإدانة الحماية البريطانية ، أو على الأقل جعل الكويت أقل اعتمادا على بريطانيا فى سياستها النفطية والمالية .

(د) من الأفضل للجانبين عقد اتفاقية جديدة ، بدل اتفاقية ١٨٩٩ ، تتجنب إثارة الاعتراضات الواردة فى الفقرة السابقة .

(هـ) فى حال قبول الحكومة البريطانية إنهاء اتفاقية ١٨٩٩ ، وقبولها إصرار الأمير على للحصول على بعض التأكيدات ، أن الإنهاء لا يقلل من التزام بريطانيا بحماية الكويتيين ، فهناك ثلاث صيغ يمكن مناقشتها مع أمير الكويت ، لتوقيع اتفاقية دولية ملزمة يتعين تسجيلها لدى هيئة الأمم المتحدة ، وهذه الصيغ هى :

١ – تبادل مذكرات بين المقيم السياسى البريطانى وأمير الكويت ، تُبطل ببساطة مفعول اتفاقية ١٨٩٩ مرفقة بتأكيد شفهى حول اعتراف حكومة صاحبة الجلالة ، باستمرار التزامها بمساعدة الكويت على صيانة استقلالها ، وأن تُنشر وتسجل المذكرات المتبادلة ، لدى الأمم المتحدة . أما التأكيد الشفهى، الذى يمكن تسجيله فى المذكرة ، فلا ينشر ولا يسجل فى الأمم المتحدة . واقترح هيث أن الحكومة إذا سُئلت فى البرلمان عما إذا كانت المذكرات تؤثر فى التزاماتنا القائمة ، أن تجيب بالنفى .

٢ – تبادل مذكرات تشير إلى إبطال مفعول اتفاقية ١٨٩٩ ، مع تأكيد أن هذا الإبطال لا يؤثر فى الالتزام البريطانى المستمر بمساعدة الكويت على صيانة استقلالها ، الهدف من ذلك إيضاح أن الالتزام البريطانى قائم ومستمر ، دون أن يحدد زمن معين لصلاحية هذا الالتزام .

٣ - تعقد معاهدة ، بعيدا عن الصيغ الرسمية تضمن الالتزامات البريطانية نفسها، ويكون لها الأثر القانونى عينه ، كما فى البند (٢) لكنها تكون خاضعة للتصديق فى البرلمان . واقترح هيث ، فى مذكرته كذلك ضرورة عرض بريطانيا لاتفاقات بديلة مع الكويت فى مجالى الصداقة والتجارة ، بعد الاتفاق على إنهاء مفعول اتفاقية ١٨٩٩ بأية صيغة من الصيغ الثلاث المقترحة[١] .

ولقد تضافرت مجموعة من العوامل والمعايير الوطنية والإقليمية والدولية أدت جميعها إلى جعل استقلال الكويت ضرورة لا غنى عنها ، وهو أمر سلمت به بريطانيا بهدوء ؛ لأنها أمست غير قادرة على الحفاظ على وضعها الخاص فى الكويت ، خاصة بعد أن دخلت دول أخرى حلبة الصراع حول الخليج ، والمنطقة وثرواتها ، وفى مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية ، والاتحاد السوفيتى ، ومن ثم جاءت الحصيلة النهائية لتفاعل جميع العوامل سالفة الذكر فى صرورة استقلال الكويت ، وإنهاء الحماية البريطانية عليها ، إذ أُعلن صباح ١٩ يونية ١٩٦١ فى كل من لندن والكويت ، تبادل رسائل بين أمير الكويت الشيخ عبد الله السالم الصباح والسير وليم هنرى توكير لويس (١٩٦١-١٩٦٦) Sir William Henry Tucker Luce ، المقيم السياسى البريطانى فى الخليج ، انطوت على إعلان استقلال الكويت ، وإنهاء اتفاقية ٢٣ يناير ١٨٩٩ ، على أساس أنها تتعارض وسيادة الكويت[٢] ، واستبدال معاهدة جديدة بها ، تُبنى على الصداقة والتعاون بينهما[٣] . وأذاعت الحكومة الكويتية فى اليوم عينه

---

(1) Ibid, p. 46.

(٢) وثائق مركز البحوث والدراسات الكويتية ، مذكرة السير ويليام لوسى المقيم السياسى البريطانى فى الخليج فى ١٩ يونيه ١٩٦١ إلى الشيخ عبد الله السالم الصباح ، انظر كذلك مذكرة الشيخ عبد الله السالم الصباحى فى ١٩ يونيه ١٩٦١ ردا على مذكرة المقيم البريطانى فى الخليج .

(٣) المركز الوطنى الكويتى لوثائق العدوان العراقى على الكويت ، « ترسيم الحدود الكويتية العراقية — الحق التاريخى والإدارة الدولية » ، الطبعة الأولى ١٩٩٢ ، الكويت ، ص ٤٠ .

(١٩ يونيه) ، البيان الكويتى حول إلغاء معاهدة ٢٣ يناير ١٨٩٩[١] . وتُعرف المعاهدة الجديدة بين الكويت وبريطانيا باتفاقية «التشاور» ، بينما وصفها العراق باتفاقية «المساعدة»[٢] .

وهكذا ، وبتبادل الرسائل فى ١٩ يونيه ١٩٦١ ، بين حاكم الكويت والمقيم السياسى البريطانى فى الخليج ، نيابة عن حكومة صاحبة الجلالة ، الملكة إليزابيث الثانية Elizabeth II ملكة بريطانيا ، حصلت الكويت على استقلالها التام . وفى اليوم التالى، ٢٠ يونيه ١٩٦٠ ، ألقى أمير الكويت خطابا ، عبر الإذاعة ، هنأ فيه الشعب الكويتى بالاستقلال ، ثم قال : « ولا يفوتنى ، هنا أن أنوّه بالروح الطيبة التى سادت المباحثات وأن أسجل للجانب البريطانى الصديق ما تحلى به من رحابة الصدر وحُسن التفهم للأمور، والرغبة الصادقة فى التفاهم ، مما جعل الوصول إلى الغاية المنشودة فى سهولة ويسر مؤكدا ومضمونا منذ البداية[٣] .

وفى ٢١ يونيه ١٩٦١ ، أُرسلت اتفاقية التشاور إلى نيويورك لتسجيلها فى الأمم المتحدة ، كاتفاقية ومعاهدة بين الكويت وبريطانيا ، وبدأت الكويت من الفور تمارس سيادتها فطلبت فى ٢٣ يونيه ١٩٦١ الانضمام إلى كل من جامعة الدول العربية ، والأمم المتحدة[٤] .

الدوافع والعوامل البريطانية لإنهاء الحماية على الكويت :

حمل بريطانيا على إنهاء حمايتها للكويت بعد ٦٢ عاما ، مجموعة من المتغيرات الاقتصادية والاستراتيجية والنفسية ، التى من أجلها عُقدت معاهدة الحماية فى ٢٣ يناير ١٨٩٩[٥] .

---

(١) وزارة الثقافة الكويتية ، وثائق مركز البحوث ، البيان الكويتى يوم ١٩ يونيه ١٩٦١ ، انظر كذلك ، أيمن نور ، « اغتيال الكويت » ، شركة الإنسان ، القاهرة : ١٩٩٠ ، ص ص ١٥ – ١٦ .

(٢) جمال زكريا قاسم ، « تاريخ الخليج العربى الحديث والمعاصر » ، المجلد الخامس ، ص ٣٤٩ .

(٣) مركز بحوث الشرق الأوسط بجامعة عين شمس ، « الكويت وجودا وحدودا » ، ص ١٢٨ .

(٤) جمال زكريا قاسم ، « الخليج العربى : دراسة لتاريخه المعاصر ١٩٤٥ – ١٩٧١» ، القاهرة : ١٩٧٤، معهد البحوث والدراسات العربية ، ص ٨٨ .

(٥) المرجع السابق ، ص ص ٢٣ – ٢٦ .

تتـــلخص أهم العوامل الاقتصادية التى دفعت بريطانيا إلى قبول استقلال الكويت ، فيما يلى[١] :

١ - انعـــدام الأهمية الاقتصادية لاحتكار صيد اللؤلؤ من الخليج ، نتيجة لازدياد قيمة اللؤلؤ الصناعى .

٢ - تـــراجع أهمية احتكار بريطانيا لتصدير السلاح ، بدخول أطراف أكثر منها قوة وقدرة إلى السوق .

٣ - الـــنفط من أهم العوامل ، التى أدت إلى سرعة إعلان بريطانيا استقلال الكويت ، وعـــدم تمســـكها بها ، فلقد أدركت لندن أهمية التغيرات ، التى طرأت على دول الخلـــيج ، ومنها الكويت ، وأصبح لزاما عليها أن تغير أسلوب تعاملها مع حكام تلك الدول . فعملت على أن تكون الشركات البريطانية حائزة عقودا احتكارية، وامتيازات فى هذا المجال ، لفترات مستقبلية طويلة . مما يحقق أهدافها تحقيقا أفضل ممـــا لـــو كانت موجودة وجودا مباشرا يؤمن سيطرتها على المنطقة ، خاصة أن حركات التحرر الوطنى رافضة لهذا الوجود ، أى أن بريطانيا ، فضلت أن تمارس أسلوب الاستعمار غير المباشر ، أو الاستعمار الاقتصادى .

العوامل الاستراتيجية وقد تمثلت فيما يلى[٢] :

١ - فقَـــد الخلـــيج إثـــر استقلال باكستان فى ١٤ أغسطس ١٩٤٧ ، والهند فى ١٥ أغسطس ١٩٤٧ ، أهميته التقليدية، المنبثقة من كونه خط الدفاع الأمامى، بالنسبة إلى إمبراطورية بريطانيا السابقة فى الهند .

٢ - قـــرار الجمعـــية العامة للأمم المتحدة ، الرقم ١٥١٤ ، فى ١٤ ديسمبر ١٩٦٠ ، بـــإعلان مـــنح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، وذلك نتيجة للعدوان الثلاثى على مصر ، عام ١٩٥٦ .

---

(١) ميمونة خليفة الصباح ، « الكويت فى ظل الحماية البريطانية » ، الطبعة الأولى ١٩٨٨ ، ص ٤٥٧ .

(٢) جمال زكريا قاسم، «الخليج العربى: دراسة لتاريخه المعاصر» ١٩٤٥- ١٩٧١» ، ص ص ٢٧- ٢٨ .

٣ – ازديـــاد النفوذ الدولى المنافس لبريطانيا ، فى الخليج العربى ، من قِبَل ألمانيا والاتحاد السوفيتى وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية ، نظرا إلى تدهور مركز بريطانيا ، وعدم قدرتها على تحمل مسئوليتها فى المنطقة أو حمايتها .

٤ – ازدياد حركات التحرر الوطنى المناهضة للوجود البريطانى فى المنطقة .

الدوافع النفسية وأهمها[١] :

١ – الاقتناع بأن اتفاقية عام ١٨٩٩ تتعارض مع مسئولية الكويت عن شئون علاقاتها الدولية .

٢ – رغـــبة بريطانيا فى الحفاظ على علاقات الود والصداقة ضمانا لمصالحها مع الأسرة الحاكمة فى الكويت .

٣ – رغبة بريطانيا فى عدم إثارة المشاعر العدائية العربية تجاهها فى المنطقة .

وهكذا، حاولت بريطانيا قدر جهدها أن تجد طريقة تموّه بها وجودها الاستعمارى. فمنذ عام ١٩٦١ أخذت تمنح بعض إمارات الخليج مظهر الدول المستقلة للحفاظ على مصالحها فى المنطقة تحت هذا الستار ، وقد كانت البداية فى ١٩ يونيه ١٩٦١ بإعلان استقلال الكويت[٢] .

موقف العراق من استقلال الكويت :

عقب إعلان ما توصلت إليه الحكومتان الكويتية والبريطانية ، بادر كثير من الدول العربية إلى تأييد تلك الخطوة . إلا أن العراق اتخذ موقفا ، فقد أرسل عبد الكريم قاسم، رئـــيس الحكومة العراقية[٣] برقية تهنئة فى ٢٠ يونيه ١٩٦١ إلى شيخ الكويت ، صيغت

---

(١) المصدر السابق ظن ص ص ٢٩ – ٣١ .

(٢) يعقوب عبد العزيز الرشيد ، « الكويت فى ميزان الحقيقة والتاريخ » ، ص ص ٧٥ – ٧٨ .

(٣) اللـــواء عـــبد الكريم قاسم ولد فى بغداد ٢١ نوفمبر عام ١٩١٤ ، كان مساعد أركان حرب الشئون الإدارية فى حرب فلسطين عام ١٩٤٨ ، قاد ثورة ١٤ يوليو ١٩٥٨ ضد الملك فيصل وشغل منصب القائد العام للقوات المسلحة وتولى رئاسة الوزارة من ١٤ يوليو ١٩٥٨ إلى ٨ فبراير ١٩٦٣ . ثم قتل فى انقـــلاب بعثى قاده عبد السلام عارف فى ٨ فبراير ١٩٦٣ حيث أعدم يوم ٩ فبراير ١٩٦٣ رميا بالرصاص .

بطـــريقة لم يـــتم فـــيها الإشارة إلى استقلال الكويت ، وإنما عمد إلى إثارة «المطالب التاريخية» للعراق فى الكويت . إذ تضمنت البرقية ترحيب العراق بإلغاء اتفاقية ١٨٩٩، على أساس أنها اتفاقية غير شرعية عُقدت دون علم الدولة العثمانية التى كانت الكويت تابعة لها ، وأن الذى عقد هذه الاتفاقية هو الشيخ مبارك بن صباح ، قائمقام الكويت التابع لولاية البصرة ، وفى نهاية البرقية حذر عبد الكريم قاسم شيخ الكويت ، من تقبّل استعمار جديد[١] .

ولم يلبـــث أن اتضح الموقف العراقى حيث عقد عبد الكريم قاسم مؤتمرا صحفيا فى مقـــره الدائم فى وزارة الدفاع يوم الأحد ٢٥ يونيه ١٩٦١ ، طالب فيه بضم الكويت إلى العـــراق ، على أساس أنها مقاطعة تابعة للبصرة ، بل إنها تشكل جزءا متكاملا من العـــراق ، وبعدم وجود حدود بين البلدين وطلب من شـــيخ الكويت أن يعاون على إعادة الأمور إلى مجراها الطبيعى . وأعلن أن الجمهورية العراقية قررت « حماية الشعب العـــراقى فى الكويت » ، وأنه فى صدد إصدار مرسوم جمهورى بتعيين شيخ الكويت قائمقام لقضاء الكويت ، الذى يتبع لواء البصرة ، وأكد أن لدى الحكومة العراقية من الوثائق التاريخية ، ما يثبت تبعية الكويت للبصرة ، وأن العراق سيطالب بحقوقه فى كل شبر من الأراضى التى انتزعها المستعمر ، وكان هذا تلميحا إلى المطالبة بمناطق أخرى ، جـــنوب الكويت ، كالإحساء وقطر[٢] . كما صرح بأن الجمهورية العراقية لن تتنازل قـــيد أنملة عن أية قطعـــة من أرض الكويت ، مؤكدا أنه عندما يصرح بذلك فإن لـــه القدرة التامة على تنفيذ ما يقوله[٣] .

---

(١) وثائق مركز البحوث والدراسات الكويتية ، برقية مُنشة من عبد الكريم قاسم يوم ٢٠ يونيه ١٩٦١ إلى الشيخ عبد الله السالم ، انظر كذلك مصطفى عبد القادر النجار ، « التاريخ السياسى لعلاقات العراق الدولية بالخليج العربى » ، ص ص ٣٠٤ — ٣٠٥ .

(٢) مركز بحوث الشرق الأوسط بجامعة عين شمس ، « الكويت وجودا وحدودا » ، ص ص ٩٦— ٩٧.

(3) Stocking, G. Middle East Oil A study in Political and Economic Controversy, Vanderbit University Press 1972, pp. 232- 235, See also.

جمال زكريا قاسم ، « تاريخ الخليج العربى الحديث والمعاصر » ، المجلد الرابع ، ص ٧١ .

وقبل هذا المؤتمر الصحفى كان مجلس الوزراء العراقى قد عقد جلسات بحث خلالها مسألة الكويت ، والطريقة التى يجب اتباعها لإعادتها إلى الوطن الأم . وظهر فى مجلس الوزراء رأيان[١] :

الأول : ويمثله العسكريون ، وعلى رأسهم عبد الكريم قاسم . وكانوا يرون أن الكويت لن تعود ، إلا من طريق الحل العسكرى ، باحتلال الكويت ، وإعلان ضمها إلى العراق .

الثانى : ويمثله المدنيون، ويؤكدون ضرورة اتّباع السُبل الدبلوماسية لضم الكويت. وكان من أشد أنصار هذا الرأى وزير الخارجية العراقى ، هاشم جواد إذ أوضح أن السُبل الدبلوماسية هى أسهل الوسائل وأضمنها لعودة الكويت ، ولا حاجة إلى التدخل العسكرى . كما أنه يستطيع أن يحصل على تأييد ٧٠٪ من دول العالم . وبعد مناقشات طويلة ، اقتنع الوزراء العسكريون بوجهة نظر الخارجية . وكذلك اقتنع عبد الكريم قاسم . ولهذا، عُقد المؤتمر الصحفى من دون أى تحرك عسكرى[٢].

وفى ٢٦ يونيه ، استدعت وزارة الخارجية العراقية الممثلين الدبلوماسيين لدى بغداد، وسلمت إليهم مذكرة رسمية ، تؤكد فيها أن الكويت جزء لا يتجزأ من العراق[٣] . كما وزّعت مذكرات رسمية من طريق سفارتها فى القاهرة ، وعلى الدول الأعضاء فى الجامعة العربية ، تؤكد فيها أن المعاهدة التى أبرمتها بريطانيا مع الكويت فى ١٩ يونيه ١٩٦١ ، لا تستند إلى أُسس سليمة ، وأن بريطانيا تعمل على المحافظة على نفوذها ، تحت غطاء منح الاستقلال الشكلى للكويت ، الذى تعمد فيه فصل الكويت عن العراق[٤] .

---

(١) ليث عبد الحسن الزبيدى ، « ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ فى العراق » ، منشورات مكتبة اليقظة العربية بغداد ، الطبعة الثانية ١٩٨١ ، ص ٣٠٢ .

(٢) ليث عبد الحسن الزبيدى ، « ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ فى العراق » ، ص ٣٠٢ .

(٣) نازلى معوض وآخر ، « الكويت من الإمارة إلى الدولة » ، ص ٤٧٠ ، انظر كذلك جريدة الأهرام ، العدد الصادر فى ٢٧ يونيه ١٩٦١ ، نص مذكرة العراق إلى ممثلى الدول العربية والأجنبية .

(٤) مركز البحوث والدراسات الكويتية ، «ترسيم الحدود الكويتية العراقية» ، طبعة ١٩٩٣ ، ص ٥٠ ، انظر كذلك مذكرة الحكومة العراقية التى وزعت على سفراء الدول العربية والأجنبية فى بغداد يوم ٢٦ يونيه ١٩٦١ .

وبعد أن طالب العراق بضم الكويت ، هدّد عبد الكريم قاسم بقطع العلاقات الدبلوماسية بأية دولة ، تعترف باستقلال الكويت ، أو تتبادل معها التمثيل الدبلوماسى[١] .

وعلى الرغم من ردود الفعل الرافضة للدعاوى العراقية من قِبَل الدول العربية ، ومن قِبَل دول أخرى ، كبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية ، فإن العراق استمر فى دعواه مطالبا بضم الكويت إلى العراق ، ومعلنا قرب القضاء على الاستعمار وأعوانه فى الكويت، وقرب استرداد « القضاء العربى السليب » . بل إنه أخذ يهدد بأنه سوف يشعل « حربا ضروسا فى الشرق الأوسط ، إذا لم تضم الكويت إلى العراق ». وتحولت أقوال عبد الكريم قاسم إلى أفعال وسلوك عدائى ، حينما استولت القوات العراقية على ١٠ سفن كويتية أثناء رسوها فى ميناء البصرة العراقى . كما أصدرت الحكومة العراقية قرارا لتجميد أموال الكويتيين فى المصارف العراقية . بل نفّذ العراق تهديده بإعادة النظر فى علاقاته الدبلوماسية بالدول التى تعترف بالكويت وتنشئ علاقات دبلوماسية بها ، فقطع علاقته بلبنان والولايات المتحدة الأمريكية ، وإيران والأردن واليابان وتونس . كما رفض مبدأ الاستفتاء فى الكويت مدعيا أن أغلبية سكانها من الباكستانيين والإيرانيين والأجانب مؤيدين للشيخ عبد الله السالم[٢] .

الادعاءات العراقية بأحقية العراق فى تبعية الكويت له :

فشل العراق خلال الفترة من ١٩ يونيه ١٩٦١ إلى ٨ فبراير ١٩٦٣ ، فى أن يقنع المجتمع الدولى بادعاءاته فى شأن الكويت . ومن دراسة التصريحات والبيانات والخطب العراقية العديدة التى نشرت خلال هذه الأزمة ، يتضح أن المطالب العراقية استندت إلى جانب الادعاءات التاريخية إلى بعض المبررات ، ومن بينها[٣] :

---

(١) مركز البحوث والدراسات الكويتية ، « العدوان العراقى على الكويت » ، ص ٤٩ .

(٢) مركز بحوث الشرق الأوسط بجامعة عين شمس « الكويت وجودا وحدودا » ، ص ١٠٠ .

(٣) وثائق السفارة العراقية بالقاهرة ، جريدة الجمهورية العراقية ، مؤتمر عبد الكريم قاسم الصحفى يوم ١٩٦١/٦/٢٥ ، انظر كذلك ميمونة الخليفة الصباح ، « الكويت فى ظل الحماية البريطانية » ، ص ص ٤٦٦ – ٤٦٧ ، أحمد أبو حاكمة ، « تاريخ الكويت » ، الجزء الأول ، الكويت ١٩٦٧ ، ص ص ١١٨ – ١٢٤ ، جمال زكريا قاسم ، « الخليج العربى » (١٩٤٥– ١٩٧٦) ، ص ٨١ .

(أ) رغبة العراق فى توصيل المياه العذبة إلى الكويت ، ومن ثَم ، شدّد هجومه على حكام الكويت ، لاستخدامهم محطات تحلية مياه الخليج للحصول على مياه الشرب ، مما حقّق للشركات الأجنبية مكاسب طائلة نتيجة بيع آلات التقطير ، بينما نقل المياه من شط العرب إلى الكويت ، هو أقل نفقة وأكثر نفعا من وجهة نظر العراق .

(ب) حاول العراق أن يقنع العالم العربى بأنه يحمل اتجاهات تقدمية من بينها أن من واجبه إنقاذ الشعوب العربية، وفى مقدمتها شعب الكويت من مستغلّى مواردها.

(جـ) ترديد العراق أن كلمة «الكويت» ، كلمة لا تستخدم إلا فى العراق ، ولاتزال تطلق على الكثير من المواقع فيه ، مثل « كوت العمارة » ، و « كوت الزين » ، وغيرهما .

(د) برر العراق دعوته إلى ضم الكويت ، بأنه لا يمكن التفريق بين أهالى الكويت ، والبصرة والزبير بحكم الصلات اليومية ، والمصاهرات القائمة بينهم ، وأنه إذا ما اجتمع أهالى البصرة والكويت ، فلا يستطيع أحد أن يفرق بينهما . وعلى الرغم من تركيز عبد الكريم قاسم فى تلك الروابط ، إلا أنه أعلن رفضه لمبدأ الاستفتاء الشعبى فى الكويت ، متعللا أن أغلبية سكان الكويت من العناصر الوافدة .

(هـ) ركز العراق فى تبرير الدعوة إلى ضم الكويت فى أن أهالى الكويت يرغبون بل يطالبون بالعودة إلى وطنهم الأصلى العراق .

وعلى الرغم من أن الأزمة التى أثارها عبد الكريم قاسم، لم تتجاوز البُعد الإعلامى، فإن هناك من يرى أنه كان يفكر فعلا فى غزو الكويت ، و لم يحل دون ذلك سوى المشكلات الداخلية العديدة ، التى أخذ يواجهها . إذ اندلعت الثورة الكردية فى الشمال واتخذت شكلا أقرب ما يكون إلى الحرب الأهلية، مما يترك له فرصة للاعتداء على الكويت[1] .

---

(١) مركز البحوث والدراسات الكويتية ، «العدوان العراقى على الكويت- الحقيقة والمأساة» ، ص ص ٥١- ٥٢ ، انظر كذلك مركز بحوث الشرق الأوسط بجامعة عين شمس، «الكويت وجودا وحدودا»، ص ص ٩٦- ٩٨ ، جمال زكريا قاسم ، «تاريخ الخليج العربى الحديث والمعاصر » ، المجلد الرابع ، ص ص ٧٣- ٧٤ .

دوافع عبد الكريم قاسم :

على الرغم من مضيّ عدة عقود على وقوع تلك الأزمة ، إلا أنه لم تتكشف حتى وقتنا الحاضر الدوافع الرئيسية المحركة لعبد الكريم قاسم ، للمطالبة بضم الكويت على الرغم من إدراكه استحالة تنفيذ أطماعه بحكم المعارضة العربية والدولية فضلا عن معارضة الشعب الكويتى الذى حصل على استقلاله ، وهو يتشبث به ، ومع ذلك فقد ركز كثير من الباحثين فى الدافع الاقتصادى ، وأن الثروة النفطية الضخمة التى تفجرت فى الكويت أغرت العراق بمحاولة ضمها إليه ، أو على الأقل الاستفادة من القروض والمنح ، التى يمكن أن تقدمها الكويت له . لذا ، فالدافع الاقتصادى قد يكون سببا رئيسيا فى نشوب العديد من الأزمات[١] .

كما ترتبط الأزمة التى افتعلها عبد الكريم قاسم بحالته النفسية ، وهى ظاهرة وضحت فى العديد من تصرفاته السياسية ، حتى أصبح يُعَدّ من أكثر الشخصيات غموضا فى السياسة العربية المعاصرة[٢] .

واللافت للنظر أن سياسة العراق خلال تلك الأزمة قد تناقضت مع سياسته إزاء الكويت قبل الأزمة ، إذ كان يعامل الكويت كدولة مستقلة حتى قبل أن تلغى اتفاقية ١٨٩٩ مع بريطانيا ، وظهر ذلك واضحا فى جوازات السفر ، وإجراءات الجمارك بين البلدين ، وفى كتب التاريخ والجغرافيا ، فى معاهد التعليم العراقية ، وهى تشير إلى تاريخ الدول المجاورة للعراق ، ومنها الكويت ، وإلى الخرائط الجغرافية التى تضمنت خط الحدود الفاصل بين البلدين[٣] .

---

(١) المركز الوطنى الكويتى لوثائق العدوان العراقى على الكويت ، « ترسيم الحدود الكويتية العراقية - الحق التاريخى والإدارة الدولية » ، إعداد لجنة من المختصين ، الطبعة الأولى ١٩٩٢ ، ص ص ٤٥- ٤٦ .

(٢) المصدر السابق ، ص ٤٦ .

(٣) مركز بحوث الشرق الأوسط بجامعة عين شمس ، « الكويت وجودا وحدودا » ، ص ٩٨ .

وقد اختلفت الآراء فى أسباب مسلك رئيس الوزراء العراقى عبد الكريم قاسم وحكومته تجاه الكويت ، والتى تمثلت فى الآتى :

هناك فريق يرجع السبب إلى الظروف والعوامل الداخلية التى كان يمر بها العراق وحكومته ، فى تلك الفترة[1] . ومن هذه العوامل تزايد الصراع العلنى بين بغداد والأكراد الذى أدى إلى قيام عبد الكريم قاسم باستقدام الملاّ مصطفى البرازانى ، من الاتحاد السوفيتى ، فى ٥ أكتوبر ١٩٥٨ ، إلى العراق بعد أن ظل لاجئًا سياسيًا لمدة ١١ سنة ، لتهدئة الأوضاع ، إلا أن ذلك لم يكن كافيًا لإنهاء هذا الصراع ، فقد كان الأكراد يحاولون الحصول على ما أسموه بمعاملة أعدل ، وكان استياؤهم راجعًا إلى مماطلة الحكومة المركزية ، وعدم استعدادها لمنحهم الاستقلال الذاتى الذى وعدهم به، والمذكور فى مواد الدستور العراقى المؤقت ، الصادر فى خريف ١٩٥٨ . كما إن إخفاق مشروع الإصلاح الزراعى ، وحظر زراعة الطُّباق فى المنطقة الكردية ، وقوانين الضرائب الجديدة ، ونقْل الموظفين الأكراد إلى مناطق أخرى فى العراق ، كانت من العوامل التى ساعدت على إثارة الأكراد ، ودفعتهم إلى ثورة فى الشمال ، أُبيد فيها فصائل عراقية عن آخرها ، بين الجبال والتلال ، واستولى الثوار على مناطق كاملة ، بمدنها وقراها ، وفصلوها عن بقية مناطق العراق . وقد تزامنت هذه الأحداث مع التحرك العراقى نحو المطالبة بضم الكويت . فأراد عبد الكريم قاسم إيجاد حل سريع لتغطية الموقف المتدهور فى الشمال ، والذى أصبح حديث الشعب العراقى كله . وكان الحل فى رأيه هو فتح «جبهة التغطية» تحويل أنظار الشعب العراقى إلى الخارج ، بما يؤدى إلى تماسك الجبهة الداخلية ، فأصدر الأوامر إلى بعض اللواءات الموالية لها بالتحرك صوب حدود الكويت والاحتشاد بقربها ، ورافق هذا الأمر تهديدات

---

(١) ليث عبد الحسن الزبيدى ، « ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ فى العراق » ص ص ٣٠٢ – ٣٠٣ ، انظر كذلك جمال زكريا قاسم ، « تاريخ الخليج العربى الحديث والمعاصر » ، المجلد الرابع ، ص ص ٧٥ – ٧٦ ، أحمد فوزى ، « عبد الكريم قاسم » ، القصة الكاملة ، ص ص ٢٤٩ – ٢٥٥ ، ميمونة خليفة الصباح « الكويت فى ظل الحماية البريطانية » ، ص ٤٨٥ .

وإنـــذارات من عبد الكريم قاسم ، ووزير خارجيته ، هاشم جواد ، شغل الرأى العام العراقى ، بإثارة المشاعر القومية وتوجيهها نحو النزعة التوسعية الإقليمية[١] .

ثمة فريق ثانٍ ، يرى أن عبد الكريم قاسم ، كان مدفوعًا إلى التهديد بغزو الكويت مـــن جانـــب بريطانيا حتى تقضى على المعارضة التى أثيرت فى شأن اتفاقية المساعدة (التشاور) التى وقعتها مع الكويت فى ١٩ يونية ١٩٦١ ، ويدللون على ذلك بسرعة الإنـــزال البريطانى للقوات فى الكويت إذ إن الأمر كان مدبرًا وأن السلطات العسكرية الـــبريطانية كانت على علم مسبق بهذه الأزمة ، وأرادت بريطانيا أن تتخذ منها مثالاً لـــردع أى حاكم من حكام الخليج ، إذا ما فكر فى المطالبة بالاستقلال ، تحت تهديد العراق أو إيران ، أو المملكة العربية السعودية كما تضمن بذلك سكوت الكويت عن المطالبة بسحب أرصدتها المجمدة بعد استقلالها عن بريطانيا[٢] .

فضـــلاً عن فريق ثالث يرجع السبب إلى طموحات عبد الكريم قاسم وأطماعه فى ثروة الكويت ونفطها ، وإذا لم يستطع تنفيذ مشروعه فى الحصول على ثروة الكويت، فعـــلى الأقـــل يمكنه الاستفادة من القروض الكويتية ، التى يمكن أن تقدمها الكويت ، نتيجة ضغطه عليها ، وعلى كل فقد كان قاسم يأمل أنه لدى دعوته إلى ضم الكويت ستقوم ثورة شعبية فيها ، تتولى عملية الاندماج بين الدولتين[٣] .

إضافة إلى فريق رابع ، يرى أن الهدف الحقيقى للعراق لم يكن ضم الكويت ولكن منعها من الارتباط بالمملكة العربية السعودية ، أو الوصول إلى عقد أى اتحاد معها[٤] .

---

(١) نـــازلى معـــوض وآخر ، « الكويت من الإمارة إلى الدولة » ، ص ص ٤٧٥ – ٤٧٦ ، انظر كذلك السـيد السـيد حجاج ، مشروع أيزنهاور للشرق الأوسط فى العلاقات الدولية ١٩٥٦ – ١٩٦٠، رسالة ماجستير ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٦٧ ، ص ص ٢٢٠ – ٢٢٤ .

(٢) جمـــال زكـــريا قاســـم «الخليج العربى : دراسة لتاريخه المعاصر ١٩٤٥ – ١٩٧١» ، معهد البحوث والدراســات العربية ، القـــاهرة ١٩٧٤ ، ص ص ٩٤ – ٩٦ ، وكذلك طبعة دار الفكر ١٩٩٦ ، ص ص ٧٤ – ٧٥ .

(٣) المرجع السابق ، ص ٩٦ .

(٤) بطرس بطرس غالى « جامعة الدول العربية وتسوية المنازعات المحلية » ، جامعة الدول العربية ، معهد الـبحوث والدراســات العربــية، القاهرة ١٩٧٧، ص ص ٨٤ – ٨٥ ، انظر كذلك ميمونة خليفة الصباح، « الكويت فى ظل الحماية البريطانية » ، ص ٤٨٦ .

وأيًّا ما كان الأمر ، فإن دعوة عبد الكريم قاسم ، إلى ضم الكويت إلى العراق لم يكتب لها النجاح ، لأنها قامت على دعاوى تاريخية تخفى وراءها دوافع مصلحية تُحل مبدأ الضم محل منطق الوحدة ، فعدّها كثير من المؤرخين دعوة توسعية على أساس إقليمى مجرد من المفهوم الوحدى بوجهته القومية الصحيحة[١] .

وننوه هنا إلى أن فريقًا من القوميين العراقيين قام بتأييد المطالب العراقية فى الكويت، وإن اعترضوا على الأسلوب القسرى الذى اتبعه قاسم وذكروا ذلك فى مذكرة إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية[٢] .

الموقف العراقى من الدول المؤيدة للكويت :

بعد أن هدّد عبد الكريم قاسم بقطع العلاقات الدبلوماسية بأية دولة ، تعترف باستقلال الكويت ، أو تتبادل معها التمثيل الدبلوماسى ، ونفّذ تهديده بالفعل ، حيال بعض الدول العربية والأجنبية ، إذا به ينسحب من جامعة الدول العربية على أثر قبولها عضوية الكويت فى ٢٠ يولية ١٩٦١ ، وانضمامها إلى معاهدة الدفاع المشترك ، وقد عمدت السلطات العراقية إلى عدة إجراءات ، منها تعديل الخريطة السياسية للعراق ، لتضم الكويت ، ومنع قبول تأشيرات السفر إلى العراق ، الصادرة عن حكومة الكويت، وتبع ذلك استمرار سحبها لجميع البعثات الدبلوماسية من العواصم العربية والأجنبية ، التى استقبلت بعثات دبلوماسية كويتية ، وأخذت القائمة تتسع يومًا بعد يوم ، مما وضع العراق فى عزلة عربية ودولية شديدة[٣] .

وفى الحقيقة أن كل ما نجح فيه العراق خلال تلك الفترة هو تأجيل قبول الكويت فى الأمم المتحدة ، من خلال مساعدة سوفيتية ، وكانت وجهة نظر حكومة موسكو فى طلب هذا التأجيل أن ذلك من شأنه مساعدة الدول العربية على السعى إلى إيجاد

---

(١) نازلى معوض وآخر « الكويت من الإمارة إلى الدولة »، ص ٤٧٧ ، انظر كذلك ميمونة خليفة الصباح، « الكويت فى ظل الحماية البريطانية » ، ص ص ٤٨٦ – ٤٨٧ .

(٢) جريدة الأهرام ، العدد الصادر فى ٣ يوليو ١٩٦١ .

(٣) مركز بحوث الشرق الأوسط بجامعة عين شمس ، « الكويت وجودًا وحدودًا » ، ص ١٠٠ .

تسـوية لخلافاتها . وقد استند العراق فى طلبه من الأمم المتحدة رفض انتساب الكويت إلى المنظمة الدولية ، إلى حجج ثلاث[١] .

- إن الكويت ليست دولة ، و لم تكن كذلك فى يوم من الأيام .
- إنها ظلت دائمًا من الناحية القانونية والتاريخية جزءًا لا يتجزأ من العراق .
- إن الكويت لا تعدو أن تكون مستعمرة بريطانية مما لا يؤهلها للانضمام إلى المنظمة الدولية .

موقف الأحزاب العراقية من المطالبة بضم الكويت :

كان موقف الأحزاب العراقية متباينًا إزاء قضية ضم الكويت إلى العراق . فقد أيد الحـزب الوطنى الديموقراطى مطالبة عبد الكريم قاسم بضم الكويت إلى العراق ، على أسـاس أنها جزء من العراق ، فصلها الاستعمار البريطانى عنه ، وأقام فيها كيانًا شكليًا لخدمة مصالحه ، وعليه فإن الكويت لا تستوفى مقومات الدولة ، وإنما مرتبطة اجتماعيًا واقتصاديًا بالعراق ، من طريق البصرة ، غير أن الحزب لم يؤيد ضمها من دون موافقة الـدول العربية الأخرى ، ورأى فى تهديد عبد الكريم قاسم بقطع العلاقات الدبلوماسية بأيـة دولة تعترف بالكويت سياسة غير مجدية بل متهورة لأنها تؤدى إلى عزل العراق عربيًا ودوليًا[٢] .

أمّـا الحزب الشيوعى ، فكان يعارض الطريق التى حاول عبد الكريم قاسم اتّباعها لضـم الكويـت ويؤكـد أن المسـألة الأساسية آنذاك هى مسألة تحرير الكويت من الاستعمار وهى جزء من قضية العرب الكبرى ، قضية التحرر العربى ، وإن كانت أكثر مساسًـا بالعراق ، نظرًا إلى العلاقات الخاصة التاريخية والاجتماعية والاقتصادية ، ولهذا رأى أنـه لا ينبغى التركيز فى هذا الهدف الرئيسى والمباشر ، الذى من شأنه أن يجمع تحـت لوائه كل القوى العربية المعادية للاستعمار ، ولا يدع مجالاً لدسائس الاستعمار ضد هذه القضية العادلة ، وضد التضامن العربى[٣] .

---

(١) مركز بحوث الشرق الأوسط بجامعة عين شمس ، « الكويت وجودًا وحدودًا » ، ص ١٠١ .
(٢) ليث عبد الحسن الزبيدى ، « ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ فى العراق » ، ص ٣٠٤ .
(٣) المصدر السابق ، ص ص ٣٠٤ - ٣٠٥ .

ولم يصـــدر حزب البعث العربى الاشتراكى فى العراق بيانًا حول الموضوع . وقد فسّر موقفه على صالح السعدى نائب أمين سر الحزب بقوله : « إن أسلوب عبد الكريم قاســم الدعائى فى المطالبة بالكويت ، جعــل القوى والأحزاب القومية ترى فى دعوته هــذه أنها مجرد ضم إقليمى لأن الوحـــدة لا تتحقق إلا بالأسلوب الشعبى وبالاستناد إلى الجماهير »[١] .

كمـــا اســتنكرت الأحـــزاب والقوى القومية الأخرى مطالبة عبد الكريم قاسم بالكويـــت باعتبار أن دوافعها إقليمية وشخصية يراد بها بعث الروح فى حكمه الموشك عـــلى الانهيار، وأصدرت حركة القوميين العرب بيانًا فى ١٠ يوليو ١٩٦١ بهذا الشأن جـــاء فـــيه « إن الدعوة فى جوهرها دوافع إقليمية وشخصية ، كان النضال العربى قد لفظها ، منذ زمن طويل، وأن هذا الادعاء لا يمت إلى دعوة الوحدة العربية بصلة»[٢] .

أمّا الرابطة القومية فى العراق فإنها أصدرت بيانًا أكدت فيه أن عبد الكريم قاسم ، فى دعوته هذه قد نفّذ رغبة الاستعمار الإنجليزى وعبّر عن أمانيه وأطماعه أصدق تعبير، عـــند مناداته بضم الكويت جبرًا ، وبالقوة إلى العراق، حتى يمكننا أن نقول إن السفير الـــبريطانى فى بغداد قد لقنه حتى الكلمات التى قالها فى المؤتمر الصحفى الذى عقده فى وزارة الدفاع[٣] .

وأضاف بيان الرابطة القومية أن الآثار المترتبة على ذلك هى[٤] :

- عـــودة القوات البريطانية إلى الخليج العربى ووقوفها فى وجه تيار التحرر العربى فى المنطقة .
- تخـــوف جمـــيع أمراء الخليج ومشايخه من المطالبة بالاستقلال والسيادة ، ذلك لأن تخليهم عن الاستعمار سيؤدى فى النهاية إلى ابتلاعهم بالقوة، من قبل أية دولة عربية مجاورة .

---

(١) ليث عبد الحسن الزبيدى ، « ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ فى العراق » ، ص ٣٠٦ .
(٢) المصـــدر السابق ، ص ٣٠٥ ، نقلاً عن بيان حركة القوميين العرب « حول أزمة الكويت » بتاريخ ١٠ يوليو ١٩٦١ .
(٣) المصدر السابق ، ص ص ٣٠٥ – ٣٠٦ نقلاً عن بيان الرابطة القومية فى العراق « حول أزمة الكويت المفتعلة » بتاريخ ٩ يوليو ١٩٦١ .
(٤) المصدر السابق ، ص ٣٠٦ .

- تجديد الخلافات وتوسيع شُقة الخلاف بين الدول العربية نتيجة لهذه المشكلة .
- محاولة عبد الكريم قاسم ، أن يشغل بدعوته شعب العراق عن جرائمه فى الداخل .

رد فعل الكويت على الادعاءات العراقية :

كان لقرار عبد الكريم قاسم وحكومته ضم الكويت إلى العراق ، رد فعل سريع فى الكويت تجلّت مظاهره فى الآتى :

فى ٢٦ يونيه ١٩٦١ ، أصدرت حكومة الكويت بيانًا ردت فيه على ما ورد فى المؤتمر ، وأعلنت فيه استنكارها قرار عبد الكريم قاسم وتصميمها على الدفاع عن أراضيها وكيانها كدولة عربية مستقلة ، وجاء فى البيان : أوردت بعض وكالات الأنباء كما أذاعت محطة الإذاعة من بغداد تقارير عن المؤتمر الصحفى الذى عقده اللواء عبد الكريم قاسم فى ٢٥ يونيه ١٩٦١ والذى طالب فيه بدولة الكويت ، فإذا صحت هذه التقارير فإن حكومة الكويت تعلن أن الكويت دولة عربية مستقلة ذات سيادة كاملة معترف بها دوليًا ، وأن حكومة الكويت ومن ورائها شعب الكويت بأسْره مصممة على الدفاع عن استقلال الكويت وحمايته ، وأن حكومة الكويت إذ تعلن ذلك واثقة تمامًا أن جميع الدول الصديقة المحبة للسلام، ولا سيما الدول العربية الشقيقة، ستساندها فى المحافظة على استقلالها ، وقد شفعت حكومة الكويت بيانها بإعلان حالة الطوارئ ووضعت قواتها على الحدود المتاخمة للعراق على أثر تحرك القوات العراقية قرب حدود الكويت وحشدها هناك مع اتخاذها استعدادات واسعة[1].

وفى الوقت نفسه دخلت حكومة الكويت فى مشاورات سرية عاجلة مع بريطانيا لبحث الموقف الناشئ عن قرار عبد الكريم قاسم وقد جرت هذه المشاورات بين الشيخ عبد الله السالم الصباح ، والسير جون رتشموند ممثل بريطانيا فى الكويت[2] . وأكدت الحكومة الكويتية ، فى بيان آخر أصدرته فى ٢٩ يونية ١٩٦١ : أن الادعاءات

---

(١) نازلى معوض أحمد وآخر « الكويت من الإمارة إلى الدولة » ، ص ٤٧٢ ، انظر كذلك جمال زكريا قاسم ، « تاريخ الخليج العربى الحديث والمعاصر » ، المجلد الرابع ، ص ص ٧٤ .

(٢) نازلى معوض أحمد وآخر « الكويت من الإمارة إلى الدولة » ، ص ٤٧٣ .

العراقية لا ترتكز على أى أساس من الصحة التاريخية ، وإن دلت على شيء فقد دلت على مغالطات فى التاريخ والواقع ، كما أسفرت عن مطامع إقليمية غير مشروعة[١] .

وفى يـــوم ٣٠ يونـــية ١٩٦١ ، صدر بيان عن مجلس الكويت الأعلى ، يشرح فيه للشعب الكويتى أسباب طلب الكويت المعونة العسكرية من المملكة العربية السعودية ، وبريطانـــيا ، جاء فيه : « إن أمير الكويت أبرق إلى الملك سعود ، ملك المملكة العربية الســـعودية يخبره بالتهديد العراقى بضم الكويت ، وعن الغزو المتوقع من العراق ، وأن الملك سعود استجاب من الفور وأمر بإرسال قوات عسكرية لمساعدة الكويت استنادًا عـــلى اتفاقية الدفاع المشترك التى سبق عقدها بين البلدين فى يوليو ١٩٤٧ » ، ومضى البيان يقول : « إنه بالنظر إلى الموقف الذى وضعنا قاسم فيه – مجبرين ، لا مختارين فإن أمـــير الكويت طلب المساعدة العسكرية من حكومة المملكة المتحدة التى لبت الطلب عـــلى الفور ، وأرسلت قواتها لمساعدة جيش الكويت فى دفاعه عن الوطن ، وأن هذه القوات ستنسحب حالما تنتهى الأزمة[٢] .

رجع سبب وصول القوات البريطانية إلى الكويت ، بهذه السرعة إلى الخطاب الذى أرســـله الشـــيخ عـــبد الله السالم الصباح إلى السير جون ريتشموند ممثل بريطانيا فى الكويـــت طالبًا فيه معاونة الحكومة البريطانية ، وإلى المشاورات العاجلة بينهما لبحث الإجـــراءات التى يجب اتخاذها لمواجهة قرار حكومة العراق خاصةً بعد إغلاق الكويت حدودهـــا معه ، والتى ترتب عليها وصول قوات المظلات البريطانية الموجودة فى قاعدة الـــبحرين إلى الكويت ، كما أرجأت القوات البريطانية ووحدات الأسطول البريطانى رحيلها عن الكويت بعض الوقت ، إذ أن قرار عبد الكريم قاسم جاء فى اللحظة عينها، الـــتى كـــان فـــيها الأســـطول البريطانى يتأهب للجلاء عن الكويت على أثر إعلان استقلالها[٣] .

---

(١) نازلى معوض أحمد وآخر « الكويت من الإمارة إلى الدولة » ، ص ٤٧٢ .

(٢) مركـــز الـــبحوث والدراســـات الكويتـــية « العدوان العراقى على الكويت – الحقيقة والمأساة » ، الطـــبعة الثانية ١٩٩٤، ص ٥٤ ، انظر كذلك عبد الله الحاتم ، « من هنا بدأت الكويت » ، دمشق طبعة ١٩٦٢ ، ص ٣٦٧ ، ميمونة خليفة الصباح ، « الكويت فى ظل الحماية البريطانية » ، ص ص ٤٨٦ – ٤٨٧ .

(٣) نازلى معوض أحمد وآخر « الكويت من الإمارة إلى الدولة » ، ص ٤٧٣ .

وأصدرت الحكومة الكويتية كتابًا بعنوان : «حقيقة الأزمة بين الكويت والعراق»، وأوردت بـه مجموعـة من الوثائق الرسمية ، الصادرة عن حكومة العراق نفسها ، فى أوقـات مختـلفة ، وبعضها يحمل توقيع عبد الكريم قاسم ، وأخرى تحمل توقيع وزير خارجيته ، هاشم جواد ، ومثال ذلك رسالته إلى شيخ الكويت فى ١٩ ديسمبر ١٩٥٨ يطلـب فـيها فتح قنصلية عراقية فى الكويت ، وكلها مراسلات تنطوى على اعتراف ضـمنى باسـتقلال الكويت ، إلى جانب مراسلات أخرى ، تضمنت رغبة العراق فى توسيع مجالات التعاون الاقتصادى والثقافى بين البلدين وبيانات مشتركة بينهما ، كما أن العـراق أيّد طلب الكويت الانضمام إلى عدة منظمات ، دولية وعربية ، استكمالاً لشخصـيتها الدولية[١] . وأحاط الشيخ عبد الله السالم الصباح ، كذلك الدول العربية عـلمًا بموقف عبد الكريم قاسم من استقلال الكويت وكذلك ، أُعلمت جامعة الدول العربية والأمم المتحدة بالتهديد العراقى[٢] .

وقـد لجأت الكويت إلى ذلك ، لأن المسئولين الكويتيين وجموع الشعب ، أُخذوا عـلى حين غرة من أمرهم ، عندما أعلن العراق أن استقلال الكويت مزيف ووجدوا أنفسـهم غـير قادرين وغير مستعدين على الإطلاق لمواجهة القوة العسكرية العراقية المـتحفزة ، والتهديدات العلنية الواضحة ، وفى حقيقة الأمر أن الكويت كانت تملك جيشًا صغيرًا يراوح قوامه بين ألفين وثلاثة آلاف جندى فقط ، إضافة إلى ١٢ طائرة ، أربعـة منها عمودية فى حين كان لدى العراق جيش قوامه أكثر من ٦٠ ألف جندى ومعـدات وأسـلحة وطائرات مقاتلة سوفيتية حديثة ، وفى ظل هذه الأوضاع أصبح هدف الكويت الرئيسى والأساسى هو الدفاع عن النفس أمام التهديدات العراقية[٣] .

---

(١) جمـال زكريا قاسم « الخليج العربى : دراسة لتاريخه المعاصر ١٩٤٥ - ١٩٧١ » ، ص ص ١٠٨ - ١١٢ .

(٢) نازلى معوض أحمد وآخر « الكويت من الإمارة إلى الدولة » ، ص ٤٧٣ .

(٣) عبد الرضا على أسيرى « الكويت فى السياسة الدولية المعاصرة » ، جامعة الكويت ، الطبعة الأولى ، مارس ١٩٩٣ ، ص ٧٣ .

التزام بريطانيا تجاه الكويت :

بعد أن أعلن عبد الكريم قاسم ، فى مؤتمره الصحفى فى ٢٥ يونيه ١٩٦١ ، نيته فى ضم الكويت كجزء من العراق ، سارعت الحكومة البريطانية بعد أن تلقت تقريرًا عاجلاً عن المشاورات بين حاكم الكويت وممثل بريطانيا إلى إعلان « أن الكويت فى نظر الريطانيين دولة مستقلة ذات سيادة وأنها اشتركت فى عدة منظمات دولية ، كدولة مستقلة ، ولهذا اعتُرف بها دوليًا ، دولة مستقلة بل إن العراق نفسه قد صوت فى مصلحة عضوية الكويت فى الاتحاد الدولى للاتصالات السلكية واللاسلكية » . كما أكدت وزارة الخارجية البريطانية رسميًا ، « أن الحكومة البريطانية لديها التزام بمساعدة حكومة الكويت متى طلبت الأخيرة ذلك ، تنفيذًا لمعاهدة ١٩ يونية ١٩٦١» (معاهدة التشاور أو المساعدة)[١] .

وعلى الفور بادر السير هيمفرى تريفليان (١٩٥٨ – ١٩٦١) Humphrey Trevelyan ، السفير البريطانى لدى بغداد إلى مقابلة هاشم جواد وزير الخارجية العراقى فى ٢٦ يونيه ١٩٦١ ، وأخبره بوجهة النظر البريطانية ؛ « أن الكويت دولة مستقلة وأن أى تهديد لسيادتها سوف يكون موضوعًا عميق الأثر »[٢] .

ومنذ ذلك الوقت عقدت الحكومة البريطانية العديد من الاجتماعات ، وكذلك الحال بالنسبة إلى البرلمان البريطانى ، وأصدرت الحكومة البريطانية العديد من البيانات الرسمية التى تؤكد موقف الحكومة المؤيد لاستقلال الكويت ، كما أخذت على عاتقها عبء الدفاع عن قضية الكويت فى الأمم المتحدة[٣] .

---

(١) نازلى معوض أحمد وآخر « الكويت من الإمارة إلى الدولة » ، ص ص ٤٨٣ – ٤٨٤ نقلاً عن The times June 27, 1961 .

(٢) نازلى معوض ، المصدر السابق ، ص ٤٨٤ نقلاً عن . N.Y Times , June 27, 1961

(٣) عبد الله الأشعل ، « قضية الكويت فى الخليج العربى » ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، سبتمبر ١٩٧٨ ، ص ص ٢٦ – ٢٧ ، انظر كذلك ، ناتنج ، انتونى ، « ناصر » ، ترجمة شاكر إبراهيم سعيد ، مكتبة مدبولى ، القاهرة ، الطبعة الثانية ١٩٩٣ ، ص ٣٢٩ ، ميمونة خليفة الصباح ، « الكويت فى ظل الحماية البريطانية » ، ص ٤٨٤ .

وانتهزت بريطانيا هذه الفرصة وأعلنت حالة الطوارئ بين قواتها داخل إنجلترا وفى قواعدها فى الشرق الأوسط ، وقطع وزير الدفاع البريطانى إجازته واستدعى قادة الأسلحة البريطانية من عطلتهم واتُّفق فى اجتماع عقده معهم على جعل التدابير العسكرية البريطانية فى الشرق الأوسط فى المستوى الذى يسمح للقوات البريطانية بمواجهة أية حالة من حالات الطوارئ فى المنطقة[١] .

وفى الكويت أجرى الشيخ عبد الله السالم الصباح مباحثات سرية مع السير ريتشموند حول ما يمكن عمله تجاه التهديدات العراقية . ولذلك أعلنت قيادة القوات البريطانية المنسحبة من الكويت تأجيل انسحابها إلى حين اتضاح الرؤية أكثر[٢] .

ففى ٢٧ يونيه ١٩٦١ ، تلقت القوات البريطانية ووحدات الأسطول التى كانت تتأهب للرحيل عن الكويت عقب إلغاء اتفاقية الحماية أوامر عاجلة من لندن بتأجيل رحيلها والبقاء فى الكويت إلى حين صدور تعليمات أخرى[٣] .

وفى ٢٩ يونيه ١٩٦١ ، أصدرت وزارة البحرية البريطانية تعليماتها إلى وحدات الأسطول البريطانى بتغيير اتجاهها والتوجه من الفور إلى مياه الخليج . تحركت بالفعل ، الطائرات «فيكتورياس» من سنغافورا ، والمدمرة «لدخ روثفين»، والطرادان «يارموث» و «لانداف» من هونج كونج وقد بلغ عدد هذه القطع البحرية ثمانى قطع ذهبت إلى البحرين[٤] .

وفى يونيه ١٩٦١ ، أعلن رئيس الوزراء البريطانى هارولد ماكميلان – (Maurice Harold Macmillan) أن الحكومة البريطانية ، وبناء على طلب حكومة الكويت ، مضطرة إلى اتخاذ بعض التدابير الوقائية الضرورية بعد أن هدّد العراق بضم الكويت[٥] .

---

(١) جمال زكريا قاسم ، «تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر » ، المجلد الرابع ، ص ص ٧٦ – ٧٧، انظر كذلك جريدة الأهرام ، العدد الصادر فى ٢٨ ديسمبر ١٩٦١ ، نازلى معوض أحمد وآخر « الكويت من الإمارة إلى الدولة » ، ص ٤٨٤ ، The Times, 4/1/1961 .

(2) Foreign Office Records, F.O. 391, 28099, 1961

(3) Ibid

(4) Foreign Office Records, F.O. 391, 28199, 1961

(5) F.O. 391, 28200

وفى اليوم نفسه نزل ٧٥٠ جنديًا بريطانيًا فى الكويت إضافة إلى قوات المظلات التى سبقتهم قادمين من القاعدة البريطانية فى البحرين إضافة إلى تلك التى كانت موجودة فيها من قبْل ، وانتشروا على طول الحدود مع العراق ، وقد قدر عدد القوات البريطانية المرابطة فى الكويت ، حتى ذلك الوقت بنحو ٥ آلاف جندى بقيادة البريجادير : هورسفورد « فى عملية فانتاج (Vantage) وتوغلوا إلى مسافة خمسة أميال من الحدود العراقية على طول الحدود بين البلدين[١] .

وفى ٣٠ يونيه ١٩٦١، أعلنت وزارة الخارجية البريطانية بيانًا حول نزول القوات التى بدأت تتدفق إلى الكويت واستمرت حتى يوم ٦ يولي, ، قالت فيه : « إن العملية جرت بناءً على طلب رسمى عاجل من حاكم الكويت » . وأنها أبلغتها « إلى الأمين العام للأمم المتحدة » . وقال البيان ، كذلك : « إن القوات نزلت ، وستوضع تحت تصرف حاكم الكويت » . وقرأ المتحدث الرسمى فى وزارة الخارجية البريطانية ، نص الخطاب ، الذى تلقاه ممثل بريطانيا فى الكويت من حاكمها ، والذى يقول فيه : « نظرًا إلى التحركات العسكرية ، التى قام بها الجيش العراقى ، على حدود الكويت ، مما يهدد أمن البلاد ، قررت أن أُقدم طلبًا إلى حكومة جلالة الملكة لإرسال معونة عسكرية وفقًا للمذكرات التى تبادلناها مع السير وليم لوس يوم ١٩ يونيه ١٩٦١ . وإنى أود أن تبلغوا حكومتكم بهذا فورًا . وإنى على ثقة تامة بأن حكومة جلالتها ستتخذ كل التدابير اللازمة لردع المعتدين[٢] .

وفى الوقت الذى كانت فيه القوات البريطانية تتدفق إلى الكويت ، وفى ٢ يوليه ١٩٦١، أعلن السير باتريك دين Patrick Dean مندوب بريطانيا فى مجلس الأمن ، « أن الحكومة البريطانية ستسحب قواتها من الكويت بمجرد أن يرى حاكم الكويت أن حالة التهديد التى تتعرض لها بلاده قد انتهت » . وقال : « إن قوات بلاده ، التى أُرسلت إلى الكويت ستستخدم فقط ، إذا ما وقع هجوم على الكويت . وإن الحكومة البريطانية تود أن تبقى بكل إخلاص على علاقاتها الودية مع حكومة العراق وشعب العراق[٣] .

---

(1) F.O. 391, 28201.

(2) F.O. 391, 28202, See also.

عبد الرضا على أسير ، «الكويت فى السياسة الدولية المعاصرة»، جامعة الكويت، طبعة ١٩٩٣، ص ٧٤.

(2) F.O. 391, 28203, See also.

ناتنج ، أنتون ، «ناصر»، ترجمة شاكر إبراهيم سعيد ، ص ٣٢٩ ، ميمونة خليفة الصباح ، «الكويت فى ظل الحماية البريطانية» ، ص ٤٨٤ .

وفى الأول من يناير ١٩٩١، كشفت وثائق وزارة الدفاع البريطانية – على أثر رفع القيود السرية عنها بعد مرور ٣٠ عامًا عليها – النقاب عن تفاصيل الخطط ، التى وضعتها هيئة الأركان العامة البريطانية عام ١٩٦٠ بناء على طلب الحكومة البريطانية آنذاك ، للتدخل فى أغسطس ١٩٦٠ ، أن خطط التدخل البريطانى تهدف إلى تغطية الاحتمالات التالية[١] :

١ – تهديد الكويت من الخارج .

٢ – (أ) انتفاضة داخلية بحت .

(ب) انتفاضة داخلية ، بتأييد تخريبى من الخارج ، واحتمال التهديد .

وبينما قصرت الوثيقة إمكانية حدوث الاحتمال رقم (١) ، أى تهديد عسكرى علنى على العراق فقط ، واستبعدت حدوث الاحتمال رقم (٢– أ) نظرًا إلى مكانة الأسرة الحاكمة فى الكويت . ذكرت أن الاحتمال رقم (٢ – ب) قد يحدث من قبل العراق ، أو الجمهورية العربية المتحدة[٢] .

كما كشفت الوثائق البريطانية النقاب عن موقف الأردن ، فعلى الرغم من سوء العلاقات الأردنية العراقية ، بسبب مقتل الملك فيصل الثانى ، ملك العراق – ابن عم الملك حسين – فى ثورة ١٤ يولية ١٩٥٨ ، إلا أن الملك حسينًا كان يحرض عبد الكريم قاسم سرًا ، بل إنه كان يكن تعاطفًا شديدًا مع المطالبة العراقية بضم الكويت فضلاً عن أنه كان هو نفسه يطمع فى ضم الكويت ، قبل ذلك ، منذ فبراير ١٩٥٨ أيام نورى السعيد ، تحت لواء الاتحاد العربى الهاشمى[٣] .

الأسباب التى دفعت بريطانيا للاستجابة لطلب الحكومة الكويتية بحماية أراضيها:

لقد كثُرت التفسيرات التى حاولت توضيح المسلك البريطانى تجاه الأزمة والعمل على احتوائها[٤] :

---

(١) نازلى معوض وآخر ، المرجع السابق ، ص ٤٨٣ .

(٢) المصدر السابق ، ص ص ٤٨٣ – ٤٨٤ .

(3) F. O. 391, 282005.

(٤) جمال زكريا قاسم « الخليج العربى ١٩٤٥ – ١٩٧١» ، ص ص ٩٦ – ٩٩ ، انظر كذلك نازلى معوض أحمد وآخر ، « الكويت من الإمارة إلى الدولة » ، ص ص ٤٨٥ – ٤٨٦ .

التفسير الأول : إذا ما قبلنا التفسير القائل أن الذهب الأسود (النفط) كان يقف خلف الأطماع العراقية فى الكويت ، فإننا نقبّل كذلك التفسير القائل إن النفط هو العامل المهم فى تفسير رد الفعل البريطانى السريع ، تجاه التهديدات العراقية فقد قُدِرَتْ احتياطيات الكويت من النقط ، فى تلك الفترة بحوالى ٢٦ ألف مليون برميل . وهى أكبر كمية فى الشرق الأوسط ؛ إذ تمثل حوالى ثلث إجمالى الاحتياطيات النفطية فى المنطقة ، ورابع أكبر منتج للنفط فى العالم ، إذ قدر إنتاج الكويت عام ١٩٦١ بحوالى مليون و ٧٠٠ ألف برميل ، فى اليوم تبلغ قيمتها ٤٥٠ مليون دولار فى السنة . هذه الثروة الطائلة تقبع فى دولة مساحتها ١٧ ألف كم^{٢} ، وتعداد سكانها نحو ٢٥٠ ألف نسمة ، وكانت بريطانيا تدرك جيدًا آنذاك أن فقدانها ثروة الكويت النفطية سوف يؤثر تأثيرًا كبيرًا فى اقتصادها .

التفسير الثانى : كانت بريطانيا تسعى إلى إبعاد التهديد العراقى للكويت ، خوفًا من أن يؤثر ذلك فى مركز النقد الكويتى ، الذى يُستثمر فى كثير من المصارف البريطانية ، بالإضافة إلى أن الكويت كانت تُعد منطقة رئيسية للجنيه الاسترلينى فى الشرق الأوسط .

التفسير الثالث : يرى بعض المحللين ، أن التحركات البريطانية كانت نتيجة لنظام جديد لإعلان حالة الطوارئ فى القوات المسلحة ، وأن ما حدث ليس إلا اختبارًا لصلاحية هذا النظام عمليًا .

التفسير الرابع : ويرى آخرون أن وزارة الدفاع البريطانية أرسلت قواتها إلى الشرق الأوسط ، كإجراء دفاعى حملها عليه شكّها فى أن عبد الكريم قاسم ، يعتزم مهاجمة الكويت مهاجمة خاطفة .

التفسير الخامس : ويرى فريق ثالث أن التحركات البريطانية ربما كانت تخفى مؤامرة واسعة ، للقضاء على حركات التحرر الوطنى فى الشرق الأوسط ، وذلك بضرب العراق ، ثم التفرغ لضرب الجمهورية العربية المتحدة .

التفسير السادس : يعتقد أصحابه أن التحركات البريطانية العسكرية كانت تمهيدًا لإحداث انقلاب فى العراق بالاتفاق مع الفريق محمد نجيب الربيعى ، رئيس مجلس السيادة العراقى للتخلص من عبد الكريم قاسم ، اتقاءً لخطر مبادرته إلى تأميم نفط

العـــراق فجأة ، أســـوة بعبد الناصر مؤمم قناة الســـويس فى مصـــر فضلاً عن تهديد عبد الكريم قاسم بضم الكويت[١] .

التفسير السابع : وهو التفسير الشائع على الرغم من كثرة معارضيه يرى أنصاره أن بريطانـــيا قد اختلقت أزمة عام ١٩٦١ بالاتفاق مع عبد الكريم قاسم الذى لم يكن لديه أى نية لغزو الكويت ، بل لم يكن ينوى تنفيذ تهديده فهم يرون أن بريطانيا اتّبعت سياســـة مـــزدوجة إزاء هذه الأزمة . فبينما هى توقع إلغاء معاهدة الحماية ، وتعترف باســـتقلال الكويـــت إذا بها تحث عبد الكريم قاسم ، فى الوقت عينه على افتعال هذه الأزمة . ويستدل هؤلاء فى تفسيرهم بأن مسارعة بريطانيا إلى إنزال قواتها فى الكويت أثـــناء الأزمة تشير إلى أن الأمر كان مدبرًا ، وأن السلطات العسكرية البريطانية كانت على علم مسبق بوقت إثارة الأزمة[٢] .

هكـــذا ، تعددت تعليلات السلوك البريطانى تجاه أزمة ١٩٦١ ، ولكن أكثرها دقة وتأكـــيدًا هـــو أن الـــنفط الكويتى والنقد الكويتى وقفا بقوة وراء التحرك العسكرى البريطانى، كما أن رغبة بريطانيا فى إثبات أنها لا تزال صاحبة الذراع القوية فى المنطقة واختـــبار مدى قدرتها على ذلك ، تأتى فى مرتبة تالية ، جنبًا إلى جنب مع رغبتها فى تقليص مركز قوى التحرر الوطنى وزعزعتها فى المنطقة .

الموقف العربى من الأزمة العراقية / الكويتية :

ظهـــرت ردود الفعـــل العربية التى كانت لها الدور الأساسى فى مواجهة تداعيات الأزمة ، من خلال مواقف ثلاث قوى عربية فاعلة ، هى : الجمهورية العربية المتحدة، والمملكـــة العربـــية الســـعودية ، وجامعة الدول العربية ، بالإضافة إلى موقف المملكة الأردنية الهاشمية وسوريا .

---

(١) جريدة الأهرام ، العدد الصادر يوم ٣٠ ديسمبر ١٩٦١ .

(٢) ميمونة خليفة الصباح، «علاقات الكويت الخارجية خلال القرن الثامن عشر» ص ص ٤٨٣-٤٨٧ .

موقف الجمهورية العربية المتحدة :

كان موقف القاهرة من حصول الكويت على استقلالها واضحًا منذ اليوم الأول ، ففي ٢٠ يونيه ١٩٦١ وعلى المستوى الإعلامى أعربت جريدة « الجمهورية » ، عن ترحيبها بالكويت المستقلة الحرة جزءًا من الوطن العربى الكبير . وذكرت أن الكويت كانت دائمًا مستقلة فى حقيقة أمرها ترفض السيطرة وتتنكر للمستعمرين[١] .

وفى ٢٣ يونيه بعث الرئيس جمال عبد الناصر ببرقية تهنئة إلى أمير الكويت الشيخ عبد الله السالم الصباح ، قال فيها : « فى هذا اليوم الأغر ، الذى انبثق فيه فجر جديد فى تاريخ الوطن العربى باستقلال الكويت وسيادته ، لا يسعنى إلا أن أبادر بالإعراب عن ابتهاج شعب الجمهورية العربية المتحدة ، وعظيم اغتباطنا بهذا الحدث التاريخى المجيد ، الذى اهتزت له مشاعرنا فرحًا ، وسعدت به نفوس العرب جميعًا ، وليس أحب إلى قلوبنا إلا أن ننتهز هذه المناسبة السعيدة لأبعث إلى سموّكم وإلى شعب الكويت الشقيق بأجمل تهانينا القلبية ، وأمانينا الصادقة ، داعين الله – تعالت قدرته – أن يكتب لكم التوفيق والسداد ، وأن يمدكم بعون حتى يصل الكويت فى عهده الجديد ، بفضل قيادتكم إلى تحقيق ما يصبو إليه من عزة ومجد ورفاهية ، وأن تعمل جنبًا إلى جنب مع شقيقاتها الدول العربية فى سبيل تدعيم القومية العربية وإعزازها وإننا لنتطلع ويتطلع معنا العرب فى كل مكان إلى اليوم الذى تنال فيه بقية شعوب الأمة العربية المكافحة حريتها وسيادتها »[٢] .

فعلى الرغم من أن الجمهورية العربية المتحدة كانت تتزعم التيار العربى الوحدوى وتنادى بالوحدة العربية ، إلا أنها وجدت فى مطالبة عبد الكريم قاسم بضم الكويت ما يتعارض تمامًا مع ذلك التيار فعارضته . وقد أوضحت موقفها الرسمى من مشكلة

---

(١) نازلى معوض أحمد وآخر ، « الكويت من الإمارة إلى الدولة » ، ص ٤٩١ نقلاً عن صوت الكويت الدولى ، ١٥ يناير ١٩٩٢ .

(٢) وثائق الخارجية المصرية ، ملف الأزمة الكويتية – العراقية عام ١٩٦١ ، برقية تهنئة من الرئيس جمال عبد الناصر إلى أمير الكويت الشيخ عبد الله السالم الصباح يوم ٢٣ يونيه ١٩٦١ .

الحـــدود بـــين الكويـــت والعراق فى ثلاثة بيانات رسمية صدرت فى ٢٧ و ٣٠ يونيه ١٩٦١ و ٥ يوليو ١٩٦١ على التوالى[١] .

فمـــع انـــدلاع الأزمة أوضحت الجمهورية العربية المتحدة موقفها الرسمى فى بيانها الأول الصادر فى ٢٧ يونيه ١٩٦١ والذى أذاعه وزير الدولة ، آنذاك محمد عبد القادر حـــاتم واعترضت فيه على ادعاءات عبد الكريم قاسم ، وقد تضمن البيان ست نقاط تتلخص فى[٢] :

- إن الجمهورية العربية المتحدة تؤمن بأن العلاقات بين الشعوب العربية لا تحكمها معـــاهدات أو اتفاقيات قديمة أو حديثة ، وإنما العلاقات بين الشعوب أعمق من ذلك بكثير .
- وإنها لا تقبل منطق « الضم » وإن كانت على استعداد لبذل كل جهدها لتأييد منطق الوحدة الشاملة .
- إن الوحدة الشاملة بين مصر وسورية لا يمكن بطبيعتها إلا أن تكون سندًا لكل اتجاه إلى الوحدة ، ولكن الوحدة لا يجب إلا أن تكون تعبيرًا اجتماعيًا عن إرادة شعبية عربية متبادلة قائمة على الاختيار الحر .
- إنهـــا تـــرى أنه من واجب الشعوب العربية الكبيرة أن تكون سندًا يعزز قدرة الشعوب العربية الصغيرة .
- إن الشعب العراقى يملك أسباب الدعوة إلى الوحدة بينه وبين شعب الكويت ، مـــا هـــو أعمق وأبقى من وثائق الإمبراطورية العثمانية وإن هذا الشعب يملك قوميـــته العربية ، بقدر ما يملك شعب الكويت من هذه القومية ، وتلك فى حد ذاتها كفيلة بصنع الوحدة السياسية .

---

(١) وثـــائق الخارجية المصرية ، ملف الأزمة الكويتية – العراقية عام ١٩٦١ ، البيانات الرسمية التى أصدرتها الجمهورية العربية المتحدة أيام ٢٧، ٣٠ يونيه ، ٥ يوليو ١٩٦١ تحدد فيها موقفها الرسمى من مشكلة الحدود .

(٢) وثائق الخارجية المصرية ، ملف الأزمة الكويتية – العراقية عام ١٩٦١ ، بيان الجمهورية العربية المتحدة يوم ٢٧ يونيه ١٩٦١ إذاعة وزير الدولة محمد عبد القادر حاتم .

– دعـــت الجمهورية العربية المتحدة ، فى نهاية البيان إلى ضرورة إنهاء هذا الموقف الطـــارئ ، وأكدت على أنها لا تتصور يومًا يقف فيه جندى عربى فى مواجهة جندى عربى آخر .

وفى ٢٩ يونـــيه ١٩٦١ كلف الرئيس جمال عبد الناصر وزير العدل المركزى فاخر كـــيالى – ســـورى – بـــأن يسافر إلى الكويت على رأس وفد يمثل الجمهورية العربية المتحدة لتهنئتها بالاستقلال[١] .

ومع تواتر المعلومات حول صدور الأوامر إلى بعض قوات الجيش العراقى بالتحرك صـــوب الحدود الكويتية ، ومع تدفق المعلومات حول التحرك العسكرى البريطانى نحو الكويـــت أصدرت الجمهورية العربية المتحدة بيانها الثانى فى ٣٠ يونيه ١٩٦١ رفضت فيه أنباء التحركات العسكرية العراقية والبريطانية معًا ، وتضمن البيان : « أن حكومة الجمهوريـــة العربـــية المتحدة ، تتابع بقلق تطورات الساعات الأخيرة فى الأزمة ما بين حكومة الكويت وحكومة الجمهورية العراقية ، ولقد تلقت الجمهورية العربية المتحدة ، من طريق مصادرها المختلفة ما يشير إلى أن قوات من الجيش العراقى قد صدرت إليها الأوامر بالتحرك صوب حدود الكويت . كما تلقت أن بعض الدوائر فى بغداد تبحث جديًـــا احتمالات التدخل العسكرى ، وفى هذا الجو المشحون ، فإن الجمهورية العربية المـــتحدة تتوجّه برجائها وأملها إلى الشعب العراقى العظيم ، واثقة أنه لن يرضى بغير مبادئ النضال العربى بديلاً يلهمه ويرشده إلى طريق الواجب العربى » .

وأضـــاف البيان : « أن الجمهورية العربية المتحدة تتابع بأسف وبشعور عميق من عدم الرضا عن هذه التحركات العسكرية للأسطول البريطانى وأنها لتؤمن أنه ليس من حق عربى – على غير أساس من مطلب شرعى من المطالب العادلة للنضال العربى – أن يعرض سلامة الأمة العربية للمناورات الدولة ولاحتمالات التدخل الاستعمارى ...» ، وكـــررت الجمهوريـــة العربـــية المتحدة فى نهاية بيانها ثقتها بأن الشعب العراقى الذى استطاع بثورته أن يعلى منطق الإرادة الشعبية ، لا يمكن أن يقبل شيئًا لا ينبثق من إرادة شعبية[٢] .

---

(١) جريدة الأهرام ، عدد يوم ٣٠ يونيه ١٩٦١ .

(٢) وثائق الخارجية المصرية ، ملف الأزمة الكويتية – العراقية عام ١٩٦١ ، بيان الجمهورية العربية المتحدة يوم ٣٠ يونيه ١٩٦١ إذاعة وزير الدولة محمد عبد القادر حاتم .

ومع انعقاد مجلس الأمن لمناقشة الأزمة العراقية – الكويتية ، فى الفترة من ٢ إلى ٧ يوليو ١٩٦١ أعلن وزير الدولة ، محمد عبد القادر حاتم ، أن حكومة الجمهورية العربية المتحدة أمرت وفدها الدائم فى الأمم المتحدة برئاسة السفير عمر لطفى بتبنى اقتراح «طلب الكويت الانضمام إلى الأمم المتحدة» مع المطالبة « بجلاء القوات البريطانية فورًا، عن الكويت جلاء تامًا وناجزًا »[١] .

وفى ٥ يوليو ١٩٦١، صدر بيان ثالث عن الجمهورية العربية المتحدة ، دعت فيه إلى جلاء القوات البريطانية عن الكويت ، بعد أن أكدت الحكومة العراقية عدم اللجوء إلى الحلول العسكرية، وأنها ستتبع الأسلوب السلمى ، وتعهدها بذلك فى مجلس الأمن[٢]، ولكن الحكومة الكويتية ردت على دعوة الجمهورية العربية المتحدة فى بيان لها صدر فى اليوم التالى ، أكدت فيه : « إن مجرد إعلان العراق أنه لن يلجأ إلى القوة لتحقيق أهدافه لا يكفى وأن حل المشكلة يجب أن يتضمن ضمانات دولية كافية لحماية أمن الكويت »[٣] .

وفى ١٢ يوليو ١٩٦١ ، تسلم الرئيس جمال عبد الناصر رسالة من الشيخ عبد الله السالم الصباح، سلمها له ولىّ العهد الكويتى الشيخ جابر الأحمد الصباح (أمير الكويت الحالى) ، تضمنت طلبًا من الجمهورية العربية المتحدة لإرسال قوات منها إلى الكويت لتوطيد استقلال الكويت الذى هدده عبد الكريم قاسم[٤] .

---

(١) وثائق الخارجية المصرية ، ملف الأزمة الكويتية – العراقية عام ١٩٦١ ، برقية من الدكتور محمود فوزى – وزير خارجية الجمهورية العربية المتحدة إلى السفير – عمر لطفى – رئيس وفد الجمهورية العربية المتحدة الدائم فى الأمم المتحدة – يوم ٢٩ يونيو ١٩٦١ ، انظر كذلك بيان الجمهورية العربية المتحدة يوم ٣٠ يونيو ١٩٦١ .

(٢) وثائق الخارجية المصرية ، ملف الأزمة الكويتية – العراق عام ١٩٦١ ، بيان الجمهورية العربية المتحدة يوم ٥ يوليه ، ١٩٦١ . إذاعة وزير الدولة محمد عبد القادر حاتم .

(٣) وثائق الخارجية المصرية ، ملف الأزمة الكويتية – العراق عام ١٩٦١ ، رد الحكومة الكويتية يوم ٦ يوليه ١٩٦١ ، على بيان الجمهورية العربية المتحدة يوم ٥ يوليو ، ١٩٦١ .

(٤) وثائق الخارجية المصرية ، ملف الأزمة الكويتية – العراق عام ١٩٦١ ، رسالة من الشيخ عبد الله السالم الصباح إلى الرئيس جمال عبد الناصر يوم ١٢ يوليو ١٩٦١ .

ورد الرئيس جمال عبد الناصر على رسالة أمير الكويت ، موضحًا الآتى[١] :

- تعـرف الجمهورية العربية المتحدة أن الإنجليز حاولوا مرارًا إنزال قواتهم فى الكويت ولكـنها كانـت دائمًا تعترض على ذلك . وحاول الإنجليز ذلك عام ١٩٥٦ أثناء معـركة السـويس ، وحاولوا وقت ثورة العراق عام ١٩٥٨ بعد إنزال قواتهم فى الأردن وإنزال القوات الأمريكية فى لبنان ولكن الكويت صممت على الرفض .

- أكـدت الجمهورية العربية المتحدة أن الخطر الذى واجهته الكويت بعد تصريحات عبد الكريم قاسم وتهديداته السافرة كان خطرًا مباشرًا إلى درجة أن الناس على حد مـا وصف المندوب الكويتى إلى الجامعة العربية ، أحرقوا ما فى البلد من حبال خوفًا من السحل .

- رغبت الجمهورية العربية المتحدة ، فى إرسال قوات إلى الكويت إذ إن المسألة ليست الكويـت وحـدها وإنما هى كانت متصـلة بالموقف العربى كله والموقف الدولى، ولا يمكـن لأحد أن يعمل فى عزلة عن هذه العوامل ، ولو بادرت الجمهورية العربية المتحدة إلى إرسال قوات إلى الكويت لركزت القوى الاستعمارية جهدها فى تشويه موقعهـا وتصويره على أنها – الجمهورية العربية المتحدة – تحاول أن تسبق حكومة العـراق إلى السـيطرة على الكويت وهو ما يصعب على الجمهورية العربية المتحدة تصـوُّره ، وإذا كانت الدعاية الاستعمارية تحاول تصوير دعوة القومية العربية على أنها قناع للمطامع ، فإن الجمهورية العربية المتحدة يهمها أن تعرف حكومة الكويت ما يلى :

١- يسـعد الجمهورية العربية المتحدة ، كل خير للكويت ، وتريد لخيرها أن يبقى لشعبها .

٢- طالبـت أصـوات فى العـالم العربى وفى خارجه ، الكويت ، بأن تعطى بعض عائداتهـا للدول العـربية ، والجمهورية العربية المتحدة ترفض ذلك أسـاسًا ،

---

(١) وثائق الخارجية المصرية ، ملف الأزمة الكويتية – العراقية عام ١٩٦١ ، رسالة من الرئيس جمال عبد الناصر إلى أمير الكويت يوم ١٢ يوليو ١٩٦١ . ردًا على رسالة الأمير .

ولو عرض عليها قرش واحد من الكويت ، لاعتذرت عن عدم قبوله وصممت على الاعتذار إيمانًا منها بأن المستقبل العربى يجب أن يقوم على المبادئ لا على المطامع .

٣- قد يقال إن هناك تبذيرًا فى صرف عائدات النفط العربى والجمهورية العربية المتحدة ، تشعر أن تلك ليست مشكلتها وإنما هى مشكلة متروكة للتصور العربى العام .

- لا تستطيع الجمهورية العربية المتحدة أن تقبل نزول قوات استعمارية فى أية بقعة من الوطن العربى ، وهى تَعُدّ « الوجود البريطانى » فى الكويت، خطرًا داهمًا يجب إبعاده فورًا ، ومن جهة أخرى فهى تدرك أن شعب الكويت يريد « الطمأنينة » بعد ما وجِّه إليه من تهديدات . ولهذا فهى ترى أنه لا بدّ من توفير طمأنينة عربية لشعب الكويت ، وترى أن الاقتراح الكويتى لإرسال قوات عربية لتحل محل القوات البريطانية قادر على توفير هذه الطمأنينة ، كذلك تسهم عضوية الكويت فى الجامعة العربية ، وفى الأمم المتحدة بعد ذلك فى تدعيم هذه الطمأنينة ، وذلك ريثما يستطيع الضمير العربى أن يسوى الأزمة العربية فى نطاق عربى .
- تفضل الجمهورية العربية المتحدة ألا تبعث بقوات من جيوشها إلى الكويت لعدة أسباب ، بينها ألا تتيح سببًا لإثارة التأويلات مهما يسهل الرد عليها لصدورها عن أصحاب الهوى والغرض .
- يخلق ذهاب قوات من الجمهورية العربية المتحدة ، عنادًا استعماريًا ، يُعقّد الأمور ، وقد يخلق كذلك عنادًا عراقيًا ، وهى تريد ألا تترك للاستعمار حجة ، ولا ذريعة فإن هدفها ليس أن تبعث قواتها إلى الكويت ، وإنما هدفها أن تخرج القوات البريطانية منها ، وأن يبقى الاستقلال الكويتى ممثلاً لإرادة شعب الكويت .
- إن الجمهورية العربية تريد أن تبقى كل جندى من جنودها على الخطوط مع إسرائيل، ولهذا فإنها حرصت على أن تستثنى من إرسال القوات إلى الكويت ، أى دولة عربية لديها خطوط مع إسرائيل ، بل إن المملكة العربية السعودية نفسها، ناشد مليكها سعود ، اللواء عبد الكريم قاسم ألا توجّه القوات العربية بعضها ضد بعض ، بل نحو العدو الإسرائيلى الرابض على حدود الإقليم الشمالى (سورية) .

وفى ١٢ يوليو ١٩٦١ ، تقدمت الكويت بمذكرة طلبت فيها الانضمام إلى الجامعة العربية ومساندة الدول العربية لها ضد التهديد العراقى ، وتعهدت فى مذكرتها بسحب القوات البريطانية من الكويت ، حينما تشكل الجامعة العربية قوات عربية لتحل محلها ، وقد عقدت جلسة لمجلس الجامعة فى اليوم عينه لمناقشة طلب الكويت ، ومناقشة التهديد العراقى لها ، ولكن لم يسفر الاجتماع عن شىء ، نظرًا إلى تهديد العراق بالانسحاب ، إذا ما قُبلت الكويت عضوًا فى الجامعة . وردًا على طلب العراق تأجيل بت انضمام الكويت إلى الجامعة العربية ، أعلنت الجمهورية العربية المتحدة فى الجلسة الثانية للجامعة العربية ، التى عُقدت فى ١٣ يوليو أن « التأجيل لا يحل المشكلة »[١] .

وفى اجتماع الجامعة العربية فى ٢٠ يوليو ١٩٦١ ، شدّد مندوب الجمهورية العربية المتحدة فى الجامعة العربية على أمرين: « الأول : انضمام الكويت إلى الجامعة ، والثانى: إحلال قوات عربية مكان القوات الأجنبية الموجودة فى الكويت . وهو ما تحقق ، فقد وافقت الجامعة العربية فى هذه الجلسة على انضمام الكويت إليها ، بعد أن تعهد أميرها بأن يطلب من الحكومة البريطانية سحب قواتها من أراضى بلاده ، حينما تصل إليها قوات أمن الجامعة العربية[٢] .

وفى ٢٨ سبتمبر ١٩٦١، وقع الانفصال بين سورية ومصر ، وألغيت الوحدة ، من جانب سورية إثر انقلاب عسكرى ، قادته مجموعة من الانفصاليين السوريين ، فى الإقليم الشمالى . وفى ١٢ أكتوبر ١٩٦١ ، قامت مصر بسحب قواتها من الكويت ، على أثر انفصال سورية، وتوترت العلاقات بين مصر وكل من الأردن والمملكة العربية السعودية ، بعد اتهام الحكومة المصرية لهما بالمشاركة فى مساندة الحركة الانفصالية[٣] .

وفى حين استمر الدعم المصرى للحكومة الكويتية فى مواجهة الادعاءات العراقية فإن الحكم السورى الجديد اتخذ منحى مختلفًا بعض الشىء إذ سارت العلاقات

---

(١) مركز بحوث الشرق الأوسط بجامعة عين شمس ، « الكويت وجودًا وحدودًا » ، ص ١٠٠ .

(٢) وثائق جامعة الدول العربية ، جلسة مجلس الجامعة يوم ٢٠ يولية ١٩٦١ ، كلمة مندوب الجمهورية العربية المتحدة .

(٣) خالد السرجانى « جذور الأزمة بين العراق والكويت » مجلة السياسة الدولية ، عدد ١٠٢ ، أكتوبر ١٩٩٠، ص ١٥ .

السورية/ العراقية فى تقدم مستمر، أثمر تبادلاً ملحوظًا فى الزيارات الرسمية بين مسئولى البلدين. وفى نهاية شهر يناير ١٩٦٢ ، أعلن معروف الدواليبى رئيس الوزراء السورى عن توسط سورية لحل النزاع الكويتى / العراقى ، وأعلن فى بيان صدر عن الجمهورية العربية السورية أن الوفد العراقى الذى زار سورية برئاسة الدكتور هاشم جواد وزير خارجية العراق ، مؤخرًا قد وافق على « ألا يقوم العراق بأى إجراء عسكرى ضد الكويت ، وأن العراق فى الوقت الراهن على الأقل ، لا يعترض على قيام الدول الأخرى بإرسال قائمين بالأعمال إلى الكويت[١] .

وردت الحكومة الكويتية حول أنباء الوساطة السورية بأن نفت علمها بذلك ، بل نفت ما نشرته بعض الصحف السورية عن بدء المفاوضات السرية بين العراق والكويت ، فى شأن إقامة اتحاد كونفيدرالى بينهما ، يشمل أمور الدفاع والشئون الخارجية ، والمسائل الاقتصادية والثقافية ، على أن تبقى الدولتان مستقلتين تمامًا داخليًا[٢] .

وعلى أثر قمة سورية – عراقية ، عقدت فى بغداد ، فى ٢٦، ٢٧ مارس ١٩٦٢ بين اللواء عبد الكريم قاسم والدكتور ناظم القدسى ، رئيس الجمهورية العربية السورية ، صدر بيان مشترك ، احتجت عليه الحكومة الكويتية ببيان أصدرته فى ٢٨ مارس ١٩٦٢ رفضت فيه ما جاء فى البيان المشترك من دعوة إلى العمل العربى ، خارج إطار الجامعة العربية ، مؤكدة أن مثل هذه الدعوات لا يمكن أن يؤدى إلا إلى بعثرة الجهود العربية ، وإثارة البلبلة والفُرقة فى الصف العربى ، وإعاقة الأمة عن بلوغ غايتها وأهدافها . وأضاف البيان : « أمّا القول بأن هناك شيئًا اسمه حق للعراق فى

---

(١) ناتنج ، أنتونى ، « ناصر » ، ص ص ٣٢٩ – ٣٣١ .

(٢) جريدة الأهرام ، العدد الصادر فى ٨ فبراير ١٩٦٢ ، انظر كذلك جريدة الأهرام ، العدد الصادر فى ٢٧ فبراير ١٩٦٢ ، حيث نفت حكومة العراق أيضًا بل وأنكرت هذه الأنباء وذكرت أنها لا أساس لها .

الكويت ، فليس له سند من واقع أو حق أو منطق أو تاريخ وقد أيدت جميع الدول ومجلس الأمن دولة الكويت ، فى قضيتها الحقة »[١] .

تلك هى أبرز سمات موقف الجمهورية العربية المتحدة ، إزاء أزمة الحدود العراقية – الكويتية عام ١٩٦١ .

موقف المملكة العربية السعودية :

كانت المملكة العربية السعودية طرفًا معنيًا بأزمة الحدود العراقية – الكويتية ، التى أثارها عبد الكريم قاسم ، فى ٢٥ يونيه ١٩٦١ . وكان موقفها حاسمًا ومؤازرًا ، بقوة لموقف الحكومة الكويتية ، وينبع ذلك من عدة عوامل منها موقعها الزعامى وسط المجتمع الخليجى ، إضافة إلى مساس الأزمة بمصالحها الإقليمية والاقتصادية والنفطية[٢] .

وفى ٢٦ يونيه ، اليوم التالى من انطلاق شرارة الأزمة ، طلب أمير الكويت تدخّل المملكة العربية السعودية لحمايتها بكافة السبُل[٣] ، فأبرق الملك سعود بن عبد العزيز ، ملك المملكة العربية السعودية ، إلى أمير الكويت ، فى اليوم عينه ، قائلاً : « تناولت برقية سموكم ... التى أشرتم فيها إلى ما أدلى به الزعيم الركن عبد الكريم قاسم ، والحقيقة أن هذا الموقف عجيب مؤسف . أمّا نحن فمعكم ، فى السراء وفى الضراء ، وسنكون أوفياء فيما تعاهدنا عليه . ونحن على أتم الاستعداد لمواجهة أى خطر يتعرض له الكويت الشقيق »[٤] .

---

(١) وثائق مركز البحوث والدراسات الكويتية ، البيان الصادر من وزارة الخارجية الكويتية فى ٢٨ مارس ١٩٦٢ .

(٢) عبد الله الأشعل ، « قضية الكويت فى الخليج العربى » ، ص ٢٧ .

(٣) وثائق مركز البحوث والدراسات الكويتية ، رسالة من أمير الكويت إلى الملك سعود يوم ٢٦ يونيه ١٩٦١ ، انظر كذلك عبد الله الأشعل ، « قضية الكويت فى الخليج العربى » ، ص ٢٧ .

(٤) وثائق مركز البحوث والدراسات الكويتية ، رسالة من الملك سعود إلى أمير الكويت يوم ٢٦ يونيه ١٩٦١ .

وفى اليوم عينه وجه الملك سعود الرسالة التالية إلى ملوك ورؤساء الدول العربية : «أعتقد أنكم تشاركونني الأسف فى البيان الذى نُشر من اللواء عبد الكريم قاسم ، بشأن الشقيقة دولة الكويت المستقلة وبالنظر لما يربطنا بالكويت ، بصورة خاصة ، فقد أعلنت البيان التالى : يجب أن يكون معلومًا لدى الجميع أن الكويت والمملكة العربية السعودية بلد واحد ، وما يمس الكويت يمس المملكة العربية السعودية ، وما يمس المملكة العربية السعودية يمس الكويت . وقد أحببت إحاطتكم علمًا بهذا ، ولى أمل كبير فى أن نتعاون جميعًا فى رتق هذا الفتق ، الذى لا يستفيد منه إلا أعداء العرب ، ولا يتضرر منه إلا العرب أنفسهم ، راجيًا أن تروا رأيكم السديد الذى يحول دون هذا الأذى الذى يصيب هذا البلد الشقيق »[١] .

ثم انتقل الملك سعود من التصريحات إلى نطاق العمل الفعلى ، فبعث رئيس الأركان السعودى إلى الكويت لدراسة الوضع الأمنى والعسكرى فيها[٢] .

وفى ٢٧ يونيه ١٩٦١، وفى الساعة الرابعة صباحًا ، عقد مجلس الوزراء السعودى جلسة استثنائية برئاسة الملك سعود لبحث التهديد العراقى ضد الكويت ، وفى نهاية الجلسة ، أصدر مجلس الوزراء البيان التالى : « إن حكومة حضرة صاحب الجلالة ، الملك المعظم فى الوقت الذى تستنكر فيه التصريحات الماسة باستقلال الكويت تأييدًا تامًا ، ونقرر اتخاذ الخطوات الإيجابية اللازمة للحفاظ على استقلاله وسيادته وهى لا تزال تأمل فى أن تتغلب الحكمة والمصلحة العربية على كل اعتبار للحفاظ على السلم وجمع الصف العربى . كما يقرر اعتبار جلسته الاستثنائية مستمرة لمواجهة ما يستجد فى الأمر »[٣] .

---

(١) وثائق مركز البحوث والدراسات الكويتية ، رسالة الملك سعود إلى الملوك والرؤساء العرب يوم ٢٦ يونيه ١٩٦١ ، انظر كذلك ميمونة خليفة الصباح « علاقات الكويت الخارجية » ، ص ٤٩ .

(٢) نازلى معوض أحمد وآخر ، « الكويت من الإمارة إلى الدولة » ، ص ٤٩٨ .

(٣) وثائق مركز البحوث والدراسات الكويتية ، بيان مجلس الوزراء السعودى يوم ٢٧ يونيه ١٩٦١ .

واستأنف مجلس الوزراء جلسته بعد عصر اليوم نفسه ، ودعى إلى هذا الاجتماع ، رئيس أركان الجيش السعودى ، وقدم تقريرا مفصلا إثر عودته من الكويت . وذكر أن الحكومة السعودية قررت إثر اطّلاعها على تقرير رئيس الأركان ، إرسال عدة كتائب فى اتجاه الحدود الكويتية(١) .

وفى اليوم نفسه ، وبعد جلسة مجلس الوزراء السعودى وجه الملك سعود طلبا إلى عبد الخالق حسونة الأمين العام لجامعة الدول العربية ، مؤكدا ضرورة دعوة مجلس الجامعة لبحث الأزمة ، ولبحث طلب انضمام الكويت إلى الجامعة العربية فى أقرب فرصة(٢) .

وفى ٢٧ يونيه ، كذلك استدعى الملك سعود السفير العراقى لدى الرياض وأبلغه رسالة شفهية لتبليغها إلى عبد الكريم قاسم ، معبرا فيها عن إحساسه العميق بالحزن والأسف ، لما صدر عنه تجاه الكويت وأن ما حدث هو محاولة لشق الصف العربى واعتداء على دولة عربية تحررت من الحكم الأجنبى . وناشد عبد الكريم قاسم ، أن تسود الحكمة والتعقل والحرص على المصالح العربية(٣) .

وفى ٣٠ يونيه ١٩٦١ بثت إذاعة الكويت ، أن القوات السعودية وصلت بالفعل إلى الأراضى الكويتية بناء على طلب أمير الكويت(٤) ، وذلك بعد ساعات قليلة من إنزال القوات البريطانية ، كما بعث الملك سعود برسالة إلى الرئيس جمال عبد الناصر ،

(١) نازلى معوض أحمد وآخر ، « الكويت من الإمارة إلى الدولة » ، ص ٤٩٨ .

(٢) وثائق جامعة الدول العربية ، طلب الملك سعود إلى عبد الخالق حسونة ، يوم ٢٧ يونيه ١٩٦١ ، لدعوة مجلس جامعة الدول العربية لبحث الأزمة .

(٣) وثائق وزارة الخارجية المصرية ، رسالة من السفير المصرى بالرياض يوم ٢٧ يونيه ١٩٦١ إلى الدكتور محمود فوزى وزير الخارجية المصرى يوضح فيها أن الملك سعود استدعى السفير العراقى لدى المملكة وأبلغه رسالة شديدة اللهجة بخصوص الأزمة العراقية الكويتية .

(٤) وثائق وزارة الخارجية المصرية ، إدارة الصحافة والإعلام ، موجز تقارير الإذاعات والصحافة خلال الأزمة العراقية – الكويتية ٢٥ يونيه – ٣١ يوليو ١٩٦١ ، الإذاعة الكويتية تعلن وصول القوات السعودية إلى الأراضى الكويتية يوم ٣٠ يونيه ١٩٦١ .

حملها وزير الخارجية السعودى تمحورت حول الأزمة وتناولت المساندة العسكرية السعودية للكويت[١] .

وفى ظهر اليوم نفسه ، وصل إلى علم الملك سعود نبأ حشود عسكرية عراقية فى طريقها من البصرة إلى الحدود الكويتية فأرسل من الفور برقية إلى رئيس الوزاء العراقى عبد الكريم قاسم ، يناشده فيها : « باسم الله والعروبة والوطنية ، تجنب كل سبب يؤدى إلى اضطراب العلاقات بين العرب أنفسهم ، بل إلى تصادمهم فى وقت هم أشد ما يكونون حاجة فيه إلى جمع كلمتهم ودعم قوتهم للوقوف فى وجه أعدائهم »[٢] .

وفى ٤ يوليو ١٩٦١ انعقد مجلس جامعة الدول العربية بناء على طلب المملكة العربية السعودية لبحث انضمام الكويت إلى الجامعة العربية ، وأصرّ المندوب السعودى على سرعة بت الطلب الكويتى ، خصوصا أنه صادر عن بلد نال استقلاله واعترفت بهذا الاستقلال جميع الدول العربية ، فى برقيات بعثت بها إلى حاكم الكويت . وحيث طالب أغلب الأعضاء بتأجيل بت الطلب الكويتى ، رفض مندوب المملكة العربية السعودية ، حتى لا يساء معنى التأجيل ، ويُعد تسويفا . وإزاء تهديد العراق بالانسحاب من الجامعة ، إذا قُبِلَتْ الكويت عضوا فيها ، هدد المندوب السعودى هو الآخر بانسحاب بلاده من الجامعة إذا لم تُقبل الكويت عضوا فيها[٣] .

وفى ٥ يوليو ١٩٦١ انتشرت الأنباء حول اقتراح للملك سعود بن عبد العزيز بمعالجة الأزمة فى اجتماع شخصى يعقده مع اللواء عبد الكريم قاسم على الحدود العراقية ، وهذا الاقتراح ورد فى رسالة حملها الحاج أمين الحسينى ، رئيس الهيئة العربية العليا لفلسطين ، إلى عبد الكريم قاسم[٤] .

---

(١) وثائق وزارة الخارجية المصرية، رسالة الملك سعود إلى الرئيس جمال عبد الناصر يوم ٣٠ يونيه ١٩٦١.

(٢) جريدة الأهرام ، العدد الصادر فى ٢ يوليو ١٩٦١ ، برقية من الملك سعود إلى رئيس وزراء العراق عبد الكريم قاسم يوم ٣٠ يونيه ١٩٦١ .

(٣) وثائق جامعة الدول العربية ، الإدارة السياسية ، محضر انعقاد مجلس جامعة الدول العربية ، يوم ٤ يولية ١٩٦١ بناء على طلب المملكة العربية السعودية .

(٤) نازلى معوض أحمد وآخر ، « الكويت من الإمارة إلى الدولة » ، ص ٥٠٠ ، نقلا عن جريدة «صوت الكويت الدولى» ، العدد الصادر فى ٢٢ يناير ١٩٩٢ .

وفى ٥ يولـيو ١٩٦١ ، وصل إلى الطائف الشيخ جابر الأحمد الصباح ، ولى عهد الكويـت ، يـرافقه عبد الخالق حسونة ، أمين عام جامعة الدول العربية . وقد اجتمع الملك سعود فى مكتبه بالطائف مع أمين عام الجامعة الذى عرض ما بذله من جهود فى بغـداد والكويـت حول الأزمة العراقية – الكويتية ، وقد أكد الملك سعود لأمين عام الجامعـة ، رغبـته المستعجلة فى تلبية طلب حكومة الكويت الانضمام إلى الجامعة ، ورحـب الأمـين العام بهذا الطلب ووعد بالعمل من أجل سرعة تلبيته فى أقرب وقت ممكن[١] .

وبعـد ظهـر اليوم نفسه ، تسلم الملك سعود رسالة بعث بها إليه الشيخ عبد الله السـالم الصباح ، حملها ولى العهد الكويتى الشيخ جابر الأحمد الصباح حيث ألقى ولى العهـد كـلمة أعرب فيها عن شكر أمير الكويت وشعبها وحكومتها للملك سعود والشـعب السـعودى ، إذ قال : « إننى مكلف يا صاحب الجلالة ، من سمو أخيكم الشيخ عبد الله السالم وحكومته ، ومن جماهير الشعب الكويتى بأسره ، بأن أعرب لكم عن عجزنا عن أداء الشكر لجلالتكم ولحكومتكم ولشعبكم بأسره ، على هذا الموقف المشـرّف مـن بلادكم الكويت . إننا لم نستغرب منكم ، ولا من حكومتكم ولا من شـعبكم هـذا ، فـنحن نعرف ما بيننا وبينكم ولكننا نجىء إليكم شاكرين مقدرين معترفين لكم بهذه اليد الكريمة ، التى أنتم أهل لها والكويت محل لها[٢] .

ورد الملـك سعود على كلمة ولى العهد الكويتى ، بكلمة ، قال فيها : « إن هذه النازلة التى حلت بالأمة العربية ، فى صميم عزها وقوميتها يشترك فى آلامها كل عربى ، وذلك أن الفرحة التى تباشرنا بها ، وتبادلنا التهانى القلبية بحلولها ، بعد الصبر والانتظار، وهى استقلال الكويت ، الجار الشقيق ، الجديرة بالحرية والاستقلال والازدهار ، تلك الفرحة الغالية على الأمة العربية التى كدرها الحوادث الأخيرة التى نعتبرها نكسة مخيفة ، لا يعلم مدى مصيبتها للعرب إلا الله وحده » . وأضاف قائلا : « إننى شخصيا وجميع

---

(١) الأوراق الخاصـة لأمـين عام جامعة الدول العربية عبد الخالق حسونة – غير منشورة – اطلع عليها الباحث بمنزله بمنشية البكرى بواسطة ابنته .

(٢) جريدة « صوت الكويت الدولى » ، العدد الصادر فى ٢٠ يناير ١٩٩٢ .

أفـــراد أســـرتى وحكومتى والشعب السعودى ، نقف اليوم معكم وقفة رجل واحد ، ندافـــع عن ذلك الجزء العربى الغالى من وطن الأمة العربية ، ونذود عنه ذودتنا عن أى شبر آخر من بلادنا العربية كلها » . واستطرد الملك سعود يقول : « نهب اليوم جميعا، أنـــا وشـــعبى والأمة العربية بأسرها ، فى كل مكان ، للدفاع عن ذلك الجزء العربى ، والمستقل ، من بلادنا وهو الكويت، نريد له ما يريد له حكامه وشعبه ، بعد كفاحهما الطويـــل المشرف للاستقلال الذى نالوه واستحقوه ، وأن يكون الكويت عضوا كريما عاملا مع جيرانه فى الجامعة العربية ، وفى هيئة الأمم المتحدة ، وفى المجالات الدولية التى تـــتعاون عـــلى السلام ورفاهية البشر والإنسانية » . وختم الملك سعود قائلا : « إن بعض الإذاعات تتعرض الآن لما تسميه الوساطة فى هذه المشكلة ، والموضوع موضوع اســـــتقلال أو اغتصـــاب ولا شيء بينهما ، فلا مساومة ولا وساطة فى اســـتقلال الكويت »[١] .

وأسفر موقف الملك سعود وحكومته ، من الأزمة ، عن تصعيد الحملة ضد المملكة العربية السعودية وعاهلها . ولكن المملكة لم تنثن عن موقفها المؤيد للكويت ، والذى اتضح بقوة ، فى اجتماع بمجلس الجامعة العربية يوم ٢٠ يوليو ١٩٦١ ، من إصرار على ضـــرورة حصول الكويت على كامل حقوقها فى ترابها الوطنى ، وكامل عضويتها فى الجامعـــة العربية . وبناء على ذلك ، انعقد لواء قيادة القوات العربية المشتركة للمملكة العربـــية السعودية للدفاع عن الكويت . واستمر الموقف السعودى ثابتا يشد من أزر الكويـــت ، حتى وضعت الأزمة أوزارها ، بمقتل عبد الكريم قاسم ، وقيام انقلاب ٨ فبراير ١٩٦٣ ضد نظامه[٢] .

وخلاصـــة القـــول فى موقفى كل من الجمهورية العربية المتحدة والمملكة العربية الســـعودية مـــن أزمة الحدود الكويتية – العراقية ، هو رفض المطلب العراقى فى ضم الكويت ، لأنه أمر مرفوض فى العلاقات العربية – العربية .

---

(١) جريدة « صوت الكويت الدولى » ، العدد الصادر فى ٢٠ يناير ١٩٩٢ .

(٢) عبد الله الأشعل ، « قضية الكويت فى الخليج العربى » ، ص ٢٨ .

كـــان من الواضح منذ بداية الأزمة أن السعودية كانت طرفا أصيلا فى الأزمة وفى تطوراتهـــا ، أما الجمهورية العربية المتحدة فقد كانت فى فترة الأزمة هى الدولة القومية الثورية النموذج على الساحة العربية[١] .

ومـــن المؤكد أن الرئيس العراقى عبد الكريم قاسم لم يأخذ فى حسبانه ردود الفعل العربـــية خاصة رد الفعل المصرى على تهديداته للكويت[٢] ، والواقع أن علاقات بغداد مـــع القاهـــرة والرياض كانت فى ذلك الحين متدنية المستوى نظرا للإحساس بالمكانة الخاصـــة لكلتا العاصمتين وشعورها بأنها المؤهلة للدور القيادى فى العالم العربى ، وكان ســـوء العلاقـــات ذاك منذ عام ١٩٥٩ عندما حدث التمرد فى الموصل فى السابع من مـــارس وكان وراءه عبد الحميد السراج – رجل عبد الناصر الأول فى سورية – فقد جعـــل الـــتمرد الحكومة العراقية وصحافتها وإعلامها يصبون غضبهم ضد الجمهورية العربية المتحدة[٣] .

موقف المملكة الأردنية الهاشمية وسوريا

أما عن الموقف الأردنى من الأزمة الكويتية العراقية ، فمن الأهمية بمكان ذكر ما دار حول ذلك الموقف . فعلى الرغم من سوء العلاقات الأردنية – العراقية فلم يكن الملك حسين عاهل الأردن لينسى أو ليتسامح بشأن مقتل ابن عمه الملك فيصل فى ثورة ١٤ يولـــيو ١٩٥٨ ، وعلى الرغم من الموقف الأردنى العلنى المؤيد لرفض الدعاوى العراقية والـــذى لا تشوبه شائبة إلا أن الوثائق البريطانية التى أفرج عنها أخيرا كشفت النقاب عـــن أن الملـــك حسين كان يحرض الرئيس العراقى عبد الكريم قاسم سرا بل إنه كان يحمل تعاطفا شديدا مع المطالبة بالكويت وأن الملك حسين كان يطمع فى ضم الكويت قبل ذلك ومنذ عام ١٩٥٨ تحت لواء الاتحاد الهاشمى[٤] .

---

(١) نازلى معوض أحمد وآخر ، « الكويت من الإمارة إلى الدولة » ، ص ص ٥٠١ – ٥٠٢ .

(٢) ليث عبد الحسن الزبيدى ، « ثورة تموز ١٩٥٨ فى العراق » ، ص ص ٣٦٩ – ٣٧٠ .

(٣) ناتنج ، أنتونى « ناصر » ، ص ص ٣٢٧ – ٣٢٨ ، انظر كذلك ليث عبد الحسن الزبيدى ، « ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ فى العراق » ، ص ٣٧٠ ، نازلى معوض أحمد وآخر ، « الكويت من الإمارة إلى الدولة » ، ص ٥٠٢ .

(٤) جـــريدة « صوت الكويت الدولى » ، العدد الصادر فى ٤ يناير ١٩٩٢ ، نقلا عن الوثائق البريطانية التى أفرج عنها .

وسلكت سورية بعد الانفصال مسلكا مختلفا تجاه الأزمة وتطوراتها أحداثها فلقد خطت نحو دعم العلاقات مع العراق على حساب علاقاتها مع مصر والكويت[١] .

موقف جامعة الدول العربية

بعد نشوب الأزمة ، تقدم كل من العراق والكويت بشكاوى متبادلة ، إلى مجلس الأمن ، وجامعة الدول العربية . وبناء على ذلك ، عقد مجلس الأمن ، جلسة عاجلة ، فى ٢ يوليو ١٩٦١ ، وبعد مناقشات ، تأجلت هذه الجلسة إلى ٥ يوليو ، ثم إلى ٧ يوليو ، وانتهت الجلسة ، دون إصدار قرار ، مما دفع مجلس الأمن إلى أن يترك هذه المهمة لجامعة الدول العربية[٢] .

وكان الشيخ عبد الله السالم الصباح ، قد بحث مع الأمين العام للجامعة العربية ، أثناء زيارته الكويت ، فى أبريل ١٩٦١ ، ضمن مهمة رسمية له فى منطقة الخليج ، مسألة انضمام بلاده إلى الجامعة العربية . وفى ٢٠ يونيه من العام نفسه ، وبعد إعلان الاستقلال الكويتى ، فى ١٩ يونية ١٩٦١ ، أعلن عبد الخالق حسونة ترحيب الجامعة بأى طلب ، تتقدم به الكويت للانضمام إليها . وفى ٢٣ يونيه ، قدم عبد العزيز حسين طلب حكومة الكويت ، من أجل انضمامها إلى الجامعة العربية . وقرر مجلس الجامعة عقد جلسة فى ٤ يوليو ، للموافقة على قبول الكويت عضوا فى الجامعة العربية[٣] .

وبعد انفجار الأزمة العراقية - الكويتية فى ٢٥ يونيه ، ورفض المملكة العربية السعودية مطالب العراق ، طلبت المملكة فى ٢٧ يونيه ١٩٦١ ، عقد جلسة طارئة لجامعة الدول العربية لبحث الأزمة ، وانضمام الكويت إلى عضوية الجامعة العربية ،

---

(١) نازلى معوض أحمد وآخر ، « الكويت من الإمارة إلى الدولة » ، ص ٥٠٥ .

(٢) وثائق جامعة الدول العربية ، الإدارة السياسية ، شكوى الكويت ضد العراق يوم ٢٦ يونيه ١٩٦١ وشكوى العراق ضد الكويت يوم ٢٧ يونيه ١٩٦١ ، انظر كذلك جامعة الدول العربية ، جامعة الدول العربية - ميثاقها وإنجازاتها » ، ص ١٤٤ .

(٣) وثائق جامعة الدول العربية ، تقرير الأمين العام ، سبتمبر ١٩٦١ ، انظر كذلك أوراق عبد الخالق حسونة الشخصية .

ولم يتخذ قرار فى شأن هذا الطلب . وفى الأول من يوليو ، تقدمت المملكة ، للمرة الثانية ، بمذكرة إلى أمانة الجامعة العربية ، تطلب فيها عقد اجتماع غير عادى لمجلس الجامعة ، لبحث موضوع انضمام الكويت إلى الجامعة العربية ، ومناقشة التهديد العراقى لاستقلال الكويت[١] .

وبالفعل ، اجتمع مجلس الجامعة العربية ، فى جلسة طارئة فى ٤ يوليو ١٩٦١[٢] . لكنه أخفق فى اتخاذ قرار فى الموضوع ، وقرر تأجيل الجلسة إلى يوم الأربعاء ، ١٢ يولية ، ريثما ينتهى أمين عام الجامعة العربية من الاتصال مع الحكومات المعنية بالأزمة، والعمل على تسوية النزاع ، من أجل تهدئة الموقف ، من خلال تشكيل « وفد على مستوى رفيع من الجامعة العربية » ، برئاسته ، للسفر إلى الكويت والعراق والمملكة العربية السعودية . وقد شمل الوفد ، إضافة إلى عبد الخالق حسونة ، الدكتور سيد نوفل، الأمين العام المساعد . وسافر الوفد ، فى اليوم نفسه ، إلى بغداد ، حيث التقى أمين الجامعة العربية ، مرتين ، برئيس الوزراء العراقى ، عبد الكريم قاسم ، ووزير خارجيته ، هاشم جواد . ثم انتقل إلى الكويت ، واجتمع بحاكمها . وانتقل ، بعد ذلك ، إلى المملكة العربية السعودية . وأعرب عن تفاؤله ، وعبّر عن اعتقاده أن حلا قريبا هو ممكن بين الجانبين . وأضاف عبد الخالق حسونة : « لا أستطيع أن أتصور نشوب قتال بين العرب ، فى حين تحشد إسرائيل قواتها على حدود الإقليم الشمالى .. ولدى اعتبارات كثيرة تدعونى لتوقع انقشاع الغمة وعودة العلاقات إلى ما كانت عليه قبلا »[٣] .

---

(١) وثائق جامعة الدول العربية ، الإدارة السياسية ، طلب المملكة العربية عقد جلسة طارئة للجامعة لبحث الأزمة ، انظر كذلك بطرس بطرس غالى ، « جامعة الدول العربية وتسوية المنازعات المحلية » ، ص ٨٥ .

(٢) وثائق جامعة الدول العربية ، الإدارة السياسية ، اجتماع مجلس الجامعة فى جلسة طارئة يوم ٤ يوليو ١٩٦١ .

(٣) أوزاق عبد الخالق حسونة ، غير منشورة ، تقرير عن جولة الأمين العام لجامعة الدول العربية للكويت والعراق والسعودية ، انظر كذلك نازلى معوض وآخر ، « الكويت من الإمارة إلى الدولة » ، ص ٥٠٦ .

وبقـــدر مـــا أيدت ودعمت المملكة العربية السعودية طلب الكويت الانضمام إلى الجامعة ، فى هذه الجلسة ، كذلك اعترض العراق ، وبالقدر عينه ، على هذا الطلب . مما أسفر عن انقسام مجلس الجامعة العربية على نفسه ، إلى أربعة فرقاء[١] :

* المملكـــة العربية السعودية : أسرت على سرعة البت فى الطلب الكويتى ، أي : الانضمام إلى الجامعة ، خصوصًا أن جميع الدول العربية ، قد اعترفت باستقلالها .

* لبنان والمغرب : أيدتا موقف أمين عام الجامعة ، القائل بالتريث والمرونة .

* العـــراق : تغيبـــت عن الاجتماع ، مهددة بالانسحاب من الجامعة العربية ، فى حالـــة قبول طلب انضمام الكويت . وردًا على التهديد العراقى ، هدد مندوب المملكة العربـــية الســـعودية كذلك ، بانسحاب بلاده من الجامعة العربية ، إذا لم توافق على الطلب الكويتى .

* الجمهورية العربية المتحدة : اتخذت موقفًا معتدلاً ، حيال طلب الكويت ، مفاده أنـــه لا يمكـــن أن تُعَـــدّ الكويت بلدًا مستقلاً ، ما دامت قوات أجنبية ، مثل القوات الـــبريطانية ، متمركزة فى أراضيها . واستطرادًا ، فهى غير مستوفية شروط العضوية فى جامعة الدول العربية .

إزاء ذلـــك ، تأجلـــت المناقشات « البت فى الطلب » ، إلى ١٢ يوليو ، لإتاحة الفرصـــة لـــلجولة الـــتى يضـــطلع القيام بها أمين الجامعة العربية ، فى كل من العراق والكويـــت، للوســـاطة بينهما ، وخوفًا من أن يؤدى انسحاب العراق إلى زيادة هيمنة الجمهورية العربية المتحدة ، على الجامعة العربية[٢] .

وخـــلال الفترة من ٥ إلى ١٢ يوليو ١٩٦١ ، زارت لجنة من الحكومة الكويتية ، برئاســـة وزير المالية وشئون النفط ، كلاً من مصر والسودان ولبنان ، لتوضيح الموقف

---

(١) وثائق جامعة الدول العربية ، الإدارة السياسية غير منشورة ، جلسة مجلس جامعة الدول العربية يوم ٤ يوليو ١٩٦١ .

(٢) المصدر السابق .

الكويـــتى . كما أن الجهود ، التى بذلها كلٌّ من العراق والمملكة الأردنية الهاشمية ، من أجْـــل تأجيل آخر لاجتماع مجلس الجامعة ، لم تُوفَّق . واجتمع مجلس الجامعة العربية ، فى ١٢ ، ١٣ يوليو برئاسة المغرب[١] .

وفى اجـــتماع الجامعـــة العربية ، فى ١٢ يوليو ١٩٦١ ، قدمت حكومة الكويت مذكرة إلى لجنة الشئون السياسية ، التابعة للجامعة ، تضمنت طلبين : طلب الانضمام إلى الجامعـــة العربـــية ، وطلب مساندة الدول العربية ضد التهديد العراقى . كما تعهد أمـــير الكـــويت فى المذكرة ، بسحب القوات البريطانية من الكويت ، على أن تحـــل محلها قوات عربية . وقد نص التعهد على الآتى : « إن سمو أمير الكويت ، يتعهد بأن يأمـــر ، حالاً ، بسحب جميع القـــوات البريطانية من الكويت ، حينما تشكل جامعة الـــدول العربية قوات عربية ، تقوم ، فعلاً ، بإرسالها إلى الكويت ، لتحل محل القوات الأجنبـــية، الموجـــودة بها حاليًا ، وذلك لصيانة استقلال الكويت ، وصد أى هجوم عليها[٢] .

وفى اجتماع الجامعة العربية ، فى ١٣ يوليو ، قررت لجنة الشئون السياسية ما يلى :

نظـــرت لجـــنة الشئون السياسية موضوع طلب الكويت الانضمام لجامعة الدول العربـــية ومـــا أحاط به ملابسات . وبعد استعراض اللجنة لكافة وجهات النظر ، التى أبدتها الوفود الأعضاء ، والمبادئ التى تقدم بها وفد المملكة المغربية ، وهى[٣] :

أولاً : تلتزم الكويت بطلب سحب القوات البريطانية .

ثانيًا : يلتزم العراق بعدم استخدام القوة ، لضم الكويت .

---

(١) جـــريدة الأهـــرام ، العـــدد الصادر فى ١٣ يوليو ١٩٦١ ، انظر كذلك نازلى معوض أحمد وآخر ، « الكويت من الإمارة إلى الدولة » ، ص ٥٠٦ .

(٢) وثائق جامعة الدول العربية . محضر اجتماع مجلس الجامعة العربية يوم ١٢ يوليو ١٩٦١ ، انظر كذلك جامعة الدول العربية ، « جامعة الدول العربية – ميثاقها وإنجازاتها ، ص ١٤٤ » .

(٣) وثـــائق جامعة الدول العربية الإدارة السياسية ، محضر اجتماع لجنة الشئون السياسية بالجامعة يوم ١٣ يوليو ١٩٦١ .

ثالثًا : تلتزم الدول العربية ، من جهتها ، بما يلى :

١ – الترحيب بالكويت عضوًا فى جامعة الدول العربية .

٢ – مساعدة الكويت على الانضمام إلى الأمم المتحدة .

٣ – تقديم المساعدة الفاعلة لحماية استقلال الكويت ، بناء على المذكرة الكويتية ، المقدمة إلى لجنة الشئون السياسية ، فى جلستها المعقودة فى ١٢ يوليو ١٩٦١ .

٤ – تأييد كل رغبة يبديها شعب الكويت فى الوحدة ، أو الاتحاد مع غيره من الدول العربية ، طبقًا لميثاق الجامعة العربية.

وقررت اللجنة ، تأجيل اجتماعها إلى الساعة السادسة مساء ٢٠ يوليو ١٩٦١ ، وذلك ليتسنى لمندوبى الدول الأعضاء ، الرجوع إلى حكوماتهم ، لأخذ رأيها فى هذه المبادئ ، وفى الخطة اللازمة ، لوضعها موضع التنفيذ .

وفى الحقيقة ، كان أمام مجلس الجامعة مشروع قرار ، يُحدَّد ، فى إطاره ، بديلان للعمل . أبدى الوفد الكويتى ، برئاسة جابر الأحمد الصباح ، استعداد بلاده لقبول أى منهما وهما[1] :

١ – أن يتخلى عبد الكريم قاسم عن مطالبه وادعاءاته ، وأن يقدم اعترافه باستقلال الكويت الكامل . كما يعلن هذا الاعتراف أمام مجلس جامعة الدول العربية ، ومجلس الأمن ، التابع لمنظمة الأمم المتحدة .

٢ – أن ترسل الجامعة العربية قوة عسكرية ، تابعة لها ، إلى دولة الكويت ، لتحل محل القوات البريطانية .

وقد توجت مسوّدة الحل الكويتى بمقدمة ، جاء فيها : « إن الكويت جزء من الأمة العربية ورغبة منها أن تحل الأزمة الطارئة ، بينها وبين الحكومة العراقية على صعيد

(١) وثائق جامعة الدول العربية الإدارة السياسية ، مشروع قرار مقدم لمجلس الجامعة .

عربى ، فى نطاق الجامعة التى تعدها الدعامة الأساسية لحفظ مصالح العرب ، وتوحيد كلمتهم ، تبدى استعدادها لقبول أى من الحلّين » . ورحبت القاهرة بالموقف الكويتى، ورأت أن الحل الأول ، التى تفترضه الكويت ، يتعلق بإرادة الحكومة العراقية . أمّا الحل الثانى ، فإن الجمهورية العربية المتحدة ، تعلن استعداها التام ، وموافقتها على إرسال قوات عربية إلى الكويت بناء على الطلب الكويتى لما يترتب على ذلك من إخراج القوات البريطانية[١] .

وحتى ١٥ يوليو ١٩٦١، لم تكن الجامعة العربية قد وصلت إلى حل ، يتعلق بالأزمتين المترابطتين : الأزمة بين العراق والكويت ، وانضمام الكويت إلى الجامعة العربية . وهكذا ، كانت الجامعة تعانى مأزقًا خطيرًا ، يتمثل فى[٢] :

١ - إصرار المملكة العربية السعودية على إدخال الكويت إلى الجامعة العربية ، بأى ثمن كان ، وتريد أن تتخذ الجامعة قرارًا بالموافقة ، ولو غضب العراق ، وانسحب من الجامعة .

٢ - رغبة الأمم المتحدة فى انضمام الكويت إلى الجامعة العربية ، ولكنها لا تريد أن تتحمل مسئولية ذلك . كما أنها توافق على إرسال القوات العربية إلى الكويت ، شريطة ألا تشترك هى فيها .

وأخيرًا أوصت لجنة الشئون السياسية فى الجامعة العربية ، بالموافقة على قبول الكويت ، باستثناء وفد العراق ، الذى عمد إلى الانسحاب ، احتجاجًا على هذا القرار . وهكذا ، أصدرت الجامعة العربية ، فى ٢٠ يوليو ١٩٦١ ، القرار رقم ٣٥/١٧٧٧ ، الذى نص فى فقرته الثانية على انضمام الكويت إلى جامعة الدول العربية ، وفى فقرته الثالثة ، على أن تلتزم الدول العربية بتقديم المساعدة الفاعلة ، لصيانة واستقلال الكويت، بناءً على طلبها . وقد تحفظ من الفقرة الثالثة من القرار ، كلٌّ من مندوبى

---

(١) أوراق عبد الخالق حسونة - غير منشورة - مشروع قرار مقدم لمجلس جامعة الدول العربية .

(٢) أوراق عبد الخالق حسونة - غير منشورة - تقرير عبد الخالق حسونة عن الأزمة العراقية - الكويتية بتاريخ ١٥ يوليو ١٩٦١ .

جمهورية السودان ، والجمهورية اللبنانية ، والمملكة الليبية المتحدة لرغبتها فى المشاركة فى قوات الجامعة ، المرسلة إلى الكويت ، بينما أبدى سائر مندوبى الدول الأعضاء الحاضرين ، الاستعداد للمشاركة فيها[١] .

وإعمالاً للفقرة الثالثة من قرار مجلس الجامعة العربية ، وبعد انضمام الكويت إلى معاهدة الدفاع العربى المشترك ، تابع عبد الخالق حسونة ، الأمين العام لجامعة الدول العربية ، تنفيذ القرار . وتوصل بعد حوالى ثلاثة أسابيع ، إلى اتفاق مع حكومة الكويت بطلب سحب القوات البريطانية، وإحلال قوات تابعة للجامعة العربية مكانها . وتحقق ذلك ، عبرْ رسالتين متبادلتين ، بينه وبين أمير الكويت . ففى ١٢ أغسطس ١٩٦١ ، بعث برسالة رسمية إلى أمير الكويت ، فى شأن وضع قوات أمن الجامعة العربية فى الكويت ، والترتيبات المتعلقة بها ، وأكد فيها : « أن هذه القوات وقتية ، توجد بأراضى الكويت ، استجابة لطلب سموّكم . كما أنها تنسحب منها ، فى أى وقت تطلبون انسحابها ، وبالطريقة التى يتم الاتفاق عليها بيننا ... » . واختتم بالقول: « ... فإذا وافقتم سموّكم ، على ما تضمنته هذه الرسالة ، فإنها ، وردكم عليها بالموافقة ، يكونان بمثابة اتفاق مبرم فى هذا الشأن ، بين جامعة الدول العربية وحكومتكم الموقرة »[٢] .

وتلقى عبد الخالق حسونة ، فى اليوم نفسه ، جواب أمير الكويت ، الذى أبدى موافقته على إحلال القوات العربية فى الكويت ، محل القوات البريطانية . وأكد فى رسالته « أن حكومة الكويت ، انطلاقًا من ممارسة سلطات سيادتها ، فى أى من الأمور المتصلة بوجود قوات أمن الجامعة فى أراضيها سوف تحرص كل الحرص على أن

---

(١) وثائق جامعة الدول العربية ، الأمانة العامة ، قرارات مجلس جامعة الدول العربية ، المجلد الثالث - الدورة ٣٥ بتاريخ ٢١ مارس ١٩٦١ وحتى الدورة ٤٣ بتاريخ ٢٠ أبريل ١٩٦٥ - إعداد مكتب الأمين العام ، مركز التوثيق والمعلومات طبعة ١٩٨٨ ، القرار رقم ١٧٧٦ ، الدورة العادية رقم ٣٥ ، الجلسة رقم ٨ بتاريخ ٢٠ يوليو ١٩٦١ ، ص ٤٥ .

(٢) وثائق جامعة الدول العربية ، رسالة من الأمين العام لجامعة الدول العربية عبد الخالق حسونة إلى أمير الكويت يوم ١٢ أغسطس ١٩٦١ .

تستهدى روح التقاليد العربية والثقة التى تنير تاريخنا العربى المجيد ، وأن تلتزم بنص وروح ميثاق الجامعة ، وقرار مجلس الجامعة فى ٢٠ يوليو ١٩٦١ ، المشار إليه فى رسالتكم » ، واستطرد قائلاً : « وإنا ، بموجب رسالتنا هذه ، نوافق موافقة تامة على جميع البنود الواردة فى رسالتكم . وتلزم كذلك حكومة الكويت بتنفيذها . كما نوافق على ما أشرتم إليه ، سيادتكم ، من أن رسالتكم وهذا الرد من جانبنا ، يشكلان اتفاقية بين جامعة الدول العربية وحكومة الكويت . وفى هذه المناسبة ، يسعدنى إبلاغ سيادتكم ، أنه تنفيذاً لما ألقى على عاتقنا فى قرار مجلس الجامعة سالف الذكر قد طلبنا، اليوم ، إلى الحكومة البريطانية سحب قواتها من أراضى الكويت »[١] .

وفى اليوم عينه ، وعلى أثر اتخاذ تلك الترتيبات ، أرسل أمير الكويت كتابًا إلى الحكومة البريطانية ، يطلب منها انسحاب القوات البريطانية من أراضيه . وتلقى ردًا من الحكومة البريطانية بالموافقة ، حالما تصل القوات العربية إلى مواقعها[٢] .

وعند تأمل ومراجعة الأحداث الماضية ، يبدو أن الرئيس جمال عبد الناصر استغل هيبته وتأثيره على الدول العربية الأخرى ، لكى يحصل على اعتراف وقبول الكويت فى الجامعة العربية . وسعيًا لاستبدال أعدائه البريطانيين فى الكويت ، كان عبد الناصر قادرًا على انتزاع تنازلين رئيسيين من الكويت : إنسحاب القوات البريطانية ومقاسمة ثروة الكويت مع الدول العربية الأخرى[٣] .

ومنذ ذلك الحين أصبحت سياسة ومدخولات النفط متداخلة مع العلاقات العربية المشتركة ، وأصبحت الاستثمارات والمساعدات الكويتية أداة رئيسية فى سياسة الكويت الخارجية .

---

(١) وثائق جامعة الدول العربية ، رسالة أمير الكويت إلى أمين عام الجامعة العربية يوم ١٢ أغسطس ١٩٦١ بالموافقة على تواجد قوات الأمن على الأراضى الكويتية .

(٢) المركز الوطنى لوثائق العدوان العراقى على الكويت ، « ترسيم الحدود الكويتية العراقية - الحق التاريخى والإرادة الدولية » ، إعداد لجنة من المختصين ، الطبعة الأولى ١٩٩٢ ، ص ٤٩ ، انظر كذلك ميمونة خليفة الصباح ، « الكويت فى ظل الحماية البريطانية » ، ص ٤٩١ .

(٣) عبد الرضا على أسيرى « الكويت فى السياسة الدولية المعاصرة » ، ص ٧٩ .

ومنذ تلك العقبة برزت « دبلوماسية الدينار » وأخذت شكلاً حقيقيًا ومؤثرًا . وكانت الفرصة السائدة أن سعى الكويت لاستثمار مدخولات النفط فى مشروعات التنمية فى العالم العربى هو ثمن مساعدة العرب لها ضد التهديدات العراقية[١] .

وفى ١٥ أغسطس ١٩٦١ ، انعقد مجلس الجامعة العربية ، وأصدر قرارًا هذا نصه : « أحيط مجلس الجامعة علمًا ، فى جلسته المعقودة فى ٢٠ يوليو ١٩٦١ فى شأن تقديم المساعدة الفعلية إلى الكويت ، بناءً على طلبها . كما أحيط بالرسالتين المتبادلتين ، بين سمو أمير دولة الكويت ، والأمين العام ، فى شأن وضع قوات أمن الجامعة العربية فى الكويت . والمجلس ، إذ يرحب بطلب سمو أمير دولة الكويت انسحاب القوات البريطانية من الأراضى الكويتية ، يعرب لسيادة الأمين العام ، وبعثة الجامعة إلى الكويت ، عن أجزل الشكر ، وعظيم التقدير ، وينتظر أن يتم قريبًا إحلال الجنود العرب محل الجنود البريطانيين ، فى الكويت[٢] .

ولتطبيق هذا القرار ، وقعت الجامعة العربية ، اتفاقات مع كل من السودان والمملكة العربية السعودية والأردن وتونس ، فى شأن اشتراكها فى قوات الأمن العربية . وفى ١٠ سبتمبر ١٩٦١ ، بدأ وصـــول هذه القوات إلى الكويت[٣] . وما أن حل يوم ٣ أكتوبر ١٩٦١ ، حتى اكتمل وصول هذه القوات ، التى تألفت من ٢٣٣٧ جنديًا ، وبيانها كالتالى[٤] .

---

(١) عبد الرضا على أسيرى « الكويت فى السياسة الدولية المعاصرة » ، ص ص ٧٩ - ٨٠ .

(٢) وثـــائق جامعة الدول العربية ، الإدارة السياسية ، قرار مجلس جامعة الدول العربية يوم ١٥ أغسطس ١٩٦١ ، انظـــر كذلـــك وثائق الجامعة ، اللواء الركن عبد الرازق الدرديرى - رئيس الإدارة العامة للشـــئون العسكرية بأمانة الجامعة ، « الأنشطة العسكرية لجامعة الدول العربية » ، تونس ، ٥ جانفى ١٩٨٥ ، ص ٣٤ .

(٣) وثائق جامعة الدول العربية « جامعة الدول العربية - ميثاقها وإنجازاتها » ، ص ١٤٥ .

(٤) وثائق جامعة الدول العربية ، اللواء الركن عبد الرزاق الدرديرى ، « الأنشطة العسكرية لجامعة الدول العربـــية » ، ص ٣٧ ، انظر كذلك ميمونة خليفة الصباح ، « الكويت فى ظل الحماية البريطانية »، ص ٤٩١ ، حيث أوردت أن حجم القوات ٢٣٠٠م جندى .

* القوة السعودية : تتكون من ١٢٨١ جنديًا (كتيبة مشاة ٧٨٥ جنديًا + كتيبة مدرعة ٤٩٦ جنديًا + سرية مدفعية ميدان ٦ مدافع ١٠٥ مم + وحدات خدمات فنية) .

* القوة الأردنية : تتكون من ٧٨٥ جنديًا (كتيبة مشاة + فصيلة مدفعية مضادّة للطائرات ٦ مدافع ٤٠مم + وحدة خدمات طبية) .

* القوة السودانية : تتكون من ١١٢ جنديًا (سرية مشاة) .

* قوة الجمهورية العربية المتحدة : تتكون من ١٥٩ جنديًا ، (سرية مهندسين عسكريين + سرية إشارة + وحدة سكرتارية عسكرية) .

وفى ١٢ أكتوبر ١٩٦١ سحبت مصر قواتها من الكويت ، على أثر انفصال سورية، وتوتر العلاقات بين مصر وكلٍّ من الأردن والمملكة العربية السعودية[1] .

وذكر أنتونى ناتنج فى هذا الخصوص قائلاً : « وفى النهاية نجح جمال عبد الناصر فى تحقيق انضمام الكويت إلى الجامعة العربية وإحلال قوات عربية محل القوات البريطانية فى الكويت . لقد حقق جمال عبد الناصر هدفه المباشر ، وعندما تأكد من أن الكويت ليست فى خطر التعرض لهجوم عراقى وأن البريطانيين قد انسحبوا تمامًا ، سارع بسحب جنوده من القوة العربية ، وذلك لأن احتكاكًا كان قد بدأ بين القوات المصرية وقوات المملكة العربية السعودية والأردن ، أضف إلى هذا أن رجال المخابرات المصريين فى العراق كانوا يبعثون بتقارير مفادها أن وجود قوات الجمهورية العربية المتحدة فى الكويت بعد رفض القاهرة التام لطلب العراق ضم الكويت بدأ يضايق عددًا كبيرًا من القوميين العراقيين الذين يعارضون عبد الكريم قاسم ويؤيدون بشدة عبد الناصر ، ومن ثم لم تمض أسابيع قليلة على وصول القوات المصرية إلى الكويت حتى بعث عبد الناصر

---

(١) وثـائق وزارة الخارجـية المصرية ، ملف الأزمة العراقية - الكويتية ، طلب حكومة الجمهورية العربية المـتحدة بسحب قواتها من الكويت موجه إلى الأمين العام للجامعة العربية فى ١٩٦١/١٠/١ على أن يتم سحب القوات يوم ١٩٦١/١٠/١٢ .

إلى حاكم الكويت ببرقية مفادها أنه سيسحب قواته لأن عناصر تخريبية تحاول إثارة أزمة بين قوات الجمهورية العربية المتحدة وحكومة وشعب الكويت[١] .

وبسحب مصر لقواتها ، تغير تشكيل قوات الأمن العربية وعددها ، ليصبح مجموع القوة العربية ٢٢٢٥ جنديًا . ويلاحظ أن مجموع هذه الوقات ، يقلّ عن المجموع الذى قدرته بعثة عسكرية ، تابعة للجامعة العربية ، وهو ٣ آلاف - ٣٥٠٠ جندى[٢] . وقد أشارت وثائق الجامعة العربية ، إلى أن حجم القوات العربية ، الذى بلغ ٢٢٢٥ ضابطًا وجنديًا ، كان توزيعهم كالآتى[٣] .

* القوة السعودية : تتكون من ١٢٦١ رجلاً (٧٥ ضابطًا ، ١١٨٦ صف ضابط وجنديًا) .

* القوة الأردنية : تتكون من ٨٥٢ رجلاً (٤٣ ضابطًا ، ٨٠٩ صفوف ضباط وجنود) .

* القوة السودانية : تتكون من ١١٢ رجلاً (٧ ضباط ، ١٠٥ صفوف ضباط وجنود) .

وفى ١٤ أكتوبر زار الأمين العام لجامعة الدول العربية ، عبد الخالق حسونة ، الكويت . وأصدر أمرًا إلى قوة الأمن العربية ، نصه كما يلى : « إنكم تأتون إلى الكويت أخوة عربًا ، فى قسم من وطننا العربى الكبير ، وتقفون على الحدود الكويتية - العراقية ، ضيوفًا على البلدين ، فمهمتكم عربية قومية . ولهذا فإنى أعهد إليكم بمهمة المراقبة اليقظة والشعب العراقى فى مقدمتها ، لا يمكن أن يتصور أحد من بيننا أن يشهر

---

(١) ناتنج ، أنتونى « ناصر » ، ترجمة شاكر إبراهيم سعيد ، ص ص ٣٢٩ - ٣٣٠ .

(٢) وثـــائق جامعة الدول العربية ، اللواء الركن عبد الرزاق الدرديرى « الأنشطة العسكرية لجامعة الدول العربية » ، ص ٣٧ .

(٣) المصدر السابق ، نفس المكان .

عربي سلاحه على أخيه العربي .. فلتكن رسالتكم رسالة الأخوة العربية والمحبة والوئام[١] .

وفى خلال الفترة من ١٨ إلى ٢٥ نوفمبر ١٩٦٢ زارت الهيئة التنفيذية لقوات أمن الجامعة الكويت زيارة استطلاعية ، حيث أبلغ كبار المسئولين فى دولة الكويت السيد الأمين العام المساعد ، رئيس الهيئة التنفيذية ، طلب الحكومة الكويتية تخفيض حجم القوتين : الأردنية ، والسعودية ، ليصبح كلٌّ منهما فى حجم القوة الســودانية الحالية (وعددها ١١٢ جنديًا) . وعلى هذا ، طلبت الجامعة العربية ، بعد موافقة الأمانة العسكرية ، من جميع دولها الأعضاء ، أن تســهم بعدد رمزى من قواتها ، يراوح ١٥ و ٢٠ جنديًا فى قوات أمن الجامعة العربية ، على أن تقتصر مهمة هذه القوات على مراقبة الحدود بين العراق والكويت[٢] . وبالفعل ، سحب كلٌّ من المملكة العربية السعودية والأردن قواتها ، العاملة ضمن قوات أمن الجامعة العربية ، فى يناير ١٩٦٣ بعدما وصلت قوات الأمن الرمزية من الدول العربية الأخرى . ولقد ظلت هذه القوات ، تؤدى دورها ومهامها حتى قيام انقلاب ٨ فبراير ١٩٦٣ ، وتولّى عبد السلام عارف رئاسة الجمهورية العراقية التى بدأت بإصدار تصريحات ودية تجاه الكويت[٣] .

وفى ١٢ فبراير ١٩٦٣ تلقى الأمين العام للجامعة العربية برقية من وزير خارجية الكويت جاء فيها : « إن السلطات المسئولة فى الكويت ، تقديرًا منها للموقف الجديد فى العراق الشقيق وإعرابًا عن الأمل فى إمكان عودة العلاقات الطبيعية بين القطرين الشقيقين ، ترى صرف النظر ، حاليًا ، عن تشكيل القوات العربية الرمزية ، وتأمل أن تواصل الجامعة العربية جهودها الطيبة لتصفية الجو بين الدول العربية لتهيئ لها أسباب

---

(١) وثـــائق جامعة الدول العربية ، مكتب الأمين العام ، الأمر الصادر من الأمين العام للجامعة عبد الخالق حسونة إلى قوة الأمن العربية يوم ١٤ أكتوبر ١٩٦١ باعتباره القائد الأعلى لقوات الأمن العربية .

(٢) وثـــائق جامعة الدول العربية ، اللواء الركن عبد الرازق الدرديرى « الأنشطة العسكرية لجامعة الدول العربية » ، ص ص ٣٧ – ٣٨ .

(٣) المصدر السابق ، ص ٣٨ .

التعاون ، لما فيه خير وتقدم الأمة العربية » . وفى ٢٠ فبراير ، اكتمل انسحاب قوات الأمن العربية من الكويت[١] .

وتمثلت الأسس القانونية ، لإنشاء قوات الأمن ، التى أرسلت إلى الكويت فى الآتى[٢] :

(أ) قرار مجلس جامعة الدول العربية فى ٢٠ يوليو ١٩٦١ .

(ب) طلب حكومة الكويت إرسال قوات عربية ، لتحل محل القوات البريطانية .

(جـ) التقاء الجامعة بوصفها منظمة دولية ممثلة فى الأمين العام ، بموجب سلطاته ، التى خوله إياها المجلس فى هذا الشأن ، وإرادة حكومة الكويت ، ممثلة فى حاكمها فى صورة رسائل متبادلة تكون اتفاقية بين الكويت والجامعة .

واستندت قواعد تشكيل القوات ، وما تتمتع به من مميزات وحصانات ، وما يترتب عليها من حقوق وواجبات إلى[٣] :

(أ) الحصانات العامة ، الواردة فى المادة ١٤ من ميثاق الجامعة العربية .

(ب) المواد ٢، ٤ ، ٥، ٦ من الميثاق نفسه .

وقد تشكلت قيادة قوة الأمن العربية من[٤] :

* اللواء عبد الله عبد العزيز العيسى ، (ضابط سعودى) ، قائدًا لقوة الأمن .

---

(١) وثائق جامعة الدول العربية ، الأمانة العامة ، «جامعة الدول العربية - ميثاقها وإنجازاتها» ، ص ١٤٥، انظـــر كذلـــك دكتور سيد نوفل « الأوضاع السياسية لإمارات الخليج العربى » ، الكتاب الأول - مدخل عام ودراسة للكويت ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ١٩٦٧ ، ص ص ٢٤٧ - ٢٥٢ .

(٢) فكـــرى سامى أمين سامى ، « دور المنظمات الإقليمية فى حفظ السلام الدولى » ، رسالة دكتوراه ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية عام ١٩٨٠ ، ص ٧١ .

(٣) وثائق جامعة الدول العربية ، ميثاق الجامعة ، انظر كذلك المصدر السابق ، ص ص ٧١ - ٧٢ .

(٤) وثائق جامعة الدول العربية ، ملف رقم ٥٧٥ خاص بقيادة قوة الأمن العربية .

* العميد خالد الصحن ، نائب قائد قوة الأمن .

* العقيد الركن كامل الدباغ ، رئيسًا لهيئة الأركان .

* المقدم الركن عبد الستار أمين ، مساعدًا لرئيس الأركان .

* العقيد أحمد شريف ، مديرًا للعمليات .

* المقدم بشير حسن مشير ، مديرًا للمشروعات الفنية .

* الرائد سليمان الماضى ، مديرًا للإدارة والتموين .

وحُددت واجبات القوات العربية بالعمل كقوات أمن ، داخل أراضى الكويت ، فى منطقة الحدود المشتركة بين الكويت والعراق ، للمحافظة على استقلال الكويت وسلامة أراضيها ومهمتها الدفاع ، دون الهجوم ، مع تجنب التحرش بالقوات العراقية على الحدود ، أو إثارتها ، أو استفزازها ، بأى شكل من الأشكال[١] .

وأصدر الأمين العام للجامعة عدة قرارات تنظيمية فى شأن هذه القوات منها ، إنشاء الهيئة التنفيذية لقوات أمن الجامعة العربية برئاسة الأمين العام المساعد ، وكذا إنشاء اللجنة الاستشارية وتضم ممثلين عن الدول المشتركة فى القوات ، وإنشاء صندوق لتمويل هذه القوات . كما عُين قائد ورئيس أركان القوات من ضباط المملكة العربية السعودية ، تطبيقًا لأحكام معاهدة الدفاع المشترك ، التى تنص على أن تكون القيادة للدولة ، التى تكون قواتها المشاركة هى الأكثر عددًا[٢] .

هكذا استطاعت جامعة الدول العربية أن تقوم بدور فى حل النزاع نظرًا لعدم تورط الدول العربية الكبرى ، فالدول العربية الثورية فى ذلك الوقت وهى مصر الناصرية لم تكن طرفًا فى النزاع وبذلك استطاعت الجامعة العربية أن تقوم بدور فعال شدّ من أزره رغبة الدول الأعضاء فى تحقيق التسوية السلمية لهذا الخلاف بحيث

---

(١) وثائق جامعة الدول العربية ، اللواء الركن عبد الرزاق الدرديرى ، « الأنشطة العسكرية لجامعة الدول العربية » ، ص ٦٧ .

(٢) وثائق جامعة الدول العربية ، اللواء الركن عبد الرزاق الدرديرى ، « الأنشطة العسكرية لجامعة الدول العربية » ، ص ٦٩ .

لا تكون تلك التسوية على حساب الكويت ولا على حساب خروج العراق من الجامعة العربية والذى يهدد التوازن الحادث فى الجامعة[١] .

وتعد هذه التجربة هى الأولى للجامعة العربية فى حفظ السلام الإقليمى وبعد إرسالها لقوات عربية إلى الكويت إجراءً جديدًا من الإجراءات المساعدة على تسوية المنازعات لم ينص عليه ميثاق الجامعة ، كما أن الجامعة بذلك تعد أسبق المنظمات الإقليمية فى اتخاذ هذه الخطوة إذ اتخذت منظمة الدول الأمريكية إجراء مماثلاً – لكنه اختلف فى نواح كثيرة – بمناسبة أزمة الدومنيكان عام ١٩٦٥[٢] .

كما أسبغ التدخل العسكرى البريطانى على النزاع طابعًا وصفة دولية واضحة وأخرجته من كونه نزاعًا محليًا إلى مرتبة العالمية وتأكد ذلك مع عرضه على مجلس الأمن الذى لم يستطع أن يتخذ فيه أى قرار ، ولقد حول التدخل البريطانى انتباه الدول العربية فاجتمعوا على رأى واحد بصدد النقطة الفرعية (الوجود البريطانى فى الكويت) من أجل وحدة الصف العربى على حين لم يجتمعوا على القضية الأصلية . وإذا كانت بريطانيا وقواتها فى الكويت كانت هى الدافع الأعظم لتشكيل القوات العربية المشتركة لتحل محل القوات البريطانية ، فإن بريطانيا فى الحقيقة شجعت تشكيل هذه القوة نظرًا لظروف الموقف السياسى العالمى . ففى منتصف أغسطس ١٩٦٢ كانت هناك أزمة قاتلة فى برلين بين المعسكرين الشرقى والغربى مما يستدعى من بريطانيا إخراج قواتها من الكويت لدعم الجيش البريطانى فى منطقة الراين[٣] .

الموقف الدولى من الأزمة العراقية ـ الكويتية ١٩٦١

لعل ما يسترعى الانتباه أن الأزمة العراقية – الكويتية ، استطاعت أن تجد حلاً لها فى إطار الأسرة العربية ، بينما فشل مجلس الأمن ، والأمم المتحدة ، فى معالجتها ،

---

(١) بطرس بطرس غالى ، « جامعة الدول العربية وتسوية المنازعات المحلية » ص ٩٠ .

(٢) عبد الله الأشعل ، « قضية الكويت فى الخليج العربى » ، ص ٣١ .

(٣) بطرس بطرس غالى ، « جامعة الدول العربية وتسوية المنازعات المحلية » ص ٩١ .

بسبب الحرب الباردة بين المعسكرين : الغربى بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية ، والشرقى بزعامة الاتحاد السوفيتى ، ونجاح العراق فى اجتذاب موسكو إليه ، وقد أدى توازن القوى داخل المجلس وقتذاك ، إلى عجزه عن اتخاذ قرار ، مما دفعه إلى ترك هذه المهمة لجامعة الدول العربية[١] .

وعلى الرغم من موقف مجلس الأمن ، وفشله فى اتخاذ قرار بانضمام الكويت إلى عضوية الأمم المتحدة ، إلا أن كثيرًا من الدول العربية والأجنبية ، وقفت ، وقتذاك إلى جانب الكويت ، وأيّدت انضمامها ، مؤكدة أن جميع المقومات المطلوبة للدولة متوافرة فيها ، فضلاً عن أنها تأتى فى المرتبة الثانية ، بين الأقطار المصدرة للنفط ، وأنها استطاعت استغلال ثروتها فى تحسين مستوى معيشة سكانها ، وتقديم كافة الخدمات الصحية والتعليمية والعمرانية . كما أنها أنهت علاقاتها التعاهدية ببريطانيا ، واعترفت الحكومة البريطانية ، من جانبها ، بمسئولية الكويت عن إدارة شئونها الخارجية . وعلى الرغم من كل تلك المبررات ، لم يلبث أن تأجل النظر فى قبول الكويت عضوًا فى الأمم المتحدة ، ريثما تجد الأزمة حلاً لها ، فى الإطار العربى[٢] .

لقد كانت الأزمة التى فجّرها العراق ، سببًا فى تدويل القضية ، منذ بدايتها ، من جانب طرفيها المباشرين ، وذلك من خلال تسليم العراق وممثلى وسفراء الدول ، العربية والأجنبية ، مذكرة فى ٢٦ يونيه ١٩٦١ ، تضمنت مطالبته بضم الكويت ، وما تلا ذلك ، من مسارعة الكويت إلى إرسال رسائل إلى رؤساء الدول العربية وملوكها ، وجامعة الدول العربية ، تطلب فيها المساندة والتأييد ، وطلبها من بريطانيا التدخل العسكرى المباشر ، من أجل ردع التهديدات العراقية لسلامتها الإقليمية[٣] .

ومنذ ذلك الوقت ، بدأ تصعيد الأزمة واتسامها بالصفة الدولية . فحين بدأت الحكومة البريطانية (بالنيابة عن الكويت) بتقديم شكوى ضد العراق ، فى مجلس الأمن ،

---

(١) المركـــز الوطنى لوثائق العدوان العراقى على الكويت ، « ترسيم الحدود الكويتية العراقية » إعداد لجنة من المتخصصين ، ص ٤٩ .

(٢) المصدر السابق ، ص ٥٠ .

(٣) المركز الوطنى لوثائق العدوان العراقى على الكويت ، « ترسيم الحدود الكويتية العراقية » ، ص ٥١.

بادرت الحكومة العراقية إلى تقديم شكوى ، هى الأخرى ، ضد الحكومة البريطانية ، على أساس أن نزول قوات عسكرية بريطانية ، فى أراضى الكويت ، يعرض أمن العراق وسلامته للخطر ، وأن بريطانيا تدبر عدوانًا عليه . وأكد العراق فى شكواه ، أنه لم يلجأ إلى العنف ، وأن قواته كانت فى حالة تأهب فقط على الحدود الكويتية[١] .

موقف الولايات المتحدة الأمريكية

كشفت أزمة السويس عام ١٩٥٦، عن المأزق الاستراتيجى الأمريكى فى الشرق الأوسط ، فلو أيدت الولايات المتحدة الأمريكية بريطانيا فى عدوانها على مصر ، لأهبت المشاعر العدوانية المناهضة للغرب . وإن أيدت الحركات القومية فسيتقوض مركز بريطانيا فى المنطقة ، وهى القوة المسئولة عن الدفاع عنها . ولذلك كان البديل الواضح للولايات المتحدة الأمريكية ، أن تؤدى هى نفسها ، دورًا أكبر فى الشرق الأوسط ، وليس مجرد دور سياسى ، وإنما دور عسكرى ، كذلك . وفى ضوء هذا الفهم ، وجد أيزنهاور نفسه ، بعد أزمة السويس ، وبعد أن استشعر حقيقة الوضع المتدهور فى المنطقة ، أن التدخل ، السياسى أو العسكرى الأمريكى ، هو أفضل الوسائل لحماية المصالح الغربية ، ومنذ ذلك الوقت ، بدأت واشنطن تعيد تقييم سياستها ، مما أدى إلى تطوير فى قواتها المسلحة بإنشاء وحدات ذات طبيعة خاصة قادرة على الاضطلاع بعمليات عسكرية واسعة النطاق فى الشرق الأوسط[٢] .

وكان المؤشر الأول ، إلى هذا الاتجاه الجديد فى السياسة الأمريكية ، هو مبدأ أيزنهاور ، Eisenhower Doctrine ، الذى أعلن فى ٥ يناير ١٩٥٧ ، وأقر فى ٥ مارس ١٩٥٧ ، فى قرار مشترك ، صدر عن مجلسى النواب والشيوخ ، ويقر هذا المبدأ ضرورة تقديم المساعدات الاقتصادية والعسكرية ، إلى دول الشرق الأوسط ووحدة أراضيها ، أمرًا حيويًا ، بالنسبة إلى المصالح القومية والسلام العالمى . ولتحقيق ذلك ، وعندما يرى الرئيس ضرورة ما ، فإن واشنطن تكون مستعدة لاستخدام القوات

---

(١) مركز بحوث الشرق الأوسط بجامعة عين شمس ، « الكويت وجودًا وحدودًا » ، ص ٩٩ .

(2) Palmer, Michael A. Guardians of the Gulf, pp 85-87.

المسلحة لمساعدة أية دولة ، أو مجموعة من الدول ، تطلب المعاونة ضد عدوان مسلح ، من أى دول خاضعة لسيطرة الشيوعية الدولية ، شريطة أن يكون نشر القوات الأمريكية متوافقًا مع التزامات المعاهدات ، التى تكون الولايات المتحدة الأمريكية طرفًا فيها ، ومع الدستور الأمريكى[١] .

ومع اندلاع الأزمة العراقية - الكويتية ، فى ٢٥ يونيه ١٩٦١ ، أُتيحت الفرصة للولايات المتحدة الأمريكية أن تحل محل بريطانيا ، وأن تبدأ فى تنفيذ مبدأ أيزنهاور فأعلنت ، فى ٢٧ يونيه ، أنها مع الكويت ، كدولة مستقلة ذات سيادة ، وأكد المتحدث الرسمى فى وزارة الخارجية الأمريكية : « أن الكويت إذا ما طلبت إقامة علاقات دبلوماسية رسمية بالولايات المتحدة الأمريكية ، فإنها سوف تجد تجاوبًا من واشنطن » . وقال ، كذلك : إن تصريحات عبد الكريم قاسم ، الجديدة ، ما هى إلا ترديد لادعاءاته السابقة ، وهى ادعاءات سبقه إليها نورى السعيد[٢] . ومن جهة أخرى أعربت جريدة « النيويورك تايمز » الوثيقة الصلة بوزارة الخارجية الأمريكية ، عن رأيها فى عبد الكريم قاسم ومطالبه ، فقالت : « إنه يريد أن يقتدى بالهند ، التى استردت جاوه Goa »[٣] .

وقد أيدت الولايات المتحدة الأمريكية الخطوة البريطانية ، بإرسال قواتها إلى الكويت ، لمقاومة أى إجراء ، من شأنه أن يورط الشرق الأوسط برمته ، ولمراقبة أى طوارئ تحدث فى هذه المنطقة ، بل إن واشنطن وافقت على أن تقدم إلى بريطانيا ما هو مطلوب من مساندة ، فى حالة حدوث أى هجوم عراقى[٤] .

ولقد ترتب على موقف الولايات المتحدة الأمريكية ، المؤيد للكويت ، والداعم للتدخل البريطانى، أن شنّ العراق على واشنطن حملة إعلامية شعواء ، استمرت طويلاً، حتى بعد انسحاب القوات البريطانية من الكويت ، مما أدى إلى سوء العلاقات بينهما .

---

(1) Fisher and Krinsky. Middle East in Crisis, pp. 175-176.

(٢) جريدة الأهرام ، العدد الصادر فى ٢٨ يونيه ١٩٦١ .

(٣) جريدة الأهرام ، العدد الصادر فى ٣٠ ديسمبر ١٩٦١ .

(٤) المصدر السابق .

ففى ٢ يونيه ١٩٦٢ طلبت حكومة العراق من السفير الأمريكى فى بغداد أن يغادر الأراضى العراقية ، وفى الوقت نفسه طلبت من السفير العراقى فى واشنطن مغادرة الأراضى الأمريكية . وفى ٢ يونيه ١٩٦٢ ، غادر بغداد « جون جيرنجان » ، السفير الأمريكى فى العراق ، بناء على طلب بغداد . وجاء ذلك تنفيذاً بتهديد العراق بإعادة النظر فى علاقاتها مع كل دولة تعترف بالكويت[١] .

موقف الاتحاد السوفيتى

تجلّت للاتحاد السوفيتى الأهمية الاستراتيجية للمنطقة العربية ، إذ إنها تحقق له الحماية من جهة الجنوب . وتُعَدّ ، كذلك ، طريقًا طبيعيًا للوصول إلى المياه الدافئة ، فى الخليج العربى ، والمحيط الهندى ، إضافة إلى كونها موقعًا استراتيجيًا ، ذا ثقل دولى ، تجارى واقتصادى ، يحقق له وضعًا أفضل ، كقوة عظمى ، يمكنها من مساندة الحركات التحررية فى المنطقة وتقليص الوجود الغربى فيها[٢] .

ومن المؤكد أن الأزمة العراقية - الكويتية عام ١٩٦١، قد وضعت الاتحاد السوفيتى فى موقف المواجهة والاختيار بين بغداد والدول العربية الأخرى ، مثل الجمهورية العربية المتحدة ، والمملكة العربية السعودية والأردن . وعلى الرغم من أن الاتحاد السوفيتى قد أيّد انضمام الكويت للأمم المتحدة وقبول عضويتها فى بعض المنظمات الدولية المتخصصة مثل اليونسكو ومنظمة الطيران المدنى ، إلاّ أن هذا الموقف الإيجابى تحول إلى موقف سلبى ، مع نشوب الأزمة ، إذ ساند الاتحاد السوفيتى عبد الكريم قاسم . وقد استغلت الصحف السوفيتية الأزمة ، فشنت حملة عنيفة على بريطانيا ، والولايات المتحدة الأمريكية ، ووصفتهما بأنهما يستغلان الأزمة ، لتحقيق مصالحهما فى المنطقة ، وقالت : إن العملية العسكرية البريطانية ، فى الكويت ، ليست إلاّ استفزازًا للشعوب العربية ، وتهديدًا للسلام فى الشرق الأوسط » [٣] .

---

(1) Palmer, Michael A. Guardians of the Gulf, P92 .

(٢) يحيى حلمى رجب ، الخلية العربية والصراع الدولى المعاصر ، مكتبة دار العروبة ، الكويت طبعة ١٩٩٨ ، الجزء الأول ، ص ص ٦٠ — ٦٤ .

(١) عبد الرضا على أسيرى، الكويت فى السياسة الدولية المعاصر، جامعة الكويت طبعة ١٩٩٣، ص٧٨.

ولم تشذ بعثة الاتحاد السوفيتى الدبلوماسية إلى الأمم المتحدة ، عن النهج الذى وضعته لإسقاط المشروع ، الذى تقدمت به بريطانيا . ولكنها فى الوقت عينه ، وافقت على المشروع المقدم من الجمهورية العربية المتحدة[١] .

ويُذكر أن الاتحاد السوفيتى ، تمكن من عرقلة انضمام الكويت إلى منظمة الأمم المتحدة ، لفترة ، ولكن عندما انتهت الأزمة ، وسقط حكم عبد الكريم قاسم ، واستبدل به نظام آخر ، سارع الاتحاد السوفيتى إلى الموافقة على عضوية الكويت فى الأمم المتحدة ، خلال الدورة ، التى عقدت فى ١٤ مايو ١٩٦٣[٢] .

موقف مجلس الأمن

استطاعت الكويت ، بفضل مساندة بعض الدول ، وخاصة الاتحاد السوفيتى ، قبل أزمة ١٩٦١ ، أن تنضم ، قبل إعلان استقلالها ، إلى كثير من المنظمات الدولية المتخصصة ، التابعة للأمم المتحدة ، مثل منظمات : اليونسكو (UNESCO) ، الإمكو (IMCO) ، الإيكاو (ICAO) ، وغيرها[٣] .

وإثر حصول الكويت على استقلالها ، فى ١٩ يونيه ١٩٦١ ، تقدمت حكومتها ، رسميًا بطلب للانضمام إلى كلٍّ من الأمم المتحدة والجامعة العربية . ومن نشوب الأزمة بين العراق والكويت فى ٢٥ يونيه ١٩٦١ ، أخذ طلب عضويتها مسارًا صعبًا ، فى كلتا المنظمتين[٤] .

ففى الأول من يوليو ١٩٦١ ، تقدمت الحكومة البريطانية نيابة عن الكويت ، بشكوى ضد العراق ، إلى مجلس الأمن ، من أجل عقد جلسة طارئة ، لبحث التهديدات العراقية لاستقلال الكويت ، بمحاولة ضمها ، قسرًا ، إلى دولة أخرى ، مما

---

(١) عبد الرضا على أيرى ، المصدر السابق ، نفس المكان .

(٢) المصدر السابق ، ص ص ٧٨ — ٧٩ .

(٣) ميمونة خليفة الصباح ، « الكويت فى ظل الحماية البريطانية » ، ص ص ٤٧٧ — ٤٧٨ .

(4) United Nations , Security Council Official Records – New York : 1957, meeting, July 2. 1961, P. 13.

يهدد الأمن والسلم العالميين . وبناءً على ذلك ، قرر مجلس الأمن عقد اجتماع طارئ فى اليوم التالى الأحد ٢ يوليو ١٩٦١[١] .

وفى ٢ يوليو ١٩٦١ وقبيل اجتماع مجلس الأمن ، تقدم العراق بشكوى ضد بريطانيا مشيرًا إلى أنها أنزلت قواتها فى الكويت ، وأن هذه القوات تهدد استقلال العراق وأمنه ، إضافة إلى تهديدها السلم والأمن الدوليَّين . ونتيجة لذلك ، أُدرجت شكوى العراق ، هى الأخرى ، فى جدول أعمال المجلس . وبذلك واجه المجلس شكوتين متضادتين وكلتاهما تعبر عن أن الوضع ، يعرض السلام والأمن الدوليَّين للخطر[٢] .

وفى بداية الجلسة ، وبعد كلمة رئيس المجلس ، التى اعتذر فيها عن اضطراره إلى عقدها فى يوم عطلة رسمية (الأحد) ، تحدث فالريان زورين (Zorin) ، نائب وزير خارجية الاتحاد السوفيتى ، ورئيس وفده إلى الأمم المتحدة ، فقال : « إن مبادرة بريطانيا إلى طلب عقد اجتماع عاجل للمجلس ، بناءً على طلب حاكم الكويت ، تثير الشك حول حقيقة الوضع ، خاصة أن هذا يختلف مع المعلومات والحقائق ، التى تلقيناها من منطقة الكويت » ، ثم أعلن ، بعد انتهاء كلمته ، عدم معارضته لمسألة بحث الأزمة برمتها . وفى الجلسة ، أشار رئيس المجلس إلى رغبة العراق فى حضور الاجتماع وعندما لم يبد أى من الأعضاء معارضته دعى عدنان محمد باجهجى مندوب العراق الدائم فى الأمم المتحدة ، ليأخذ مقعده إلى مائدة الاجتماع[٣] .

ثم تكلم السير باتريك دين ، مندوب بريطانيا ، وردَّ على المندوب السوفيتى قائلاً : « إن الحكومة البريطانية ، ستسحب قواتها من الكويت ، بمجرد أن يرى حاكم الكويت ، فى حالة التهديد ، التى تتعرض لها بلاده ، قد انتهت ، وإن إرسال القوات

---

(1) Ibid, pp. 13 – 14, see also.

جمال زكريا قاسم « تاريخ الخليج العربى الحديث » ، المجلد الرابع ، ص ٨١ .

(2) United Nations Ibid p. 15.

(3) United Nations, Security Council Official Records - s/pv 957; PP. 1-14.

البريطانية ، إلى الكويت كان بناءً على طلب من حاكمها ، وإنها لا تضمر أى نيات عدوانية كما أنها لا تشكل أى تهديد للعراق » .

وأضاف : « إنه فى الفترة الماضية ، اضطلعت دولة الكويت المسئولية التامة عن إقامة وإدارة علاقاتها الدولية الخاصة ، مع دعم كامل من حكومة جلالة الملكة . واشتركت، فى الماضى ، فى العديد من المنظمات الدولية ، كدولة مستقلة ذات سيادة . وعلى هذا ، أُعلن الاستقلال الكويتى ، فى ١٩ يونيه ١٩٦١ واعتقدت بريطانيا ، أن هذه الخطوة ، سوف تقبلها جميع الدول ، خاصة الدول العربية . ولذلك استقبلنا أخبار عدم قبول العراق لاستقلال الكويت ، بل ردّها بالتهديد ، بالدهشة والصدمة . ثم أخذ المندوب البريطانى يستعرض المسلك العدائى ، من قبل حكومة العراق تجاه الكويت ، منذ إعلان استقلالها ، والأحداث التى أدت إلى الموقف المتردّى فى المنطقة[1] .

وتحدث السفير عمر لطفى مندوب الجمهورية العربية المتحدة ، فقال : « نحن نأسف لهذا الخلاف بين دولتين عربيتين . إن الجمهورية العربية المتحدة ، تود أن تُحل هذه المشكلة ، وفقًا للتقاليد والمبادئ العربية . لذلك ، لا يمكن أن نتصور أن الجنود العرب ، يقاتلون بعضهم بعضًا ، فى حين أن الأمة العربية فى خضم صراع ضد القوات الإمبريالية » . وأضاف : « نحن متأكدون أن الشعب العراقى ، سيقبل فقط مبادئ كفاح الشعب العربى كله . لكننا سمعنا للأسف ، أنباء عن إرسال وحدات من الأسطول البريطانى إلى الكويت . ونحن نعتقد ، أنه ما من دولة عربية ، يحق لها اتخاذ خطوة تبرر أى تدخل استعمارى » . وأكد عمر لطفى : « أن نزول القوات البريطانية فى الكويت ، مسألة مؤسفة ، وتثير قلق الجمهورية العربية المتحدة ، إذ إن مثل هذا العمل ترك دولة عربية مفتوحة أمام الاستعمار . وهذه الأحداث الحالية ، يمكن أن يكون لها رد فعل خطير ، ومؤسف ، بالنسبة للدول العربية » . وفى ختام كلمته ، أعرب عن أمله « ألاّ يتخذ العراق أية خطوة ، من شأنها تعكير صفو الأمن والسلام فى المنطقة، وأنه واثق من أن مبادئ الوحدة العربية، ستحل محل المنازعات الشخصية»[2].

---

(1) Ibid, P. 14.

(2) Ibid, PP. 15 - 16.

وتحدث المندوب العراقى فى الأمم المتحدة، عدنان محمد باجهجى ، نافيًا الشائعات، التى أثيرت عن حشد القوات العراقية بالقرب من الحدود ، وأعلن أن العراق لم يحرك جنديًا واحدًا وقال : « إن الغرض من شكوى بريطانيا ، هو تدبير الأعمال العدوانية السافرة » . وأضاف : « إن حكومة العراق ، أعلنت مرارًا ، أنها ستلجأ إلى الوسائل السلمية ، لتسوية النزاع . وأن بريطانيا أخطأت بقيامها بمحاولة خرقاء ، فريدة فى نوعها ، وغير مقنعة ، وهى تختفى وراء عباءة حاكم الكويت . وأن مغامرتها فى الكويت ، تشبه مغامرتها فى السويس[١] .

انقضى اجتماع مجلس الأمن وتقرر تأجيل الاجتماع إلى يوم الأربعاء الخامس من يوليو ١٩٦١ ، حتى يتمكن كل وفد من الرجوع إلى حكومته ، ويعرف رأيها فى الشكوتين المعروضتين للمناقشة[٢] .

واستأنف المجلس مناقشاته فى ٥ يوليو . وطُرح ، فى بداية الجلسة ، مشروعان لحل الأزمة . تقدم بهما كلٌّ من بريطانيا والجمهورية العربية المتحدة . ويدعو المشروع البريطانى جميع الدول ، إلى احترام استقلال الكويت ووحدة أراضيها . كما يدعو الأطراف المعنية ، إلى العمل على حفظ السلام والهدوء فى المنطقة ، وبقاء الوضع فى الكويت تحت نظر مجلس الأمن . ويطالب الجامعة العربية بالتدخل ، لتسوية النزاع ، سلميًا ، فى أقرب وقت . أمّا المشروع ، الذى تقدمت به الجمهورية العربية المتحدة ، فقد كان يقضى بأن يكون حل أزمة الكويت بالوسائل السلمية ، وأن تسحب بريطانيا قواتها ، « فورًا » من الكويت . وتأجلت الجلسة إلى يوم الجمعة ، ٧ يوليو ١٩٦١ ، لبحث المشروعين والاقتراع عليهما[٣] .

وفى ٧ يوليو ١٩٦١ ، عقد مجلس الأمن ، جلسة للاقتراع على المشروعين المقدمين إليه . وقبل الاقتراع ، تحدث السفير عمر لطفى ، مندوب الجمهورية العربية المتحدة ،

---

(1) Ibid, PP. 16 - 17.

(٢) عبد الرضا على أسيرى ، المصدر السابق ، ص ٧٧ ، انظر كذلك جمال زكريا قاسم ، « تاريخ الخليج العربى الحديث والمعاصر » ، المجلد الرابع ، ص ص ٨٠- ٨٣ ، جريدة الأهرام ، العدد فى ٣ يوليو ١٩٦١ .

(٣) جمال زكريا قاسم ، المصدر السابق ، ص ٨٥ ، انظر كذلك جريدة الأهرام ، العدد الصادر فى ٦ يوليو ١٩٦١ .

معترضًا على المشروع البريطانى ، وقال : « إنه مشروع ، غير كامل ، لأنه لم يتناول مسألة انسحاب القوات البريطانية من الكويت ، وهى المسألة ، التى تعلّق عليها الجمهورية العربية المتحدة أهمية كبيرة » ، ثم تحدث مندوب الاتحاد السوفيتى ، فأعلن « أن بلاده ستؤيد مشروع القرار ، الذى قدمته الجمهورية العربية المتحدة ، لأنه يتماشى مع وجهة نظرنا ، والموافقة عليه تهيئ حلاً صحيحًا لهذه المشكلة ، واعترض مندوب المملكة العربية السعودية على كلمة « فورًا » فى مشروع الجمهورية العربية المتحدة »[١] .

واقترع المجلس بعد ذلك ، على المشروعين ، فأخفق المشروع العربى فى الحصول على الأغلبية المطلوبة ، إذ حصل على ثلاثة أصوات فقط هى : سيلان والاتحاد السوفيتى والجمهورية العربية المتحدة وامتنع سائر الأعضاء عن التصويت . أمّا المشروع البريطانى ، فقد حظى بتأييد سبع دول ، من إحدى عشرة دولة ، هى : الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وليبيريا وتركيا والصين الوطنية وشيلى والمملكة المتحدة ، بينما امتنعت الجمهورية العربية والإكوادور وسيلان عن التصويت . ولكن الاتحاد السوفيتى ، استخدم حق النقض ، فأبطل المشروع . وبذلك وقف مجلس الأمن عاجزًا عن الفصل فى النزاع ودعا رئيس المجلس كلَّ المهتمين بالوضع فى الكويت إلى الامتناع عن اتخاذ أى خطوات من شأنها زيادة الموقف خطرًا[٢] .

ومع فشل المجتمع الدولى فى صدّ التهديدات العراقية ، اندفعت الكويت إلى عرض القضية على جامعة الدول العربية ، بعد أن قُبلت عضويتها فيها ، فى ٢٠ يوليو ١٩٦١ ونص قرار الجامعة العربية على ما يلى[٣] :

١ - تلتزم حكومة الكويت بطلب سحب القوات البريطانية من أراضى الكويت ، فى أقرب وقت ممكن .

٢ - تلتزم حكومة الجمهورية العراقية بعدم استخدام القوة فى ضم الكويت إلى العراق .

---

(١) جمال زكريا قاسم ، المصدر السابق ، ص ص ٨٥ - ٨٦ .

(٢) جـــريدة الأهرام ، العدد الصادر فى يوليو ١٩٦١ ، انظر كذلك جمال زكريا قاسم ، المصدر السابق ، ص ٨٦ .

(٣) وثائق جامعة الدول العربية ، قرار مجلس جامعة الدول العربية يوم ٢٠ يوليو ١٩٦١ .

٣ – تأييد كل رغبة تبديها الكويت فى الوحدة أو الاتحاد مع غيرها من دول الجامعة العربية ، طبقًا لميثاق الجامعة .

وبعد انقلاب ٨ فبراير ١٩٦٣ فى العراق ، الذى أطاح بحكم عبد الكريم قاسم ، بدأ قادة النظام الجديد يصدرون بيانات مطمئنة بالنسبة إلى مستقبل العلاقات الكويتية العراقية . وبناء على ذلك ، طلبت الكويت انسحاب قوات أمن جامعة الدول العربية ، وشرعت هذه القوات فى الانسحاب، الذى اكتمل من ٢٠ فبراير ١٩٦٣[١] .

وعلى أثر هذه المتغيرات ، بادرت الكويت إلى تجديد طلبها الانضمام إلى الأمم المتحدة . وفى الجلسة الطارئة لمجلس الأمن ، فى ٧ مايو ١٩٦٣، أوصى ، بالإجماع ، الاعتراف بالكويت ، عضوًا فى المنظمة الدولية . وفى جلسة الجمعية العامة للأمم المتحدة ، المنعقدة فى ١٤ مايو ١٩٦٣ ، وبناءً على توصية مجلس الأمن ، صدر قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٨٧٢ والمؤرخ فى ١٤ مايو ١٩٦٣ ، بقبول الكويت عضوًا فى الأمم المتحدة . ومنذ ذلك الوقت ، أصبحت الكويت الدولة الحادية عشرة بعد المائة ، فى المنظمة الدولية[٢] .

فى ضوء كل ما سبق ، يمكن أن نؤكد أن هناك ثمة جدلاً كبيرًا دار حول طبيعة أزمة ١٩٦١ ، وهل كانت أزمة صراع فكرى ما بين نظامين للحكم متعارض التزعات والتوجهات ؟ أم كانت أزمة إعلامية دعائية تستهدف جوهريًا إشعال حرب نفسية فى المنطقة الخليجية العربية ؟

من الواضح أن النزاع العراقى – الكويتى سنة ١٩٦١ لم يكن نزاع حدود بل هو نزاع وجود ، فلقد طالبت العراق بالكويت و لم يكن خلافها معها يدور حول الحدود، وأعلنت أن الكويت كانت جزءًا لا يتجزأ منها ولابد وأن يعود الجزء إلى الكل والفرع إلى الأصل ، إن النظام العراقى قد اعترف عام ١٩٦٣ باستقلال الكويت ولكن بخطوات مرحلية لأمر واقع خليجى ينبغى التعايش معه مؤقتًا .

---

(١) المركز الوطنى لوثائق العدوان العراقى على الكويت، «ترسيم الحدود الكويتية» ، ص ص ٥٠ – ٥١ .

(٢) المصدر السابق، ص٥١ ، انظر كذلك : جمال زكريا قاسم ، المصدر السابق ، المجلد الرابع ، ص ٨٦ ، ميمونة خليفة الصباح ، « الكويت فى ظل الحماية البريطانية » ، ص ٤٩٣ .

المصـــادر

أولاً : الوثـــائق

(أ) الوثائق غير المنشورة

١ – العربية

*** وثائق الخارجية الكويتية ، وثائق المركز الوطنى الكويتى :**

ذكرت هذه الوثائق فى هوامش الدراسات وضمن هذه الوثائق ما يلى :

– مذكـــرة الســـير « ولـــيم هنرى لوس » المقيم السياسى البريطانى فى الخليج ، فى ١٩ يونيه ١٩٦١ إلى الشـــيخ عبد الله السالم الصباح حاكم الكويت التى تنص على إلغاء اتفاقية ٢٣ يناير ١٨٩٩ .

– مذكـــرة الشـــيخ عـــبد الله السالم الصباح حاكم الكويت ، فى ١٩ يناير ١٩٦١ ردًا على مذكـــرة الســـير « وليم هنرى لوس » المقيم السياسى البريطانى فى الخليج ، التى تنص على إلغاء اتفاقية ٢٣ يناير ١٨٩٩ .

– البيان الكويتى المعلن فى ١٩ يونيه ١٩٦١ ، بإلغاء اتفاقية ٢٣ يناير ١٨٩٩ .

– مذكرة الحكومة العراقية التى وزعت على سفراء الدول العربية والأجنبية فى بغداد ، فى ٢٦ يونيه ١٩٦١ ، التى طالب فيها عبد الكريم قاسم بضم الكويت .

– مذكرة الحكومة البريطانية ، إلى أمير الكويت ، فى شأن سحب قواتها من الكويت .

*** وثائق وزارة الخارجية المصرية :**

ذكرت هذه الوثائق فى هوامش الدراسة وضمن هذه الوثائق ما يلى :

– ملف الأزمة الكويتية – العراقية عام ١٩٦١ .

– رسائل الرئيس جمال عبد الناصر للزعماء الكويتيين والعراقيين .

– وثـــائق القوة العسكرية المصرية المرسلة إلى الحدود الكويتية العراقية عن طريق جامعة الدول العربية .

– البيانات الرسمية المصرية بخصوص الأزمة .

* وثائق جامعة الدول العربية :

ذكرت هذه الوثائق فى هوامش الدراسات ، وضمن هذه الوثائق ما يلى :

- وثائق الإدارة السياسية : ذكرت هذه الوثائق فى هوامش الدراسة .
- قـرارات مجلـس الجامعة العربية ، وضمن هذه القرارات : القرار رقم ١٧٧٧ ، فى دورته العادية رقم ٣٥ فى جلسته رقم ٨ ، المنعقدة فى ٣٠ يوليو ١٩٦١ فى شأن انضمام الكويت إلى جامعة الدول العربية .
- رسـائل الأمين العام لجامعة الدول العربية إلى الزعماء العرب بخصوص الأزمة والرد عليها وضمن هذه الرسائل الآتى :
  - رسـائل الأمـين العـام لجامعة الدول العربية إلى أمير دولة الكويت ، فى ١٢ أغسطس ١٩٦١ فى شأن وضع قوات أمن الجامعة العربية فى الكويت ، والترتيبات المتعلقة بها .
  - رسـالة أمير الكويت ، إلى أمين عام جامعة الدول العربية ، فى ١٢ أغسطس ١٩٦١ ، بموافقـته عـلى إحلال قوات أمن من جامعة الدول العربية فى الكويت بدلاً من القوات البريطانية .
  - موجـز المبادئ والأسس التى وضعها الأمين العام لجامعة الدول العربية ، لتشكيل قوات أمن الجامعة ، طبقًا للقرار رقم ١٧٧٧/٣٥ فى ٢٠ يوليو ١٩٦١ .
- تقرير الأمين العام لجامعة الدول العربية إلى اللجنة السياسية فى ١٢ يوليو ١٩٦١ .
- تقرير الأمين العام إلى مجلس الجامعة ، دور الانعقاد العادى رقم ٣٦ ، ١٢ سبتمبر ١٩٦١ .

* وثائق السفارة العراقية بالقاهرة :

- الكتاب الأبيض الذى أصدرته الخارجية العراقية .
- بعض برقيات ورسائل الرئيس العراقى عبد الكريم قاسم إلى الرئيس جمال عبد الناصر وبعض الزعماء العرب وردود الزعماء عليها . وضمن هذه الرسائل والبرقيات الآتى :
- برقية عبد الكريم قاسم إلى الشيخ عبد الله السالم الصباح ، فى ٢٠ يونيه ١٩٦١ .
- برقية الملك سعود بن عبد العزيز ، إلى رئيس الوزراء العراقى عبد الكريم قاسم فى الأول من يوليو ١٩٦١ ، يطالبه بعدم استخدام القوة ضد الكويت .

٢ – الأجنبية

Foreign Office records

- F.O.391, 28099, 1961.
- F.O.391, 28199, 1961.
- F.O.391, 28200,
- F.O.391, 28201,
- F.O.391, 282005,

(ب) الوثائق المنشورة

١ – العربية

* وثائق مركز البحوث والدراسات الكويتية التابع لوزارة الثقافة الكويتية :

ذكرت هذه الوثائق فى هوامش الدراسات ، وضمن هذه الوثائق ما يلى :

- بيان الحكومة الكويتية فى ٢٦ يونيه ١٩٦١ ، ردًا على ما ورد فى المؤتمر الصحفى الذى عقده رئيس الوزراء العراقى عبد الكريم قاسم ، فى ٢٥ يونيه .
- البيان الرسمى الكويتى فى ٦ يوليو ١٩٦١ ردًا على البيان الثالث للجمهورية العربية المتحدة فى ٥ يوليو ١٩٦١ .
- الكلمة التى ألقاها الملك سعود بن عبد العزيز فى ٥ يوليو ١٩٦١ ، عند استقباله ولى عهد الكويت ، الشيخ جابر الأحمد الصباح ، ردًا على كلمته .
- برقية عبد الكريم قاسم ، رئيس وزراء العراق ، إلى الشيخ عبد الله السالم الصباح ، حاكم الكويت فى ٢٠ يونيه ١٩٦١ يهنئه فيها باستقلال الكويت .

* وثائق مركز الدراسات بالخليج : ذكرت فى هوامش الدراسة .

* وثائق الخارجية المصرية : ذكرت فى هوامش الدراسة ومنها :

- البيان الرسمى الأول ، للجمهورية العربية المتحدة ، فى يوم ٢٧ يونيه ١٩٦١ فى شأن الأزمة التى فجرها عبد الكريم قاسم ، لضم الكويت للعراق .
- البيان الرسمى الثانى ، للجمهورية العربية المتحدة ، فى يوم ٣٠ يونيه ١٩٦١ فى شأن تطورات أزمة ١٩٦١ واحتمال التدخل العسكرى العراقى ، لضم الكويت للعراق .
- البيان الرسمى الثالث ، للجمهورية العربية المتحدة ، فى يوم ٥ يوليو ١٩٦١ فى شأن أزمة ١٩٦١ والتدخل العسكرى البريطانى فى الكويت .
- الكتاب الأبيض الكويتى عن الأزمة الكويتية – العراقية عام ١٩٦١ .

* وثائق مركز بحوث الشرق الأوسط بجامعة عين شمس .

* وثائق جامعة الدول العربية : ذكرت فى هوامش الدراسة ، ومنها قرارات مجلس الجامعة المنشورة فى ٨ مجلدات .

٢ – الأجنبية

- United Nations, security Council Official Records - New York: 1957, meeting, July 2, 1961 .
- U. N. S. C. F. R, S/PV 957
- U. N. S. C. F. R, S/PV 958

- U. N. S. C. F. R, S/PV 959
- U. N. S. C. F. R, S/PV 960

- قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة :

ذكرت فى هوامش الدراسة ومنها :

- قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ، رقم ١٨٧٢ ، فى ١٤ مايو ١٩٦٣ ، بقبول الكويت فى عضوية الأمم المتحدة .
- قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ، رقم ١٥١٤ ، فى ١٤ ديسمبر ١٩٦٠ بإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة .

- الأمم المتحدة ، سلسلة الكتب الزرقاء ، المجلد رقم ٩ ، طبعة ١٩٩٨ .
- الجمعية العامة للأمم المتحدة ، وثائق الدورة رقم ١٥ ، الجلسة رقم ٩٤٠ ، فى ١٤ ديسمبر ١٩٦١ .

أولاً: المذكرات الشخصية والأوراق

١ – العربية (غير منشورة)

- أوراق عبد الخالق حسونة ومذكراته .
- أوراق محمود رياض ومذكراته .
- أوراق ميمونة خليفة الصباح .
- أوراق سعاد الصباح .

ثانيًا : الوثائق

٢ – الأجنبية (منشورة)

- أوراق أنستون ناتنج وزير الدولة البريطانى السابق المنشورة فى جريدة صوت الكويت خلال يناير ١٩٩٢ .

ثالثًا : الدوريات المعاصرة

- جريدة « الأهرام » ، القاهرة ، الأعداد الصادرة فى :

- ٢٧ يونيه ١٩٦١ ، ٢٨ يونيه ١٩٦١ ، ٣٠ يونيه ١٩٦١ ، أول يوليو ١٩٦١ ، ٢ يوليو ١٩٦١ ، ٢ يوليو ١٩٦١ ، ٣ يوليو ١٩٦١ ، ٤ يوليو ١٩٦١، ٥ يوليو ١٩٦١، ٦ يوليو ١٩٦١،٧ يوليو ١٩٦١،٨ يوليو ١٩٦١، ٢٨ ديسمبر ١٩٦١،٣٠ ديسمبر ١٩٦١، ٣٠ يناير ١٩٦٢ ، ٨ فبراير ١٩٦٢ ، ٢٧ فبراير ١٩٦٢ .

- جريدة « الجمهورية » ، القاهرة ، العدد الصادر فى ٦ يوليو ١٩٦١ .
- جـــريدة « أم القرى » ، مكة المكرمة ، المملكة العربية السعودية ، الأعداد الصادرة فى : ٣٠ يونيه ١٩٦١ ، ٧ يوليو ١٩٦١ ، ١٤ يوليو ١٩٦١.
- جـــريدة « صوت الكويت الدولى » ، الكويت الأعداد الصادرة فى : ٤ يناير ١٩٩٢ ، ١٥ يناير ١٩٩٢ ، ٢٢ يناير ١٩٩٢ .
- مجلة « حماة الوطن » ، الكويت ، العدد ١٣ ، السنة الثانية ، الصادرة فى ١٥ أكتوبر ١٩٦١.
- مجلـــة السياســـية الدولية الأعداد ١٠١، ١٠٢ ، عام ١٩٩٠ ، الأعداد ١٠٣، ١٠٤، ١٠٥، ١٠٦، عام ١٩٩١ ، الأعداد ١٠٧، ١٠٨، ١٠٩، ١١٠ .

رابعًا : المؤلفات والبحوث والدراسات العلمية

١ – العربية

- أحمد فوزى ، « عبد الكريم قاسم – القصة الكاملة » ، بيروت ، ١٩٦١ .
- الســـيد الســـيد حجاج ، « مشروع أيزنهاور للشرق الأوسط فى العلاقات الدولية ١٩٥٦ – ١٩٦٠ » ، رسالة ماجستير ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٦٧ .
- الكـــتاب الأسود – وثائق ومشاهدات الغزو العراقى للكويت ، الشركة السعودية ، « اغتيال الكويت » ، شركة الإنسان للخدمات الصحفية والمعلومات ، القاهرة ، ١٩٩٠ .
- الســـيد عبد الرزاق الحسنى : تاريخ الوزارات العراقية ، الجزء الخامس مطبعة العرفان ، صيدا ، لبنان ١٩٦٦ .
- بطرس بطرس غالى ، «جامعة الدول العربية وتسوية المنازعات المحلية» ، جامعة الدول العربية ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ، ١٩٧٧ .
- جمـــال زكريا قاسم ، « تاريخ الخليج العربى الحديث والمعاصر » ، دار الفكر العربى ، القاهرة ١٩٩٦ .
- جمـــال زكريا قاسم ، « الخليج العربى – دراسة لتاريخه المعاصر ١٩٤٥ – ١٩٧١ » ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ١٩٧٤ .
- جمال زكريا قاسم ، « الخليج العربى – دراسة لتاريخه المعاصر ١٩٤٥ – ١٩٧١ » ، طبعة دار الفكر العربى ، القاهرة ١٩٩٦ .

- خالد بن سلطان ، « مقاتل من الصحراء » ، دار الساقى ، بيروت ١٩٩٥ .
- خالد السرجانى ، « جذور الأزمة بين العراق والكويت » ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٠٢ أكتوبر ١٩٩٠ .
- سيد نوفل ، « الأوضاع السياسية لإمارات الخليج العربى » ، الكتاب الأول ، مدخل عام ودراسة للكويت ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ١٩٦٧ .
- صلاح العقاد ، « التيارات السياسية فى الخليج العربى » ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ١٩٧٤ .
- عبد الرضا على أسيرى ، « الكويت فى السياسة الدولية ، المعاصرة - إنجازات ، إخفاقات ، وتحديات » ، جامعة الكويت ١٩٩٣ .
- عبد الله الأشعل ، « قضية الكويت فى الخليج العربى » ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، القاهرة ، سبتمبر ١٩٧٨ .
- فكرت نامق عبد الفتاح ، سياسة العراق الخارجية فى المنطقة العربية ١٩٥٣- ١٩٥٨ ، دار الرشيد للنشر ، منشورات وزارة الثقافة والإعلام ، بغداد ١٩٨١ .
- ليث عبد الحسن جواد الزبيدى ، « ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ فى العراق » ، منشورات مكتبة اليقظة العربية ، بغداد ١٩٨١ .
- ميمونة خليفة الصباح ، « علاقات الكويت الخارجية خلال القرن الثامن عشر » ، المؤرخ العربى ، العدد ٣٤ ، ١٩٨٨ .
- ميمونة خليفة الصباح ، « الكويت فى ظل الحماية البريطانية » ، ١٩٨٨ .
- بالمر ، مايكل ، « حراس الخليج - تاريخ توسع الدور الأمريكى فى الخليج العربى ١٨٣٣ - ١٩٩٢ » ، ترجمة نبيل زكى ، مركز الأهرام للترجمة والنشر ، القاهرة ١٩٩٥ .
- نازلى معوض أحمد وآخر ، « الكويت من الإمارة إلى الدولة - أزمة الحدود العراقية - الكويتية الأولى (١٩٦١ - ١٩٦٣) » ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، جامعة القاهرة ، نوفمبر ١٩٩٣ .
- نخبة من خبراء وأساتذة الجامعات ، « الكويت وجودًا وحدودًا » ، مركز بحوث الشرق الأوسط ، جامعة عين شمس ، القاهرة ١٩٩١ .

- نخبة من الأساتذة ، « العدوان العراقى على الكويت - الحقيقة والمأساة » ، مركز البحوث والدراسات الكويتية ١٩٩٤ .
- نجم محمود ، « المقايضة - برلين بغداد » منشورات الغد ، لندن ١٩٩١ .
- يحيى حلمى رجب ، « الخليج العربى والصراع الدولى المعاصر » ، مكتبة دار العروبة ، الكويت ١٩٨٩ .

٢ – الأجنبية

- Dunn,. Uriel Iraq Under Qassem, A political History 1958-1963. N.y, 1969.
- Heath Edward. Kuwait: Futre Relation with the united Kingdom, BD, C(16) copy No. 32. 6th . April, 1961.
- Palmer, Michael A. Guardians of the Gulf: A History of America's Expanding Role in the Persian Gulf, 1833-1992. Gopyright 1992 by Michael A. Palmer .
- Stocking, G. Middle East Oil, A study in Political and Economic Controversy, Vanderbit University. Press, 1972.